النشرة الاقتصادية العربية

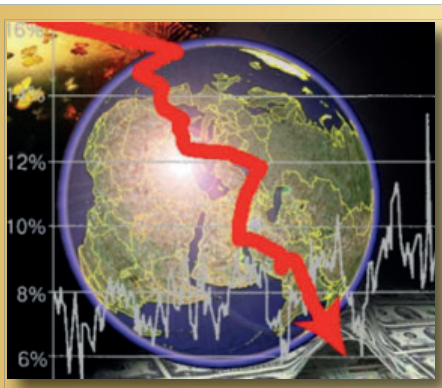

إصدار
الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة
للبلاد العربية

العدد الثلاثون، أبريل - يونيو 2016

النشرة الاقتصادية العربية

إصدار
الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة
للبلاد العربية
العدد الثلاثون، أبريل - يونيو 2016

النشرة الاقتصادية العربية

إصدار
الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة
للبلاد العربية

العدد الثلاثون، أبريل - يونيو 2016

رئيس مجلس الاتحاد

الأستاذ نائل رجا الكباريتي

المشرف العام

د. عماد أمين شهاب / الأمين العام

المشرف العام المساعد

شاهين علي شاهين / الأمين العام المساعد

المدير المسؤول

مي دمشقية سرحال

الإخراج الفني

شادية أحمد مرّة

الصف التصويري

أنطوانيت أبو ديوان

تقديم

يتضمن العدد (30) للفصل الثاني من عام 2016 مجموعة من الدراسات التي تسلّط الضوء على أبرز التطورات العالمية والإقليمية والعوامل الاقتصادية والمناخية المستجدة التي فرضت نفسها على الاقتصاد العربي.

وتتناول الدراسة الأولى أحدث التطورات في الاقتصاد العالمي بعنوان «الاقتصاد العالمي بين تواضع الأداء وتراجع الآفاق»، حيث يشهد العالم توسعاً وتطوراً في المصاعب والتحديات والمخاطر التي تبقي على حال الضبابية التي نشهدها منذ عدة سنوات.

وتعالج الدراسة الثانية تحت عنوان «آفاق الاقتصاد العربي 2016 - 2017: بين سندان التباطؤ العالمي ومطرقة الاضطرابات» الانعكاسات المختلفة للاتجاهات العالمية الحذرة على الاقتصاد العربي، والناجمة عن التحولات الهيكلية الجديدة في أسواق النفط العالمية، والتراجع في الاستثمارات الخارجية المباشرة، وفي التجارة العالمية. وتستهدف تحديد متطلبات المواجهة والإصلاح لتعزيز دور القطاع الخاص وإحداث التقدم المنشود في التكامل التجاري والاستثماري العربي.

وتستعرض الدراسة الثالثة، وعنوانها «انعكاسات الأزمات العالمية والإقليمية على القطاعات الاقتصادية العربية»، بالتفصيل والتحليل المعمق تطورات أبرز القطاعات الاقتصادية العربية واحتياجات التطوير لمواكبة التطور التكنولوجي والمتطلبات الإنمائية والتنموية. وتشمل القطاعات التي تتناولها كل من الحسابات الجارية والتجارة، والاستثمارات الخارجية المباشرة، والقطاع الصناعي، والزراعة والأمن الغذائي، والقطاع السياحي، وأسواق المال والموازنات.

وتحت عنوان «نحو إعادة الاعتبار للصناعات التحويلية العربية»، تقدّم الدراسة الرابعة تقييماً لأوضاع هذا القطاع الحيوي في إطار التطورات العالمية والإقليمية. وتهدف إلى التحذير من نسيان الصناعة في خضم الخطابات للانفتاح والاصلاح ودعوات التركيز على التجارة والتحول إلى الخدمات - هذه الاتجاهات الجديدة في العالم التي لم تكن لتشق طريقها لولا الاستناد إلى قواعد صناعية صلبة، وبالتالي فإن الاهتمام بالقطاعات والقضايا الجديدة لا يلغي أهمية إيلاء الصناعات التحويلية

الاهتمام المناسب. ويجب أن يكون متكاملاً معها ومراعياً للتبدلات الجديدة لتحقيق تنمية يعتد بها.

وقد أعدت هذه الدراسات الأربع من قبل دائرة البحوث الاقتصادية في الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. أما الدراسة الخامسة، فهي من إعداد المركز الدولي لدراسات الأراضي القاحلة والمناطق الجافة (إيكاردا)، باللغة الإنكليزية، بعنوان «Improve Water and Land Productivity under Water Scarcity Conditions – Nile Delta Case Study». وتتناول موضوع تحسين إنتاجية المياه والأراضي الزراعية في إطار البيئة المناخية والطبيعية التي تتسم بندرة الموارد المائية، من خلال دراسة حالة نموذجية في دلتا النيل.

آمل أن تشكّل هذه الدراسات ونتائجها إضافة نوعية جديدة تساهم في توسيع الإدراك في عوامل واتجاهات المرحلة الدقيقة التي يمر بها العالم العربي، لتعزيز قدرات تقليص المخاطر وتجاوز الصعوبات والانطلاق قدماً في مسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

د. عماد شهاب
الأمين العام

المحتويات

تقديم 7

الدراسة الأولى: الاقتصاد العالمي بين تواضع الأداء وتراجع الآفاق 11
أولاً - اتجاهات النمو والتجارة 12
ثانياً - الاستثمار العالمي المباشر الى المزيد من الاندماج 15
ثالثاً - تقدم المفاوضات وتراجع التجارة 17

الدراسة الثانية: آفاق الاقتصاد العربي 2016 - 2017
بين سندان التباطؤ العالمي ومطرقة الاضطرابات 21
أولاً - الاقتصاد العربي أمام تحدي تواضع النمو 21
ثانياً - تأثير الاضطرابات الإقليمية وتكاليفها 24
ثالثاً - تأثير أسعار النفط 25
رابعاً - بين الإصلاح والرؤية الاقتصادية التي يحتاجها القطاع الخاص 28

الدراسة الثالثة: انعكاسات الأزمات العالمية والإقليمية
على القطاعات الاقتصادية العربية 33
أولاً - الحسابات الجارية والتجارة 33
ثانياً - الاستثمارات الخارجية المباشرة 35
ثالثاً - صعوبات الصناعة العربية 39
رابعاً - الزراعة والأمن الغذائي وتفاقم الأوضاع الإنسانية 42
خامساً - تواصل أزمة السياحة 44
سادساً - أسواق المال والموازنات في ظل الأجواء الحذرة 46

الدراسة الرابعة: نحو إعادة الاعتبار للصناعات التحويلية العربية 49
مقدمة 49
أولاً - أهمية الصناعات التحويلية ومفاهيمها الحديثة 50
ثانياً - الصناعات التحويلية العالمية والعربية في خضم التحولات 52
ثالثاً - تطور القيم الصناعية المضافة وأهم القطاعات الصاعدة 55
رابعاً - صادرات الصناعات التحويلية 60

خامساً - لماذا ابتعدت الصناعة العربية عن أهدافها؟ 63
سادساً - التبدلات الجديدة في عالم الصناعات التحويلية 70
سابعاً - تحديات النهوض وإعادة الاعتبار 72

Fifth Study: Improve Water and Land Productivity under Water Scarcity Conditions «Nile Delta Study» 133
I. Facts & Challenges 132
II. Nile Delta Case Study 129
III. Near East & North Africa Water Management Learning Route 85

الدراسة الأولى
الاقتصاد العالمي بين تواضع الأداء وتراجع الآفاق

إعداد
الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

في موازاة التقدم العلمي والتكنولوجي في الاقتصاد العالمي والتوجهات الجدية في سبيل التنمية المستدامة ولمواجهة التغيير المناخي، يواجه الاقتصاد العالمي توسعاً وتطوراً في المصاعب والتحديات، مما يسهم في حالة الضبابية وزيادة مخاطر ضعف الاقتصاد في مختلف أنحاء العالم.

ويأتي في طليعة التحديات ارتفاع عدد المهجرين قسراً في العالم إلى رقم قياسي بلغ أكثر من 60 مليون عام 2015، وهو المستوى الأعلى منذ الحرب العالمية الثانية. وقد جاء قسم كبير منهم من العالم العربي، ولا سيّما من المناطق التي تشهد حروباً وصراعات. ومن مجموع هذا العدد، يبلغ عدد اللاجئين نحو 20 مليون، أكثر من نصفهم من سوريا والعراق والدول العربية الإفريقية وغيرها، علماً أن معظمهم لجأ إلى الدول المجاورة لدولهم.

كما يشكل الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية عاملاً أساسياً في تحديد اتجاهات الاقتصاد العالمي للمرحلة القادمة. فالتراجع في أسعار السلع الذي بدأ مع المعادن والسلع الزراعية منذ أربع سنوات، توسع منذ منتصف عام 2014 ليشمل أسعار النفط التي استمرت بالانخفاض في عامي 2015 و2016. ويعود ذلك إلى الزيادة في المعروض، ووفرة المحاصيل الزراعية، وقوة العملة الأكثر تداولا في العالم، وهي الدولار الأميركي، في مقابل ضعف الطلب وبطء الانتعاش الاقتصادي العالمي. وهو ما يؤشر إلى بدء مرحلة جديدة بدأت تأثيراتها جلية على مختلف دول العالم، كما تتفاوت انعكاساتها على الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط.

أولاً - اتجاهات النمو والتجارة

أ - توقعات حذرة

بعد أكثر من سبع سنوات على الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى التي حدثت عام 2008 والتراجع العميق وغير المسبوق الذي رافقها في الاقتصاد العالمي، فإن العودة إلى نمو قوي ومتنامي لا يزال موضع العديد من التساؤلات لاستمرار هالة عدم اليقين مهيمنة على الأوضاع الاقتصادية العالمية. فالتقديرات الحديثة الصادرة عن صندوق النقد الدولي تشير إلى تراجع معدل النمو العالمي إلى 3.1 في المئة عام 2015، مقارنة مع 3.4 في المئة للعام السابق، كما ينتظر لعام 2016 أن لا يتجاوز المستوى المحقق عام 2014 عند 3.4 في المئة، بعد أن كانت التوقعات السابقة تشير إلى زيادة عن ذلك بنقطتين مئويتين، فيما ينتظر أن يرتفع قليلاً إلى 3.6 في المئة عام 2017 [1].

وهذا التعديل في التوقعات يؤكد على التحديات البارزة التي يواجهها الاقتصاد العالمي بسبب المتغيرات الجارية في أكبر اقتصادين في العالم وهما الولايات المتحدة والصين، إلى جانب تصاعد التوترات الجيو - سياسية الجارية في عدد من المناطق، وبالأخص المنطقة العربية. فهناك تداعيات الخروج السريع للولايات المتحدة من سياسة التيسير النقدي، واحتمالات رفع الفائدة مما يؤثر على الاقتصادات الصاعدة وارتفاع تكاليف الاقراض، وارتفاع سعر الدولار وتأثيراته خصوصاً على ميزانيات الشركات العالمية، حيث الاحتمالات واردة لانتقال العدوى إلى المصارف العالمية والدول بحد ذاتها.

كما أن تباطؤ اقتصاد الصين ومعه اقتصادات الدول الصاعدة الأخرى يؤثر كثيراً على الوضع الاقتصادي العالمي. لكن الوضع لم يصل إلى حدود الأزمة الاقتصادية رغم التراجع الحاد للأسواق المالية منتصف 2015 وبداية 2016، إلى جانب تراجع النشاط الصناعي، مما يشير إلى استمرار التراجع في النمو، والذي يشكل عاملا رئيسيا في الانخفاض الحالي في أسعار السلع العالمية من النفط والمعادن والأغذية، علماً أن هناك عوامل أخرى تساهم في سوق النفط أبرزها وفرة المعروض في ظل مخاوف من ركود الاقتصاد العالمي.

وخلال يناير 2016 خفض البنك الدولي توقعاته لسعر النفط للعام الجاري إلى 37 دولار، مقابل 50 دولار لتوقعاته السابقة التي صدرت في أكتوبر 2015، وذلك بسبب عودة أسرع من المتوقع لإيران في تصدير النفط بعد رفع العقوبات عنها، ووفرة المخزون، والآفاق الضعيفة لنمو الاقتصادات الصاعدة، والتي أخذت تعاني من تراجع النمو كل عام منذ عام 2010، مما يخشى أن ينطوي على ضعف طويل الأجل. وتشير أسواق العقود المستقبلية إلى حدوث زيادات طفيفة في الأسعار في عامي 2016 و2017، على أنها لن تعود إلى مستوياتها السابقة في الأمدين المنظور والمتوسط.

وعلى أية حال، فإن التوقعات تشير إلى أن عام 2016 سيكون أفضل نوعاً ما مقارنة بالعام الذي سبقه، وإن يكن هناك مؤشرات تستدعي الحذر من احتمالات أزمة في الاقتصادات الصاعدة في ما لو استمرت الاضطرابات في الأسواق المالية. كما أن تراجع معدل نمو التجارة العالمية من 3.4 في المئة عام 2014 إلى 2.6 في المئة عام 2015 ينذر بمصاعب في الأفق، ولا سيّما وأن هذا المؤشر انخفض في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية من 3.7 في المئة إلى 0.4 في المئة، حسبما يبين الجدول التالي.

وقياساً بالاتجاهات التي أخذها الاقتصاد العالمي في مطلع عام 2016، يرجح أن ينمو الاقتصاد العالمي بوتيرة أبطأ من توقعات المصادر الدولية، ولا سيّما بسبب تراخي النمو في الصين والدول المجاورة لها. ولن يكون معدل النمو لعام 2016 مختلفا كثيراً عمّا تم تسجيله خلال السنوات الأخيرة، لكن بنيته ستتغير، حيث ستتحقق مكاسب أعلى لأوروبا، في مقابل مكاسب أقل شأناً للصين وغيرها من الدول الآسيوية، وكذلك للدول التي تعتمد اقتصاداتها على الموارد الطبيعية والصادرات السلعية.

تقديرات وتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي
(نسبة النمو %)

	تقديرات		توقعات	
	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي	3.4	3.1	3.4	3.6
الاقتصادات المتقدمة	1.8	1.9	2.1	2.1
الولايات المتحدة	2.4	2.5	2.6	2.6
منطقة اليورو	0.9	1.5	1.7	1.7
اليابان	0.0	0.6	1.0	0.3
المملكة المتحدة	2.9	2.2	2.2	2.2
كندا	2.5	1.2	1.7	2.1
الاقتصادات الصاعدة	4.6	4.0	4.3	4.7
روسيا	0.6	-3.7	-1.0	1.0
الصين	7.3	6.9	6.3	6.0
الهند	7.3	7.3	7.5	7.5
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2.8	2.5	3.6	3.6
السعودية	3.6	3.4	1.2	1.9
حجم التجارة العالمية*	3.4	2.6	3.4	4.1
سعر النفط**	-7.5	-47.1	-17.6	14.9
السلع عدا الوقود**	-4.0	-17.4	-9.5	0.4

* الواردات من السلع والخدمات.

** بالدولار الأميركي.

المصدر: صندوق النقد الدولي، **مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي**، يناير 2016.

ب - إعسار يتخطى الكساد

في ظل التطورات الاقتصادية الجديدة على الساحة العالمية، أصبح جلياً الآن أن العديد من دول العالم، لأسباب مختلفة، تعاني من تعسر مالي، وباتت أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى توليد إيرادات أعلى وأكثر قابلية للتعويل عليها. فالدول المتقدمة، بالأخص في أوروبا، تحتاج إلى إيرادات جديدة لتعزيز الانتعاش الاقتصادي والاستقرار المالي، كما تحتاجها أيضاً الدول النامية لمواكبة أهدافها لتحقيق التنمية المستدامة. أما الدول المصدرة للنفط، فإنها تحاول أن تتأقلم مع الواقع الجديد المتمثل بانخفاض شامل في أسعار السلع.

ورغم تصاعد عوامل عدم اليقين خلال الفترة الأخيرة بسبب الدوامة المالية للصين، والتراجع الحاد في أسعار النفط، إلى جانب التباطؤ الأخير في اقتصاد الولايات المتحدة، لكن مجمل هذه التطورات بحد ذاتها ليست كافية لتوقع حدوث كساد عالمي وشيك، وإن تكن ساهمت في تخفيض التوقعات بالنسبة لمعدلات النمو العالمية وفي حركتي التجارة والاستثمار، علماً أن نسبة التخفيضات الأكبر تركزت على الدول الصاعدة، وفي مقدمها البرازيل وروسيا.

ويمكن تحديد أبرز الاتجاهات للعام 2016 على الشكل التالي:

- ستبقى الولايات المتحدة من أهم النقاط المضيئة في الاقتصاد العالمي بدعم من قوة الطلب المحلي.
- سيتحسن الانتعاش في دول منطقة اليورو بدعم من الطلب والصادرات، ولكنه سيبقى متواضعاً.
- لن يتحسن النمو في دول آسيا - الباسيفيك عن العام السابق 2015، ولا سيّما في الصين والهند وجنوب شرق آسيا. وستحتل الهند مكانة الصين لتقف في صدارة قائمة أعلى معدلات النمو لهذه المنطقة.
- ستزداد الصعوبات لدول أميركا اللاتينية بسبب تسارع الانخفاض في أسعار النفط والسلع، وستتفاقم بالأخص في أكبر اقتصاداتها شأناً، وهي البرازيل.
- النظرة إيجابية بالنسبة إلى الدول الإفريقية، لكن تضافر العديد من العوامل السياسية والبنيوية سيلقي بظلال من الضبابية على الآفاق المأمولة.
- ستتأثر معدلات النمو في الاقتصادات العربية بتراجع الطلب العالمي خلال عامي 2015 و2016، إلى جانب تطورات أسعار النفط، والأحداث والأزمات الجارية في عدد من دول المنطقة، حيث يتوقع أن تسجل الصادرات العربية مزيداً من التراجع، فيما ينتظر أن يتراجع الإنفاق العام، ولا سيّما وأن العائدات النفطية تمثل نحو 68 في المئة من إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية.

ثانياً - الاستثمار العالمي المباشر الى المزيد من الاندماج

انعكست الأوضاع الاقتصادية العالمية على الساحة الاستثمارية، حيث دفعت الضغوطات المالية إلى نمو كبير في عمليات الدمج والاستحواذ، وإلى إعادة النظر

في الحسابات المالية للشركات التي حركت مواردها المالية إلى المجالات الأكثر تحفظاً. ولهذه الأسباب عينها، سجلت حركة الاستثمار العالمي المباشر نمواً كبيراً خلال عام 2015، وليس بسبب الاستثمار في مشروعات جديدة، والتي كان تأثيرها محدوداً جداً.

فقد سجلت عمليات الاندماج والاستحواذ نموا قياسيا بنسبة 61 في المئة عام 2015، مقابل تغير بسيط في حركة الاستثمار الخارجي المباشر التي استهدفت إقامة مشروعات جديدة[2]. حتى أن الاستثمار في المشروعات الجديدة سجل انخفاضا عام 2015 في الاقتصادات المتقدمة، بما يدل على ضعف جوهري في الإنفاق الرأسمالي للشركات العالمية المتعددة الجنسيات.

وبنتيجة ذلك، قفزت الاستثمارات الخارجية المباشرة بنسبة 36 في المئة عام 2015 إلى نحو 1.7 تريليون دولار، وهو المستوى الأعلى منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في العام 2008.

ومن المتوقع أن تمضي الاتجاهات عام 2016 على نفس المنوال، حيث سيحدث المزيد من الانحسار في الاستثمارات الخارجية المباشرة، عدا عمليات الاندماج والاستحواذ التي ستنشط كثيرا. وهذا يعكس استمرار الهشاشة في الاقتصاد العالمي، وعدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية، وضعف الطلب العالمي، إلى جانب التباطؤ الملحوظ في عدد من الاقتصادات الناشئة. ولا شك أن ارتفاع منسوب المخاطر الجيوسياسية والتوترات الإقليمية سيساهم بزيادة وتوسيع هذه التحديات الاقتصادية.

ومن ناحية ثانية، حققت التدفقات إلى الدول النامية مستوى قياسياً جديداً عام 2015، حيث نمت بنسبة 5 في المئة إلى 741 مليار دولار، غالبيتها إلى الدول النامية في آسيا التي استحوذت على أكثر من نصف تريليون دولار، لتشكل الإقليم الأكثر استقطاباً للاستثمار في العالم بنسبة الثلث تقريبا. لكن التدفقات تراجعت في كل من إفريقيا وأميركا اللاتينية والكاريب، عدا مراكز «الأوفشور» المالية، كانعكاس لتدهور أسعار صادراتهم من السلع الأساسية. كما استمر الانخفاض في التدفقات إلى الاقتصادات الانتقالية مسجلا نسبة - 54 في المئة، ولا سيّما بالنسبة لأكبر اقتصادين ضمن هذه المجموعة، وهما روسيا الاتحادية وكازاخستان، بنتيجة تراجع

أسعار السلع العالمية المتزامن مع الأزمات الإقليمية التي حدَّت كثيرا من الاستثمارات الخارجية المباشرة.

تدفقات الاستثمار العالمي المباشر بحسب المجموعات الاقتصادية
2015 - 1995
(مليار دولار)

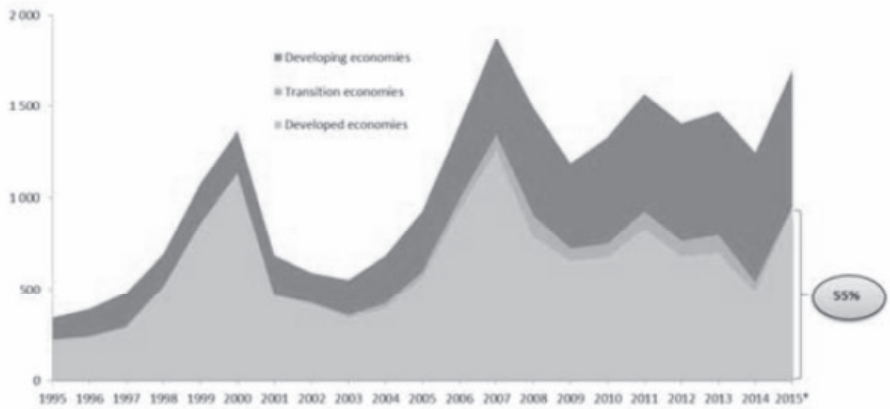

المصدر: Unctad, **Global Investment Trends Monitor**, No.22, 20 January 2016.

ويتبين من الشكل البياني أعلاه أن التطور نجم عن ارتفاع كبير في التدفقات إلى الدول المتقدمة بنسبة تزيد عن 90 في المئة، حيث صبت الاستثمارات بقوة في الاتحاد الأوروبي، كما في الولايات المتحدة التي نمت التدفقات لها بأربعة أضعاف، قياسا بالانخفاض التاريخي لعام 2014. وبنتيجة ذلك انحاز نمط الاستثمارات العالمية المباشرة لصالح الدول المتقدمة التي يقدر أن تكون استحوذت على نحو 55 في المئة من المجموع[3].

ثالثاً - تقدم المفاوضات وتراجع التجارة

كان عام 2015 حافلاً بالتطورات بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، حيث فشل المؤتمر الوزاري العاشر للمنظمة الذي عقد في نيروبي في ديسمبر 2015 في تحقيق اتفاق بشأن جولة الدوحة، لكنه حقق تقدما في موضوع وقف دعم الصادرات

الزراعية، بحيث تتخذ الدول المتقدمة إجراءات للتطبيق فوراً، فيما تطبقه الدول النامية اعتبارا من 2018 [4]. وسيمثل هذا التطور، في حال الالتزام به والنجاح في تطبيقه، أهم إصلاح يعتمد في التجارة العالمية، ولا سيّما بالنسبة للدول المتقدمة التي تعتمد سياسات تغالي في دعم صادراتها الزراعية، مما يحدث اختلالات كبيرة في التجارة العالمية في المنتجات الزراعية تؤدي إلى الحد من صادرات الدول النامية.

كما أتاح مؤتمر نيروبي توسيع تطبيق اتفاقية المعلومات التكنولوجية لإلغاء التعريفات الجمركية عن 201 منتجاً إضافياً، تقدر القيمة السنوية لتجارتها بنحو 1.3 تريليون دولار، بما يعادل نسبة 10 في المئة من التجارة العالمية، وهو المستوى الذي يعتبر أعلى من التجارة العالمية في منتجات المحركات الآلية[5]. وسيؤدي هذا التطور إلى تحسين بيئة الأعمال في العالم بشكل عام، نظراً لتأثيراته على التكاليف التشغيلية للشركات، والتي باتت تكنولوجيا المعلومات جزءاً أساسياً من عملها ونشاطاتها.

وتضاف هذه التطورات إلى تقدم سابق أحرزته المنظمة عام 2013 في مؤتمرها الوزاري في بالي، حين أقرت «اتفاقية التسهيل التجاري» التي تهدف إلى تبسيط وتوحيد مقاييس العمليات الحدودية عبر العالم، بما يخفض تكاليف التجارة. وتقدر المنظمة أن يؤدي النجاح في تطبيق هذه الاتفاقية إلى زيادة التجارة العالمية بنحو تريليون دولار سنويا، منها 75 في المئة للدول النامية.

أما حركة التجارة العالمية في السلع، فتشير تقديرات المنظمة الصادرة بنهاية سبتمبر 2015 إلى توقع انخفاض معدل نموها إلى نسبة 2.8 في المئة بنهاية العام، مقارنة مع 3.3 في المئة لعام 2014، مع توقع معاودة الارتفاع إلى 3.9 في المئة للعام 2016. ويأتي ذلك بنتيجة التراجعات الحاصلة في الطلب على المستوردات، كما في أسعار السلع، والتي من شأنها أن تخفض من آفاق النمو في التجارة العالمية.

وفي ما يلي أهم ما يمكن استنتاجه من الاتجاهات الحالية في التجارة العالمية:

- جاء التأثير الأكبر لتراجع الطلب على المستوردات السلعية من الصين والبرازيل، ومن غيرها من الدول الصاعدة، مما أدى إلى انخفاض الصادرات لشركائها التجاريين من الدول.

- إن معدل النمو المتوقع للتجارة السلعية لعام 2016 لا يزال أدنى من متوسط السنوات العشرين الماضية (1995 - 2015) والبالغ 5 في المئة.

- هناك مخاطر جدّية من حدوث انخفاضات أكثر من التوقعات الحالية، في ما لو حدث المزيد من التباطؤ في النشاط الاقتصادي في الدول النامية، أو في حال اضطراب الأسواق المالية العالمية نتيجة ارتفاع سعر الفائدة في الولايات المتحدة.

- هناك توقعات بالمزيد من التراجع في نمو الصادرات والواردات في دول آسيا، نظرا للاتجاهات التراجعية في المستوردات الصينية، مما سيقلص من التجارة الإقليمية في هذه الدول.

- تراجعت المستوردات كثيراً في دول أميركا الجنوبية، لكن التوقعات ستبقى إيجابية بالنسبة لصادرات هذه الدول لعامي 2015 و2016.

وهذه التوقعات تعني أن عام 2015 سيكون العام الرابع على التوالي الذي ينخفض فيه معدل النمو السنوي للتجارة العالمية عن 3 في المئة، كما سيكون أيضا العام الرابع الذي تنمو فيه التجارة العالمية بمعدل يقارب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فيما كان المعهود في السابق أن تنمو التجارة بنحو ضعف نمو الناتج أو أكثر، مثلما كان الحال في التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحالي.

ويبين الشكل التالي التطورات الحاصلة والمتوقعة في التجارة العالمية في السلع، كما في الخدمات. ويستنتج منه أن التجارة العالمية في الخدمات شهدت وستشهد انحساراً في معدل النمو أكثر شأنا من التراجع في معدل نمو التجارة السلعية.

تطور حجم التجارة السلعية %				
	2014	*2015	*2016	
	2.5	2.8	3.9	
تطور حجم التجارة الفصلية في السلع %				
	2014 الربع 4	**2015 الربع 1**	**2015 الربع 2**	**2015 الربع 3**
الصادرات العالمية في السلع	1.5	0.0	1.5-	1.0
الواردات العالمية في السلع	1.5	0.5	1.5-	1.5
تطور حجم التجارة الفصلية في الخدمات %				
الصادرات العالمية في الخدمات	2-	2-	3-	1-
الواردات العالمية في الخدمات	2-	3-	1-	0

المصدر: منظمة التجارة العالمية.

المصادر

1. صندوق النقد الدولي، **مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي**، 19 يناير 2016.
2. Unctad, **Global Investment Trends Monitor**, No.22, 20 January 2016.
3. المصدر السابق.
4. منظمة التجارة العالمية.
5. المصدر السابق.

الدراسة الثانية
آفاق الاقتصاد العربي 2016 - 2017
بين سندان التباطؤ العالمي ومطرقة الاضطرابات

إعداد
الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

ما هي الآفاق الجديدة للاقتصاد العربي في ظل التوقعات الحذرة للاتجاهات العالمية؟، سواء بسبب التحولات الهيكلية في أسواق النفط العالمية، أم لتراجع الاستثمار في المشروعات الجديدة وتباطؤ التجارة العالمية، بالتزامن مع الحروب الجارية في المنطقة العربية وتداعياتها الكارثية والاقتصادية على العالم العربي بأسره؟.

يلقي البحث الضوء على الانعكاسات المختلفة للتطورات الإقليمية والعالمية، ويركز على بلورة الرؤى والتطلعات لتجاوز الصعوبات وإدارة التغيير الاقتصادي بنظرة إصلاحية ثاقبة تستهدف تقليص المخاطر ومواجهة تحديات البطالة، من خلال التركيز على دور القطاع الخاص وتعزيز التكامل التجاري والاستثماري العربي والإصلاح الهادف الذي يتواكب مع تعزيز البيئة الاستثمارية، وخصوصا في المجالات الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

أولاً - الاقتصاد العربي أمام تحدي تواضع النمو

تأثر الاقتصاد العربي خلال عام 2015 بالاضطرابات الإقليمية، كما بتطورات الاقتصاد العالمي، خصوصاً وأن التوقعات بشأن العام ذاته والعام 2016 تحولت من التفاؤل الحذر إلى مجرد الحذر. والوضع أشد من ذلك في العالم العربي الذي يواجه إلى جانب بطء الاقتصاد العالمي، تأثير الانخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية، ناهيك عن الحروب الجارية في عدد من الدول العربية. ومجمل هذه التحديات لم تعد تحتمل التراخي في الإصلاح وفي تدعيم مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتتطلب مزيداً من الجدية والفعالية لخدمة المصالح الاقتصادية وحمايتها من الأخطار الحالية الجاثمة والمستقبلية المحتملة.

وهناك تفاوت في تقديرات النمو بين المصادر العربية والعالمية، حيث يتوقع صندوق النقد العربي أن يسجل العالم العربي نموا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.8 في المئة عام 2015، بينما تتوقع مصادر صندوق النقد الدولي نمواً أقل بنسبة 2.6 في المئة للعام ذاته. ويتوقع المصدر الأخير تحسن معدل النمو إلى 3.7 في المئة عام 2016، ومن ثم إلى 4.5 في المئة عام 2017. على أنه من المهم أن يؤخذ بالحسبان أن معدلات النمو للسنوات الثلاث الأخيرة للمجموعة العربية لم تتمكن من تجاوز نسبة 3 في المئة، حيث كانت أقل من المعدل العالمي المسجل في هذه السنوات، في حين كانت تتجاوزه وتتفوق عليه في السابق، وفقاً لما تدل عليه مؤشرات السنوات 2000 لغاية 2012. فالصعوبات الهائلة التي واجهها العالم العربي في الفترة الأخيرة انعكست بشدة على معدلات النمو وعلى متوسط نصيب الفرد منه، والتي كان يتوقع أن تفوق المعدل الحالي بنحو بضعفين ونصف لتبلغ 7.8 في المئة عام 2015، مقارنة مع 3.3 في المئة حالياً[1].

ويشير تقرير صدر عن البنك الدولي خلال فبراير 2016 إلى زيادة نمو الدول العربية المستوردة للنفط بمتوسط بلغ 3.5 في المئة عام 2015، مقابل 2.3 في المئة في العام 2014 [2]. وفي المقابل، تراجع نمو دول المنطقة المصدرة للنفط من 2.7 في المئة إلى 2.3 في المئة للفترة ذاتها، حيث سجل الهبوط الأكبر في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، فيما انكمش اقتصاد ليبيا بنسبة 24 في المئة عام 2014 وبنسبة 5.2 في المئة عام 2015، بسبب الاضطرابات والأحداث التي لا تزال تشتعل فيها.

أما بالنسبة إلى التوقعات بشأن معدل التضخم، فيقدر صندوق النقد العربي أن يتراجع إلى نسبة 7.4 في المئة عام 2015، مقارنة مع 8.2 في المئة للعام 2014. كما يتوقع المصدر ذاته معاودة ارتفاع هذا المعدل إلى نسبة 7.8 في المئة عام 2016، بدفع من الضغوطات التضخمية لارتفاع محتمل للطلب مع ترجيح تسجيل معدل نمو أعلى، بالتزامن مع تسريع تنفيذ عدد من المشروعات الاستثمارية العملاقة في عدد من الدول العربية.

معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، 2000 – 2017، (%)

	متوسط 2000 – 2011	2012	2013	2014	2015	توقعات* 2016	توقعات* 2017	مقارنة 2015 مع 2014
جيبوتي	3.6	4.8	5.0	6.0	6.5	7.0	7.1	0.5
المغرب	4.7	3.0	4.7	2.4	4.9	3.7	4.8	2.5
قطر	13.0	4.9	4.6	4.0	4.7	4.9	4.2	0.7
عُمان	3.7	5.8	4.7	2.9	4.4	2.8	2.0	1.4
مصر	4.7	2.2	2.1	2.2	4.2	4.3	4.5	2.0
موريتانيا	4.5	6.0	5.5	6.9	4.1	6.4	5.3	−2.8
السودان	6.6	−3.4	3.9	3.6	3.5	4.0	4.5	−0.1
السعودية	5.5	5.4	2.7	3.5	3.4	2.2	2.9	0.0
البحرين	5.2	3.6	5.3	4.5	3.4	3.2	2.8	−1.1
الجزائر	3.8	2.6	2.8	3.8	3.0	3.9	3.9	−0.8
الإمارات	4.8	7.2	4.3	4.6	3.0	3.1	3.3	−1.6
فلسطين	3.9	6.3	2.2	−0.4	2.9	3.9	--	--
الأردن	5.8	2.7	2.8	3.1	2.9	3.7	4.5	−0.2
لبنان	4.8	2.8	2.5	2.0	2.0	2.5	3.0	0.0
الكويت	5.3	7.7	0.8	0.1	1.2	2.5	2.7	1.0
تونس	3.9	3.7	2.3	2.3	1.0	3.0	4.0	−1.3
العراق	5.0	13.9	6.6	−2.1	0.0	7.1	8.1	2.1
ليبيا	−1.0	104.5	−13.6	−24.0	−6.1	2.0	6.0	17.9
اليمن	3.0	2.4	4.8	−0.2	−28.1	11.6	8.3	−27.9
سورية	4.3	--	--	--	--	--	--	--
المتوسط العربي	**5.4**	**7.8**	**3.0**	**2.2**	**2.6**	**3.7**	**4.5**	**0.4**
العالم	**4.0**	**3.4**	**3.3**	**3.4**	**3.1**	**3.6**	**4.0**	**−0.3**
مجموعة الدول العربية	**1.9**	**1.2**	**1.1**	**1.8**	**2.0**	**2.2**	**2.4**	**0.1**
مجموعة الدول الناشئة والنامية	**6.2**	**5.2**	**5.0**	**4.6**	**4.0**	**4.5**	**5.2**	**−0.7**

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2015.

ثانياً - تأثير الاضطرابات الإقليمية وتكاليفها

تفيد دراسة حديثة صادرة عن البنك الدولي أن الحروب والاضطرابات في المنطقة العربية أثرت بشكل مباشر على جميع مناحي الحياة لنحو 87 مليون إنسان من أربعة بلدان هي العراق وليبيا وسوريا واليمن، بما يعادل ربع سكان العالم العربي، والذين عانوا شدة القتال والتداعيات القاسية للصراعات التي سيكون لها أيضاً تأثيرات طويلة الأمد لا يستهان بها[3].

وتشير الدراسة المذكورة إلى أن الأزمة السورية وحدها رتبت خسائر على المنطقة من جراء تراجع النمو بنحو 35 مليار دولار بأسعار 2007 الثابتة، وهو ما يعادل إجمالي الناتج المحلي لسوريا في العام 2007.

وهناك خسائر إنسانية مروعة، حيث يقدر عدد السكان الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية بنحو 21.1 مليون في اليمن، و13.5 مليون في سوريا، و8.2 مليون في العراق، و2.4 مليون في ليبيا. كما شردت الحرب في سوريا نصف سكانها، أي أكثر من 12 مليون نسمة، إلى مناطق داخل سوريا أو خارجها. وأصبح ما مجموعه 6.5 مليون إنسان مشردين داخلياً في العراق واليمن، وبات نحو 80 في المئة من سكان اليمن في عداد الفقراء، بينما تشرد نحو نصف مليون إنسان في ليبيا.

وألحقت الحروب في المنطقة أضراراً بالغة بالدول المجاورة، كما الحال بالنسبة إلى كل من لبنان والأردن اللتين تعانيان من معوقات اقتصادية وضغوطاً هائلة على موارد ميزانياتهما. ويقدر البنك الدولي أن تدفق أكثر من 630 ألف لاجئ سوري يكلف الأردن أكثر من 2.5 مليار دولار سنوياً، بما يعادل نحو 6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وزهاء ربع الإيرادات الحكومية السنوية. كما انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان بنسبة 2.9 في المئة سنوياً خلال الفترة 2012 - 2014، وأصبح أكثر من 170 ألف لبناني في عداد الفقراء، بالتزامن مع تضاعف معدل البطالة ليتجاوز نسبة 20 في المئة.

ويخشى من استمرار دوامة العنف في المنطقة، بما سيضيف ويضاعف الخسائر والمآسي. ويؤمل أن تتجاوز المنطقة المنعطف الخطير الذي تمر به إلى بر الأمان

والاستقرار، وأن تعيد إعمار وبناء المناطق التي تهدمت، ولتتحول إلى مسار صاعد جديد للنمو والتنمية أكثر توازناً وشمولاً. وتشير تقديرات حديثة إلى أن تكاليف إعادة الإعمار لثلاث دول فقط، وهي سوريا والعراق وقطاع غزة، لا تقل عن 750 مليار دولار[4].

ثالثاً - تأثير أسعار النفط

أ - تراجع مرحلي أم مرحلة جديدة

يقدر صندوق النقد الدولي خسائر الإيرادات لعام 2015 لدول المنطقة المصدرة للنفط بأكثر من 340 مليار دولار، بما يعادل 20 في المئة من مجموع نواتجها المحلية الإجمالية[5]. والأمر لا يقتصر على انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية بنحو ثلثي المستوى القياسي الأخير، بل يرجح أن تبقى الأسعار منخفضة لمدة طويلة بسبب العوامل المتصلة بالعرض والطلب.

وفي تقرير لإدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة صادر خلال فبراير 2016 عن آفاق الطاقة القصيرة المدى، من المتوقع أن يسجل سعر برميل النفط للبرنت متوسط 37.52 دولار في عام 2016، مقارنة مع توقعات سابقة رجحته عند 40.15 دولار[6]. كما يتوقع التقرير أن يرتفع السعر إلى 50 دولار للبرميل في العام 2017[7].

ولا شك أن حجم الصدمة الناجمة عن التراجع الكبير في الأسعار وأرجحية استمرارها يعني أن على جميع الدول العربية، سواء المصدرة للنفط أم المستوردة له، أن تتكيف مع الأوضاع الجديدة من خلال تقليص الإنفاق وتعزيز الإيرادات البديلة.

اتجاهات أسعار النفط لسلة أوبك

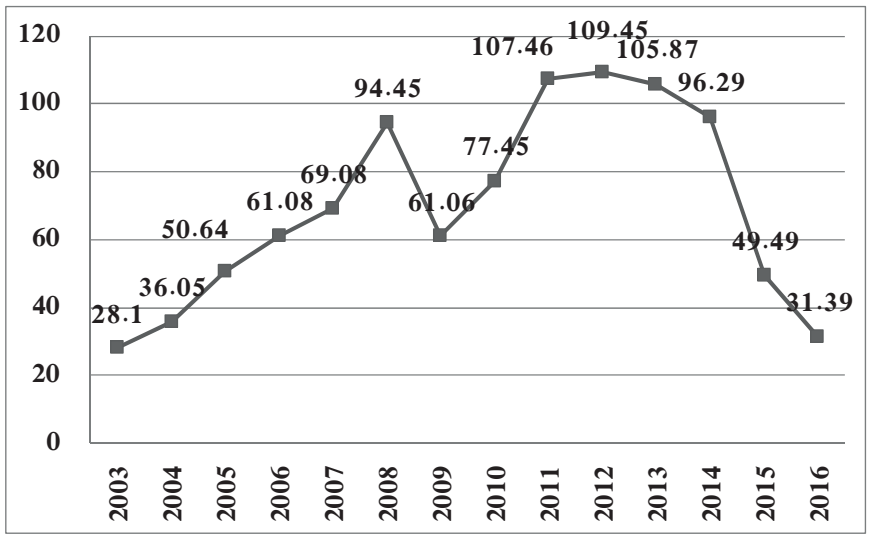

المصدر: أوبك.

وبالطبع، تختلف احتياجات التعديلات المطلوبة بين دولة وأخرى. فعلى سبيل المثال، فإن مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تستند إلى احتياطيات كبيرة سابقة وسياسات تنموية حكيمة، تقف في موقع يمكنها من أن تمرحل خطوات إعادة الهيكلة على مدى عدة سنوات قادمة، وبالتالي فإنها تستطيع أن تلطف من تأثير تطورات أسعار النفط على معدلات النمو.

ولكن التغيير سيكون ملحوظاً ومؤثراً لأن جميع دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو معروف، تعتمد على الموارد الهيدروكربونية لتوفير القسم الأعظم من إيراداتها المالية، على الرغم من الأشواط التي قطعتها لتنويع اقتصاداتها ومصادر الدخل فيها. كما تعتمد هذه الدول كثيراً على استثمارات القطاع العام فيها لدفع النمو المحلي وتوليد فرص العمل.

ولا يقتصر الأمر على صدمة تراجع أسعار النفط بالنسبة إلى الدول العربية الأخرى المنتجة أو المصدرة للنفط، حيث عدداً منها يعاني من تفاقم الحروب والصراعات فيها، كما الحال في ليبيا واليمن والعراق وسوريا.

ب - ردات الفعل

تختلف ردات الفعل بين دولة وأخرى. فعلى سبيل المثال، حافظت السعودية على نفس مستويات الإنتاج، على الرغم من الارتفاع في المعروض العالمي الذي قارب مستويات قياسية. وسيساعدها احتياطياتها الأجنبية الضخمة واستثماراتها المتنوعة في تجاوز العجز المالي في المدى القصير. كما أنها شرعت بتنفيذ برنامج جديد لترشيد الإنفاق والإصلاح، حيث هناك مؤشرات قوية على استمرار هذا النهج خلال العام 2016. على أن التركيز لا يزال حازما لمتابعة تحديث البنى التحتية وتعزيز الإنفاق على التعليم والصحة.

وفي الكويت بقي التركيز قويا على تنمية البنى التحتية، وعلى متابعة تنفيذ المشروعات المخططة سابقاً. كما الحال بالنسبة لمشروع توسيع المطار، إلى جانب تسهيل الحصول على رخص البناء. وتأمل الدولة أن يساهم تعزيز الاستثمار في قطاع البناء والتطوير الجاري في البنى التحتية في تحفيز الاقتصاد على المدى القصير، فضلاً عن التأثيرات المهمة لذلك على المدى البعيد.

ومن المتوقع حدوث تغيرات كبيرة لجهة تقليص الدعم في عدد من المجالات الاستهلاكية، إلى جانب فرض ضرائب جديدة، ولا سيّما في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي يتوقع أن تشمل بالترتيب وعلى مراحل عديدة كل من:

- وضع نظام منسق بين دول المجموعة لضريبة القيمة المضافة بنسب بسيطة يمكن أن تزيد من الناتج المحلي الإجمالي بنسب تتراوح بين 1.5 - 2 في المئة.

- إعادة النظر بالنظام الضريبي بالتركيز على دخل الشركات والعقارات والضرائب غير المباشرة.

- الاستثمار في تطوير إدارات الضرائب لمواكبة التحصيل الجبائي المطلوب، تمهيداً لتوسيع نطاق السلة الضريبية لتشمل ضريبة الدخل.

أما الدول العربية المستوردة للنفط التي كان يفترض أن تستفيد من الانخفاض الحاصل في أسعار النفط، فإن كلا منها يعاني من مشاكله الخاصة. فتونس لا تزال

تنفض عنها عثرات مسار التحول الجديد والاعتداءات الارهابية التي أكثر ما تؤثر على قطاعاتها السياحية. وكذلك مصر التي تحاول الموازنة بين متطلبات تمويل برامجها ومشروعاتها التنموية العملاقة والشاملة، وشحة الموارد المالية مع تصاعد حجم الاحتياجات الإنفاقية الجارية.

وقد برهن الأردن عن مناعة ملفتة تجاه الرياح العاتية التي جاء معظمها من الخارج، وأثرت كثيراً على حركة التجارة مع أسواقه الرئيسية المتمثلة بسوريا والعراق، وعبرهما إلى غيرهما من الدول العربية، إلى جانب الأعباء الضخمة لاستضافة النازحين الهاربين من جحيم الحروب الجارية. ولكن اقتصاده استفاد من الانخفاض الحاصل في أسعار النفط والغاز اللذين يعتمد على استيرادهما من الخارج. كما انتعشت الصناعة التحويلية والتعدينية، وتم تنفيذ العديد من مشروعات تحديث البنى التحتية، وأبرزها في ميناء العقبة الاستراتيجي.

رابعاً - بين الإصلاح والرؤية الاقتصادية التي يحتاجها القطاع الخاص

على كامل مساحة الوطن العربي، سيكون عام 2016 حافلاً بالتحديات التي تستدعي رص الصفوف وتعزيز التضامن والتكامل العربي. ولعل الفترة المقبلة التي ستتسم بانخفاض في الإيرادات الحكومية ستشكل حافزاً للدفع قدما بتعزيز السياسات المشجعة للقطاع الخاص، ولوضع الإصلاحات التي طال انتظارها على سكة التنفيذ الفعلي، وبالأخص بالنسبة لنظم الدعم التي سيجري إعادة النظر فيها بشكل جذري بهدف الترشيد والتقنين لمواكبة الأوضاع المستجدة.

أ - لا تزال الفرص واعدة

لا شك أن هذه المرحلة الحافلة بالتحديات تستدعي تجميع القوى والتكامل بين القطاعين العام والخاص من أجل بلورة الرؤى والتطلعات، لتجاوز الصعوبات، وإدارة التغيير الاقتصادي بنظرة إصلاحية ثاقبة، تستهدف تقليص المخاطر ومواكبة احتياجات التنمية ومتطلبات تقليص البطالة، من خلال التركيز على دور القطاع الخاص وتعزيز التكامل التجاري والاستثماري العربي في المجالات الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

والقطاع الخاص العربي اليوم في موقع قوي، أكثر من أي وقت مضى، لحث الحكومات على المضي في الإصلاحات المعززة لدوره في قيادة الاقتصاد. وهناك العديد من الفرص المجزية لتعزيز الاستثمار في مختلف القطاعات من الصناعات التحويلية وفي قطاعات الزراعة والخدمات.

وفي ظل الانخفاض الحالي في سعر النفط في الأسواق العالمية، فإن الصناعات التحويلية العربية مؤهلة إلى حد كبير لأن تستفيد من الفرص التي يتيحها انخفاض سعر الطاقة وغيرها من أسعار المواد الأولية، خصوصاً وأن تكاليف الطاقة شكلت في السابق عائقاً أساسياً في هذا المجال. وذلك بالأخص بالنسبة إلى الدول العربية التي لا تمتلك ثروات نفطية وتعتمد على الاستيراد في تأمين احتياجاتها.

كما على الدول العربية النفطية تعزيز بناء قواعد صناعية لإسناد عملية التنويع، وبالأخص الصناعات الموجهة نحو التصدير، لإبقاء الاقتصادات في دائرة المنافسة العالمية.

ومن المهم تعزيز علاقات التعاون والاستثمار في الدول والمناطق الصاعدة مثل إفريقيا. كما ينبغي التركيز على الابتكار والمعرفة والإدارة الجيدة لأنها الرأسمال الحقيقي الدائم وغير القابل للنضوب والذي لا يتأثر بالتحولات، بل يحول التحديات إلى فرص واعدة وجديدة.

والفرص الاستثمارية لا تزال متوفرة وأكثر من أي وقت مضى، خصوصاً وأن المنطقة العربية لا تزال مؤهلة وعطشى إلى الكثير من المشروعات التنموية. وحتى وإن كان من المتوقع أن ينخفض الإنفاق بنسبة لا تقل عن 20 في المئة في مشروعات البنى التحتية العربية، غير أن هذا القطاع سيستمر بتوظيف مليارات الدولارات في العديد من المشروعات، ولا سيّما وأن الانخفاض في أسعار مواد البناء سيلطف من انعكاسات تراجع الإيرادات على قطاع التشييد الذي عادة ما يستحوذ على الحصة الأعظم من الإنفاقات التنموية. وفي دول مجلس التعاون الخليجي وحدها، ينتظر أن يتم تلزيم مشروعات في قطاع البناء في عام 2015 بما يتراوح بين 120 - 140 مليار دولار. وقطاع تشييد الطرق بحد ذاته استقطب من الاستثمارات المنفذة في العالم العربي منذ 2005 لغاية 2015 نحو 190 مليار دولار[8]. كما هناك عالم من الفرص الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب الفرص الجديدة المميزة المتاحة في مصر والمغرب والأردن وتونس والعراق ولبنان.

وهناك قطاع آخر لا يقل شأناً عن البناء، وهو قطاع الكهرباء، حيث الطلب على الكهرباء في العالم العربي هو من بين أعلى المعدلات في العالم. ولدى العديد من الدول العربية مشروعات مهمة لتوسيع طاقات الإنتاج إلى مستويات كبيرة جداً لمقابلة التنامي المتصاعد في الطلب. وتشير المعلومات إلى الحاجة إلى أكثر من 200 مليار دولار من الاستثمارات في هذا القطاع لغاية عام 2020، بما يعادل 40 مليار دولار سنوياً[9]. والمجال واسع وسيتوسع أكثر للقطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع الواعد، خصوصاً وأن جامعة الدول العربية تتجه لإقامة سوق عربية مشتركة للكهرباء[10].

والاستثمار في البنى التحتية يمثل قوة الدفع الأساسية للاقتصاد. ويكفي هنا الإشارة إلى أن إنفاق دولاراً واحداً في مجال البنى التحتية يحقق ما لا يقل عن 0.8 دولار من الرفاهية المحلية، كما يعادل أيضاً 0.8 دولاراً من الإنفاق الاستثماري الخاص. وإلى جانب الإيجابيات التي تصب في الرفاه الاجتماعي، هناك تأثيرات عديدة مهمة مباشرة وغير المباشرة على معدل النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات[11].

ب - التوازن بين الأعباء والمنافع

تتخذ جميع الحكومات العربية حاليا سياسات ترشيدية جديدة لتقليص الإنفاق، وبالأخص بالتركيز على ترشيق سياسات الدعم. فمصر بدأت بتقليص الدعم على الوقود خلال 2014، ويتوقع أن تنخفض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 6.3 في المئة عام 2014 إلى 1.3 في المئة عام 2019. كما أزالت الكويت الدعم على الديزل والكيروسين، ويتوقع رفع الدعم عن البنزين في وقت قريب. واتخذت البحرين إجراءات مماثلة بالنسبة للديزل والكيروسين، إلى جانب اللحوم وغيرها من المواد الغذائية. وتمت زيادة أسعار الخدمات العامة في قطر، فيما قامت الإمارات بتحرير أسعار الوقود وزيادة أسعار البنزين بما لا يقل عن 30 في المئة لتوازي حالياً أسعار السوق الحرة. وفي سلطنة عُمان، تمت زيادة أسعار الوقود، كما هناك خطط لوضع رسوم على الخدمات العامة وضريبة على الشركات. وتم في السعودية خلال يناير 2016 زيادة أسعار الكازولين بنسبة 50 في المئة، استناداً إلى برنامج للتقليص التدريجي للدعم على الوقود والكهرباء والمياه على مدى السنوات الخمس القادمة، علماً أن دعم الوقود يمثل 8.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يجري حالياً

دراسة فرض ضريبة القيمة المضافة. وبالتزامن عمد كل من الأردن والمغرب إلى تخفيض الدعم على الوقود[12].

ومثل هذه الإجراءات ستضيف بعض الصعوبات على القطاع الخاص في المدى القصير، لكنها ستكون مفيدة على المدى الطويل لأنها ستعزز من الكفاءة الاقتصادية، ومن القدرة على المنافسة في شتى المجالات الاقتصادية. لكن تحقيق الفوائد المرجوة يتطلب أن تكون السياسات المالية والضريبية في إطار رؤية اقتصادية بعيدة النظر تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. ففي مقابل زيادة الأعباء المالية والضريبية على القطاع الخاص والمواطنين بشكل عام، لا بد أن تتخذ إجراءات صارمة لتعزيز الخدمات العامة المقدمة وتحسين كفاءتها وإزالة كافة العقبات التي تواجه الاستثمار الخاص في شتى المجالات وعلى كافة المستويات.

ومن هنا أهمية تعزيز الحوار والتعاون بين الحكومات العربية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في سبيل وضع عقد اقتصادي واجتماعي جديد، يرتكز على دور أقوى للقطاع الخاص في الاستثمار وفي توليد فرص العمل، وعلى تعزيز الفرص المتساوية للسكان، حيث تتوفر الخدمات العامة بشكل أكثر كفاءة وفعالية وشمولاً وتكون خاضعة للمساءلة والتطوير.

المصادر

1. World Bank, **The Economic Effects of War & Peace in the Middle East**, 2016
2. **تقرير البنك الدولي، فبراير** 2016.
3. **المصدر السابق.**
4. **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا).**
5. **تصريح للمديرة العامة لصندوق النقد الدولي، فبراير** 2016.
6. The US Energy Information Administration forecast, February (Short-Term Energy Outlook (STEO
7. **المصدر السابق.**
8. **مجلة** «MEED»، **مارس** 2016.
9. **المصدر السابق، ديسمبر** 2015.
10. **تقرير وقرارات الدورة** 97 **للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فبراير** 2016.

11. IMF, **The Welfare Multiplier of Public Infrastructure Investment**, 2016

12. World Bank, **The Economic Effects of War & Peace in the Middle East**, مصدر سابق.

الدراسة الثالثة
انعكاسات الأزمات العالمية والإقليمية
على القطاعات الاقتصادية العربية

إعداد
الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

تأثرت مختلف القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي بأزمة الاقتصاد العالمي والتطورات المستجدة في التراجع القياسي بأسعار النفط، إلى جانب تداعيات الاضطرابات والصراعات الدائرة في المنطقة.

وفي ما يلي استعراض وتحليل للانعكاسات على أبرز القطاعات:

أولاً - الحسابات الجارية والتجارة

تتوقع مصادر صندوق النقد الدولي أن يكون المتوسط العام للحسابات الجارية في الدول العربية قد سجل عام 2015 عجزا قدره 5.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل فائض للمتوسط العام لعام 2014 بنسبة 6.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي[1].

ويبين الشكل التالي التراجع الحاصل في إجمالي الصادرات العربية من السلع والخدمات بنسبة 25.6 في المئة، من 1408 مليار دولار عام 2014 إلى 1047 مليار دولار عام 2015. كما يظهر تراجعا بنسبة 5 في المئة في المستوردات من السلع والخدمات من 1165 مليار دولار إلى 1102 مليار دولار للفترة ذاتها. ومن المتوقع أن تسجل مؤشرات عام 2016 استقراراً لترتفع بشكل بسيط الى 1054 مليار دولار بالنسبة لإجمالي الصادرات، وإلى 1135 مليار دولار بالنسبة للواردات. وتبعاً لذلك، انخفضت حصة التجارة العربية من التجارة العالمية من نسبة 5.4 في المئة عام 2014 إلى نسبة 4.4 في المئة عام 2015، فيما يتوقع أن تسجل المزيد من الانخفاض إلى 4.3 في المئة عام 2016 [2].

تطور التجارة العربية في السلع والخدمات، مليار دولار

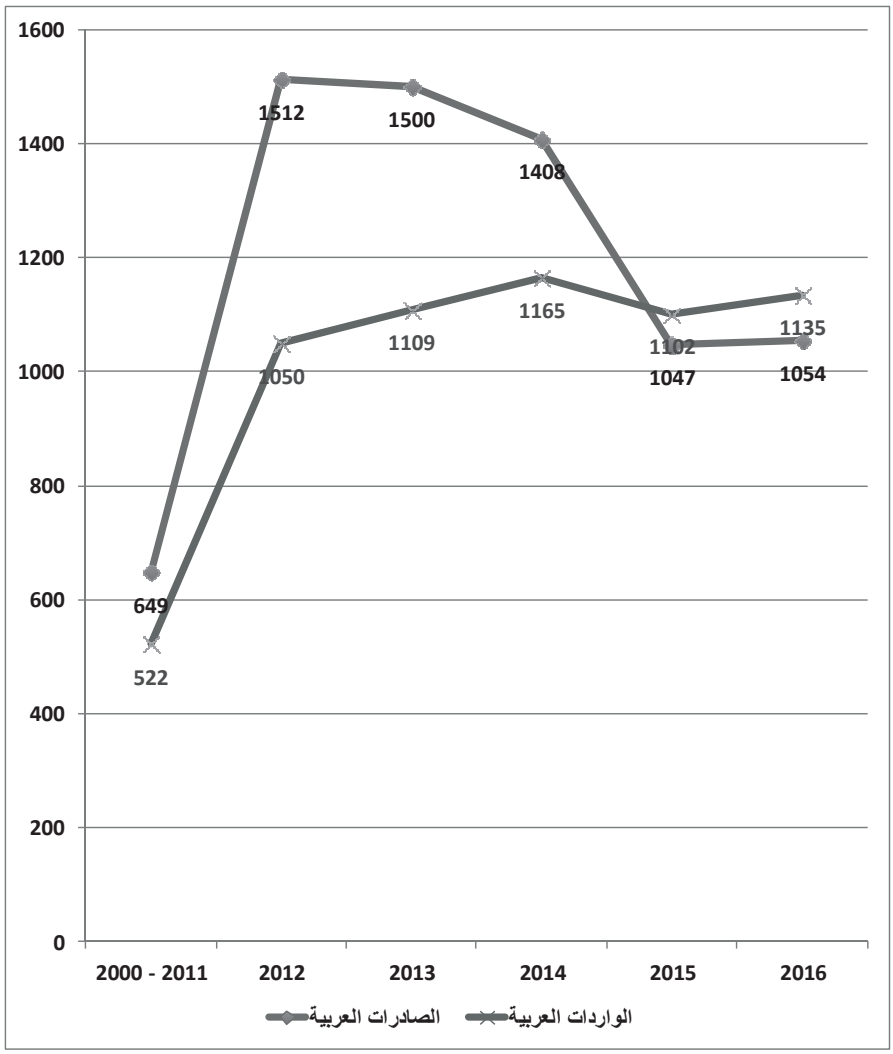

المصدر: مستخلص من صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2015.

وتستحوذ الوقود والمعادن على الحصة الغالبة في الصادرات الإجمالية العربية، رغم تراجعها النسبي من 73.7 في المئة عام 2013 إلى 69.6 في المئة عام 2014 [3]. أما المصنوعات، فقد ارتفعت من 19.8 في المئة إلى 25.1 في المئة للفترة ذاتها، والتي تتكون بشكل رئيسي من المنتجات الكيماوية، والآلات ومعدات النقل. ويلي المصنوعات السلع الزراعية بنسبة 4.9 في المئة لعام 2014. أما هيكل الواردات، فتتصدر المصنوعات القائمة بنسبة 60.8 في المئة، والمكونة بنسبة 26.2 في المئة

للمعدات وآلات النقل، وبنسبة 17.5 في المئة للمصنوعات الأساسية، و10.6 في المئة للمنتجات الكيماوية، و0.4 في المئة للمصنوعات الأخرى. ويلي المصنوعات السلع الزراعية بنسبة 20.8 في المئة، والوقود والمعادن بنسبة 15.9 في المئة، والسلع غير المصنفة بنسبة 2.1 في المئة.

أما بالنسبة إلى التجارة العربية البينية، فتعتبر متواضعة نسبياً مقارنة مع الأقاليم التكاملية العالمية، حيث شكلت نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات السلعية العربية نسبة 9.9 في المئة لعام 2014.

ثانياً - الاستثمارات الخارجية المباشرة

رغم الأوضاع المضطربة في عدد من الدول العربية، يسجل اتجاهات إيجابية وعلامات مضيئة في أكثر من موقع، خصوصاً في مصر التي تشهد عودة قوية في استقطاب كبار المستثمرين، وفي الإمارات التي يستمر فيها الزخم عالياً. كما يلاحظ تصدر كل من مصر والسعودية في استقطاب الاستثمارات العربية البينية. وتبقى المصارف العربية عند مواقعها الصلبة والقوية، وتمارس دوراً مهماً في تمويل عمليات التنمية، وإن يكن المطلوب تفعيل وتوسيع هذا الدور ليتماشى مع متطلبات التنمية الحديثة.

كما يبقى من المهم تدعيم التكامل العربي في مجال الاستثمار، من خلال تفعيل الاتفاقية العربية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة، والتي ستدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 24 نيسان (أبريل) 2016، وذلك بعد مصادقة خمس دول عربية عليها، وفقاً للمادة 30 من الاتفاقية. وهذه الدول هي الأردن، السعودية، سلطنة عُمان، فلسطين، والعراق[4]. وسيكون من الأهمية بمكان تعزيز دور القطاع الخاص العربي وإدماجه في العمليات الإصلاحية الوطنية والعربية المشتركة.

وفي ما يلي أبرز الاتجاهات التي تم تسجيلها لعام 2014 بحسب المصادر الاستثمارية العالمية[5]:

- ارتفعت الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال

إفريقيا بنسبة 22 في المئة إلى 121 مليار دولار عام 2014، بينما انخفض عدد المشروعات الجديدة بنسبة 6 في المئة.

- تصدرت مصر والمغرب أهم وجهات الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2014، بينما كانت قائمة أهم الوجهات للعام 2013 تضم كل من العراق والأردن والجزائر.

- حظيت مصر بأعلى زيادة في الاستثمارات الخارجية المباشرة التي بلغت 18 مليار دولار لتشكل نسبة 15 في المئة من المجموع الإقليمي، كما سجلت زيادة في عدد المشروعات الجديدة بنسبة 42 في المئة.

- تلاها الإمارات التي حلت في المرتبة الثانية بإجمالي 13 مليار دولار وبحصة بلغت 11 في المئة من المجموع الإقليمي، ثم السعودية بتدفقات بلغت 10 مليارات دولار، والمغرب بمجموع 5 مليارات دولار.

- حلت الإمارات في المرتبة الأولى من حيث عدد المشروعات الجديدة البالغة 302، والتي ازدادت عن العام 2013 بنسبة 11 في المئة. وجاء في المرتبة الثانية السعودية بعدد بلغ 75، ثم المغرب 65، ثم مصر 51، ثم قطر 44.

- انخفض عدد مشروعات الاستثمارات الخارجية المباشرة في العراق بنسبة 50 في المئة نتيجة التطورات الأمنية الحرجة التي يمر بها.

- انخفضت التدفقات الاستثمارية الخارجية المباشرة الخارجة من المنطقة بنسبة 21 في المئة عام 2014 لتبلغ 38 مليار دولار، واستحوذت الإمارات على 50 في المئة منها من حيث القيمة، و40 في المئة من حيث عدد المشروعات.

- حظيت الهند بأكبر عدد من المشروعات المستثمرة من قبل مستثمرين من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بينما كانت أميركا اللاتينية والكاريب الأقل في عدد المشروعات المستقطبة من المنطقة.

- من المتوقع أن تتصدر مصر في العام 2015 مراتب أعلى في استقطاب

الاستثمارات بفضل تحسن الأوضاع الأمنية وعوامل الثقة في الإدارة الجديدة للبلاد، والتي عكستها النتائج الباهرة لمؤتمر شرم الشيخ لدعم الاقتصاد المصري الذي عقد خلال مارس 2015.

ويبين الجدول التالي تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى الدول العربية ومنها إلى الخارج. ويظهر تراجع التدفقات إلى الدول العربية عام 2014 إلى 43.9 مليار دولار، أي بنسبة 7.5 في المئة مقارنة بالعام 2013، وبنسبة 34.3 في المئة مقارنة بالعام 2010. ولذلك مدلولات مقلقة، لأن تراجع حجم التدفقات الواردة إلى الدول العربية يرتب معه تراجع في النشاط الاقتصادي وزيادة في معدلات الفقر والبطالة. كما يسجل تراجع في حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي من نسبة 4.9 في المئة عام 2010 إلى 3.6 في المئة عام 2013، ومن ثم إلى 3.2 في المئة عام 2014.

أما بالنسبة إلى التدفقات الخارجة من الدول العربية، فقد تراجعت إلى 33.3 مليار دولار عام 2014، لتكون أقل بنسبة 12.7 في المئة عن العام السابق 2013، ولكن أكثر من مستوى عام 2010 بنسبة 58.1 في المئة.

كما يبين الجدول أيضاً تصدر الإمارات في استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة الداخلة لعامي 2013 و2014، فيما تتصدر الكويت المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الخارجية المباشرة الخارجة للفترة ذاتها.

الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى ومن الدول العربية، 2010، 2013 - 2014
(مليون دولار)

البلد	تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى الدول العربية			تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة من الدول العربية		
	2010	2013	2014	2010	2013	2014
الإمارات	5500	10488	10066	2015	2952	3072
السعودية	29233	8865	8012	3907	4943	5396
مصر	6386	4192	4783	1176	301	253
العراق	1396	5131	4782	125	227	242
لبنان	3748	2880	3070	487	1962	1893
المغرب	1574	3208	3582	589	332	444
الأردن	1651	1747	1760	28	16	83
الجزائر	2300	2661	1488	220	117	-
السودان	2064	1688	1277	-	-	-
عمان	1243	1626	1180	1498	1384	1164
تونس	1513	1117	1060	74	22	39
قطر	4670	840-	1040	1863	8021	6748
البحرين	156	989	957	334	1052	80-
موريتانيا	131	1126	492	4	4	4
الكويت	1305	1434	486	5890	16648	13108
جيبوتي	37	286	153	-	-	-
الصومال	112	107	106	-	-	-
فلسطين	206	176	124	84	48-	32-
ليبيا	1909	702	50	2722	180	940
القمر	8	9	14	-	-	-
اليمن	189	134-	578-	70	73	73
سوريا	1469	-	-	-	-	-
المجموع	**66800**	**47458**	**43904**	**21086**	**38186**	**33347**

المصدر: Unctad, **World Investment Report 2015**, June 2015

ثالثاً - صعوبات الصناعة العربية

ستتأثر الصناعة العربية بالتحولات الاقتصادية الجارية والعوامل الجديدة على الساحة الاقتصادية العربية، وأبرزها عاملين أساسيين، أولهما التراجع في أسعار النفط والسلع الأساسية والمواد الخام في الأسواق العالمية، والذي من شأنه أن يعزز الاستثمار في المجالات الصناعية المختلفة بسبب انخفاض التكاليف الإنتاجية. أما العامل الثاني، فهو السياسات الإصلاحية التي تتخذها الدول العربية لمواكبة انخفاض إيراداتها المالية بنتيجة تراجع العائدات النفطية، أو بسبب الضغوطات المالية التي تواجهها بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة. وتتركز الإصلاحات الجديدة على تخفيض وتقليص الدعم على الطاقة والمدخلات والخدمات العامة، مما سيكون له تأثير في رفع تكاليف الإنتاج وتقليص المزايا التنافسية في عدد من الدول، وبالاخص منها الدول العربية الخليجية التي تتمتع الصناعة فيها بدعم واسع على كافة المستويات.

ففي السعودية على سبيل المثال، يتوقع أن يؤدي رفع الدعم الذي تم خلال ديسمبر 2015 على الطاقة والمياه وغيرها من المدخلات، بما فيه النفط والغاز الطبيعي والإيثان المستخدمين في الصناعات البتروكيماوية، إلى زيادة التكاليف التشغيلية بنسب متفاوتة لعدد من الصناعات في المملكة، علماً أن شركة سابك السعودية قدرت أن ترتفع كلفة إنتاج البتروكيماويات بنسبة 5 في المئة للعام الحالي 2016، كما قدرت شركة الأسمدة السعودية ارتفاع كلفة الإنتاج بنحو 8 في المئة، فيما قدرت شركة ينبغ الوطنية للبتروكيماويات ارتفاعها بنسبة 6.5 في المئة[6]. وكانت الإمارات سباقة في المباشرة بتقليص الدعم خلال شهر أغسطس 2015. كما اتخذت إجراءات مماثلة في كل من البحرين وسلطنة عُمان خلال منتصف يناير 2016.

على أن هذه التطورات من شأنها أن تحقق مكاسب على المدى الطويل من حيث تعزيز مرونة وتنافسية الصناعات الوطنية وقدرتها على المنافسة العالمية.

وبصورة عامة، تمثل الصناعات الاستخراجية العربية مركز الثقل في العديد من الدول العربية، وتمثل نحو 80 في المئة من القيمة الصناعية المضافة، مقابل 20 في المئة للصناعات التحويلية[7]. كما هناك تواضع نسبي في نمو الصناعات التحويلية، مقارنة مع النمو المحقق في الصناعات الاستخراجية، عدا السنوات الأخيرة لتأثرها الكبير بالتراجع القياسي في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الناتج الصناعي العربي بالأسعار الجارية

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعات التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	713.0	32.8	34.1	199.0	15.1	9.6	912.0	28.5	44.1
2011	956.0	34.2	40.1	223.0	11.8	9.4	1179.0	29.3	49.4
2012	1080.3	13.0	40.9	312.6	8.7	9.2	1322.9	12.2	50.1
2013	1031.5	4.5-	38.0	248.5	2.4	9.1	1280.0	3.2-	47.1
2014	943.4	8.5-	34.2	270.8	9.0	9.8	1214.2	5.1-	44.0

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2015.

وباستثناء كل من السعودية والمغرب وتونس، لا تزال الصناعات التحويلية العربية دون تحقيق النقلة النوعية المطلوبة، بالمقارنة مع مناطق ودول أخرى، فيما شهد القطاع تحولات أساسية مع تقدم عدد من الدول وتراجع الدول العربية الصناعية التقليدية، وبقيت مشكلات عدم التنوع وتماثل الهياكل الإنتاجية ماثلة، بل أضيفت لها مشكلات وتعقيدات أخرى في زمن العولمة الذي تتزاحم فيه التحديات وتتصاعد، إلى جانب الاضطرابات غير المسبوقة في المنطقة العربية التي لا تزال ترخي بأثقالها على كاهل الصناعات التحويلية، أكثر من أي قطاع اقتصادي آخر في العالم العربي.

وتتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه تنمية الصناعات التحويلية في البلاد العربية بالاضطرابات وتأثيراتها المدمرة في الدول التي تعاني منها، ناهيك عن الصعوبات البنيوية التي تعاني منها الصناعة أصلاً، والتي تقتضي رسم سياسات جديدة تتجاوب مع تطلعات القطاع الخاص للقيام بالدور المطلوب منه في التنمية الصناعية، وهذا يتطلب سعياً جدياً لتوجيه الإمكانيات العربية الوطنية والقومية للنهوض بأوضاع كل من البحوث والتطوير، وبمستويات الجودة والنوعية، وبمستويات الإنتاجية، وبالتالي بمستويات النمو في عجلة الإنتاج. ولا شك أن النجاح في هذه الأمور يرتبط إلى حد كبير بمدى الالتزام الجدي بتنمية وتطوير العلاقات الصناعية العربية بشكل تكاملي يوسع المجالات التخصصية ويعزز كفاءتها، كما يفسح الفرص للآفاق الصناعية لكي تأخذ مداها.

كما أن التحولات المتسارعة في التكنولوجيا الصناعية، وفي الأشكال الجديدة المتنامية للعولمة الاقتصادية، تتطلب عزما على إحداث تغيير نوعي باتجاه التحول من الصناعات التقليدية إلى الصناعات الحديثة، إلى جانب تعزيز الكفاءة في مواكبة القدرات التنافسية للتكتلات الاقتصادية.

ومجمل هذه الأمور تؤكد على الدور الأساسي للقطاع الخاص العربي، الذي أصبح الآن محل اهتمام بالغ وتعلق الآمال على عمله ونشاطاته. فالدور المطلوب من القطاع الخاص العربي الآن هو دور نوعي غير تقليدي، يحتاج منه لأن يكون خلاقا متجاوزاً النظرة التقليدية للأمور من أجل وضع الأسس اللازمة للانطلاق والتقدم إلى صناعات تحويلية أكثر شأناً وتقدماً وتكاملاً. وأمام القطاع الخاص العربي حالياً فرصة فريدة للاستفادة من انخفاض أسعار الطاقة والمواد الأولية والنقل لتعزيز استثماراته في الصناعات التحويلية، خصوصاً وأن ارتفاع تكاليف هذه المكونات شكلت في

السابق عائقاً أساسياً تجاه الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، ولا سيّما في الدول العربية التي لا تمتلك ثروات نفطية وتعتمد على الاستيراد في تأمين احتياجاتها. وإلى جانب ذلك، من المهم التركيز على الابتكار والمعرفة والإدارة الجيدة والعصرية.

وتحتاج الصناعات التحويلية في العالم العربي إلى إعادة نظر في السياسات القائمة التي تعيق الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، خصوصاً وأن هذا القطاع يخلق من 5 إلى 6 أضعاف فرص العمل التي توفرها الصناعات الاستخراجية[8]، إلى جانب تأثيراته المتنوعة في دفع النمو الاقتصادي وتحفيز التشابك بين القطاعات.

رابعاً - الزراعة والأمن الغذائي وتفاقم الأوضاع الإنسانية

تأثر الإنتاج العربي الزراعي سلباً من حالات عدم الاستقرار والصراعات والنزاعات منذ عدة سنوات في أجزاء من الوطن العربي، كما تأثر كثيراً الأمن الغذائي للسكان في مناطق الاضطرابات. إلا أن الأسواق العربية بشكل عام لم تتأثر بهذه الأحداث فيما يختص بإتاحة السلع الغذائية فيها لكون الدول العربية التي تعاني من الظروف غير المناسبة هي دول ليست مصدرة للسلع الغذائية الرئيسية، وإنما تعتبر من ضمن قائمة الدول المستوردة لتلك السلع.

وقد أدت الأوضاع الإنسانية الصعبة في الدول التي تشهد النزاعات إلى وصول الأمن الغذائي للسكان فيها إلى حد الكارثة. وبالنسبة إلى اليمن، تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نحو 14.4 مليون إنسان لا يملكون ما يكفيهم من الغذاء، كما يعاني ثلاثة ملايين طفل من سوء التغذية. ولا يتمكن 20 مليون شخص من الحصول على المياه النظيفة. وقد تم تصنيف 10 من أصل 22 محافظة في اليمن الآن بأنها تعاني انعدام الأمن الغذائي الذي يصل إلى مستوى «الطوارئ»، وهي محافظات صعدة وعدن وأبين وشبوة وحجة والحديدة وتعز ولحج والضالع والبيضاء[9].

وفي سوريا، هناك الآن 6.3 مليون إنسان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، منهم 2.4 مليون يتعرضون لمستوى عال من الخطورة. كما أن نصف السوريين تقريباً، أي نحو 9 ملايين إنسان يواجهون خطر الإنزلاق بسرعة إلى دائرة انعدام الأمن الغذائي[10].

وكذلك حددت مصادر الأمم المتحدة 1.3 مليون ليبي يعانون من انعدام الأمن الغذائي،

كما حددت 2.44 مليون إنسان، من بينهم 435 ألف نازح، بحاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية الملحة في مجالات الصحة والغذاء وغيرها من ضروريات الحياة[11].

وتقدر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن هناك أكثر من 8 ملايين إنسان في العراق يعانون من نقص التغذية[12]. كما صنفت المنظمة 38 في المئة من إجمالي سكان الصومال على أنهم غير آمنين غذائياً، بينهم 304700 طفل يعانون سوء التغذية الحاد.

كما هناك دول عربية أخرى لا تعاني من الحروب، لكنها تواجه أزمات مزمنة في انعدام الأمن الغذائي لشرائح من السكان، كما الحال في كل من موريتانيا وجيبوتي حيث يشكل من يعانون من نقص التغذية أكثر من 25 في المئة و16 في المئة من إجمالي السكان على التوالي[13].

أما على المستوى العربي العام، فقد ساهم تراجع أسعار السلع الغذائية وأسعار الوقود في تحقيق بعض التراجع في قيمة الفجوة الغذائية العربية في السلع الأساسية من 36.7 مليار دولار عام 2012 إلى 34.18 مليار دولار عام 2014 [14].

العجز في مجموعات السلع الغذائية الأساسية في الوطن العربي 2014 (مليار دولار)

المجموعات السلعية	القيمة	% من الفجوة الغذائية
مجموعة الحبوب	22.40-	65.7
البطاطس	0.17	0.5-
البقوليات	0.73-	2.1
الخضار	2.89	8.5-
الفاكهة	1.16	3.4-
السكر المكرر	2.43-	7.0
الزيوت النباتية	4.47-	13.1
اللحوم الحمراء	4.33-	12.7
لحوم الدواجن	3.10-	9.1
الأسماك	0.66	1.9-
البيض	0.09-	0.3
الألبان ومنتجاتها	1.47-	4.3
إجمالي الفجوة	**34.18-**	**100**

ورغم التقدم المحقق في عمليات الإنتاج، غير أن المعوقات البنيوية لا تزال متجذرة، حيث تبقى محدودية موارد المياه هي العائق الرئيسي في التوسع الزراعي الأفقي، مما يتطلب استثمار الموارد الزراعية العربية المحدودة على أسس علمية وتقنية كفوءة تساهم في التنمية الزراعية والريفية وتحسن القدرات للوفاء بالأمن الغذائي. وهذا يعني التركيز على التوسع الرأسي من خلال تقليص الفجوة التقنية الزراعية بانتهاج ممارسات زراعية جيدة تبتغي الاستدامة وترفع كفاءة استخدام الموارد وتزيد الإنتاجية. والتكامل العربي محوري لتحقيق تقدم يعتد به، نظراً لأهمية تجميع الإمكانيات التي تتطلبها عملية التحديث على أسس مستدامة، بما يعود بالمنفعة على الجميع.

والتحديث التقني ضروري نظراً لأن المؤشرات المتصلة به تقل كثيراً عن مثيلاتها على المستوى العالمي. ذلك إن معدل استخدام الأسمدة الكيماوية في العالم العربي يبلغ 84.6 كلغ/ هكتار، مقابل 141.3 كلغ/ هكتار للمتوسط العالمي عام 2014 [15]. كما يبلغ معدل استخدام الميكنة الزراعية 11 جراراً لكل ألف هكتار، مقارنة مع 20 جراراً لكل ألف هكتار للمعدل العالمي. أما إنتاجية الحبوب، وهي السلع الأكثر عجزاً وتحتل الثقل الأكبر في الفجوة الغذائية في السلع الأساسية، فتبلغ 1.82 طناً للهكتار، مقارنة مع 3.85 طنا للهكتار للمعدل العالمي.

وهناك بعض الدول العربية التي حباها الله بمقدرات زراعية لا يستهان بها. وفي حالة استغلالها بشكل رشيد ومستدام فإنها بلا شك سوف تساهم في زيادة إنتاج الغذاء وتقليص الفجوة الغذائية العربية إلى مستويات كبيرة. كما يزخر الوطن العربي بموارد سمكية هائلة، حيث تمتد الشواطئ البحرية العربية على نحو 22.7 ألف كيلومتر، وتبلغ مساحة الجرف القاري الغني بالأسماك نحو 608 آلاف كيلومتر مربع، يضاف إلى ذلك العديد من المسطحات المائية من البحيرات والأنهار والمستنقعات والمجاري المائية الداخلية. وتنتج الدول العربية حالياً 4.3 مليون طن من الأسماك، فيما يمكن زيادة مستوى الإنتاج بما لا يقل عن نسبة 50 في المئة.

خامساً - تواصل أزمة السياحة

جاب العالم خلال العام 2015 أكثر من 1.18 مليار سائح، لكن المنطقة العربية

لم تستقطب سوى 52 مليون سائح، بارتفاع نسبته 3 في المئة عن العام السابق[16]. وتشير مصادر دولية إلى أن السياحة العالمية ارتفعت بنسبة 4.4 في المئة عام 2015، ويتوقع أن تنمو بين 3.5 في المئة و4.5 في المئة في عام 2016 [17].

وسجلت نسبة التراجع الأعلى البالغة 8 في المئة للدول العربية شمال إفريقيا، حسبما أشارت إحصائيات جديدة لمنظمة السياحة العالمية. كما تراجعت كثيراً السياحة العربية البينية بسبب الأوضاع التي تمر بها المنطقة، وبنسبة قدرت بنحو 30 في المئة من إجمالي السياح الوافدين للعام 2015، مقارنة مع نسبة 45 في المئة للعام السابق، مما كبّدها خسائر وصلت لأكثر من 40 مليار دولار.

وتلك مؤشرات لا يستهان بها، ولا سيّما أن الناتج المحلي للسياحة في الدول العربية يقدر بنحو 90 مليار دولار، علماً أن الإنفاق على السياحة العلاجية يقدر بنحو 27 مليار دولار[18]. كما أن مساهمة قطاع السياحة والسفر في التوظيف المباشر بالدول العربية يقدر بحوالي 12 مليون وظيفة مباشرة.

تطور عدد السياح الوافدين إلى دول شمال إفريقيا

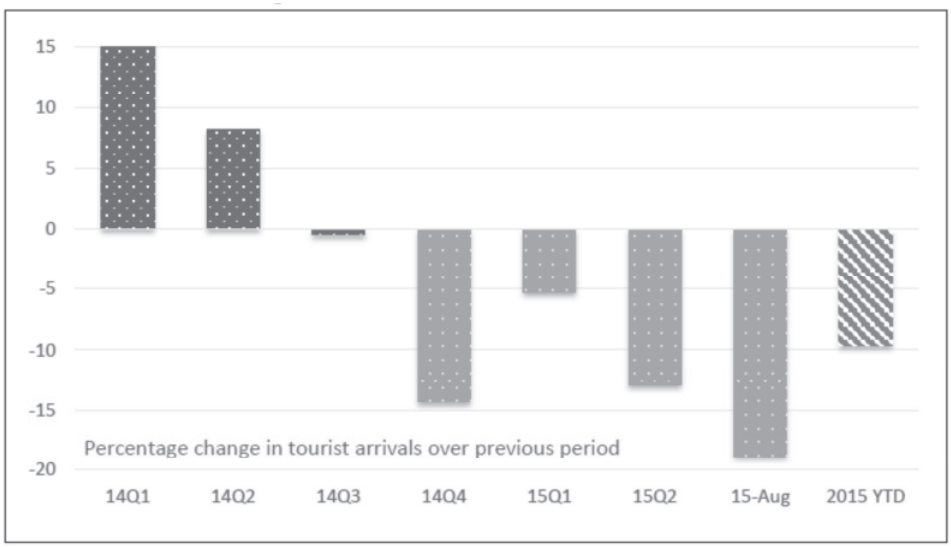

المصدر: منظمة السياحة العالمية.

سادساً - أسواق المال والموازنات في ظل الأجواء الحذرة

توقع تقرير حديث لصندوق النقد العربي أن تسجل أسواق المال العربية خلال العام 2016 أداء إيجابيا مدفوعا بالتحسن النسبي في الأداء الاقتصادي المرتبط بالإصلاحات الجاري تنفيذها في العديد من الدول العربية[19].

وجاءت هذه التوقعات على الرغم من الصعوبات التي واجهتها أسواق المال العربية بسبب الأجواء الحذرة التي تسبب بها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. فقد خسرت أسواق المال العربية عام 2015 نحو 143 مليار دولار من قيمتها السوقية، بنسبة 12 في المئة تقريباً، وبلغت قيمتها في نهاية العام 1059.5 مليار دولار. وبالتالي، فقد تراجعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي من 44.3 في المئة عام 2014 إلى نحو 38 في المئة منه في عام 2015. أما لدى احتساب الخسائر منذ بدء تراجع أسعار النفط العالمية، فإنها تصل إلى نحو 320 مليار دولار، أي 24 في المئة من إجمالي القيمة السوقية. وقد جاء أداء أسواق المال العربية متماشيا مع أداء معظم الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، والتي انخفضت في كل من أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأسواق شرق وجنوب آسيا.

ومع أن سعر النفط كان العامل الأبرز في تراجع أداء الأسواق، خصوصا لدى الدول العربية المصدرة للنفط، لكن هناك عوامل أخرى ساهمت في ذلك، وتتعلق بالتباطؤ في تعافي الاقتصاد العالمي، وتراجع أداء الاقتصادات الصاعدة، وبالأخص منها الاقتصاد الصيني، إلى جانب تداعيات وقف سياسة التيسير النقدي في الولايات المتحدة والمخاوف من رفع أسعار الفائدة.

ومن ناحية ثانية، فإن الدول العربية المستوردة للنفط لم تستفد كثيراً من التراجع الحاصل في الأسعار العالمية بسبب تأثرها بالأحداث الداخلية أو المجاورة لها، مما عزز مخاوف المستثمرين. وقد ترافق ذلك مع تراجع في الأرباح الصافية لمعظم الشركات العربية، وخصوصاً منها شركات الصناعات البتروكيماوية، وشركات العقار، وشركات الاتصالات، والشركات السياحية والخدمات الفندقية.

نسبة التغيير في عدد من البورصات العربية على أساس سنوي، نوفمبر 2015

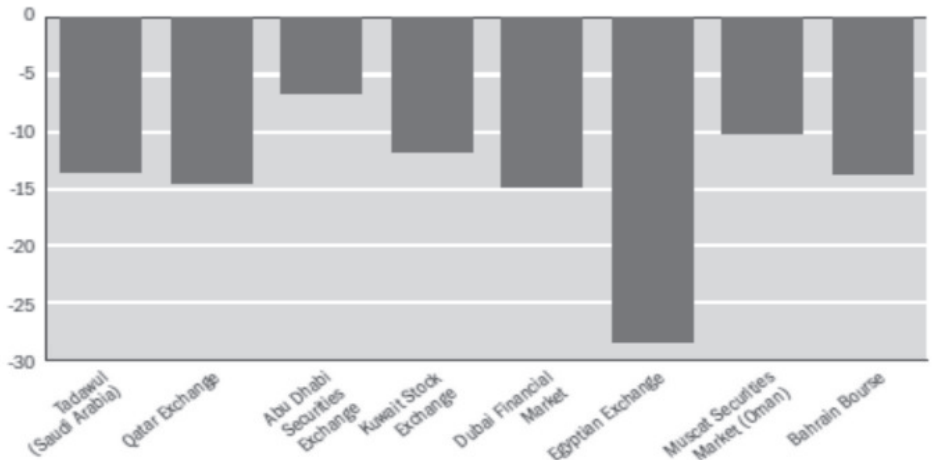

المصدر: مجلة «MEED»، العدد السنوي 2016.

وقد انعكس تأثير تراجع أسعار النفط على الموازنات الحكومية العربية. ويشير تقرير للبنك الدولي أن عجز موازنات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتفع من 2.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 إلى 9 في المئة عام 2015. وحالياً، باتت مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، التي كانت في السابق تتمتع بفوائض في موازناتها، تعاني من عجز فيها يقارب نسبة 10 في المئة من مجموع النواتج المحلية الإجمالية لها، ويقدر بنحو 136 مليار دولار. كما يتوقع أن يشهد عام 2016 تفاقماً للعجز في مجموع صافي الموازنات الحكومية للدول العربية ليبلغ 300 مليار دولار، علماً أن النفط يمثل أكثر من 60 في المئة من إجمالي الإيرادات الحكومية العربية، و85 في المئة من صادرات المنطقة[20].

صحيح أن عدداً من الدول العربية الغنية بالنفط لديها احتياطيات كبيرة تمكنها من مواجهة العجز في السنوات المقبلة، كما الحال بالنسبة إلى كل من السعودية وقطر والكويت والإمارات، لكن المنحى الذي تتخذه العائدات النفطية، حالياً وفي المستقبل المنظور، تتطلب تخفيض مستويات الإنفاق الحالية، بغية تحقيق الاستدامة المطلوبة في الاحتياطيات بشكل عام.

المصادر

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع للنشرة، أكتوبر-سبتمبر 2015، عن صندوق النقد الدولي.
2. المصدر السابق.
3. جامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** 2015.
4. تقرير وقرارات الدورة 97 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، القاهرة، فبراير 2016.
5. FDI Intelligence, **FDI Report 2015**, 2015
6. Oxford Business Group, 21 February 2016
7. جامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** 2015.
8. مصادر أرامكو السعودية.
9. الأمم المتحدة، "التصنيف المرحلي المتكامل لحالة الأمن الغذائي والأوضاع الإنسانية في اليمن"، 2016.
10. فريق مشترك من خبراء برنامج الغذاء العالمي والمكتب المركزي للإحصاء، 2016.
11. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2016.
12. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015**.
13. وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية في الصومال (FSNAU)، الذي تديره منظمة فاو.
14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**، 2015.
15. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصدر سابق.
16. منظمة السياحة العربية، 2016.
17. منظمة السياحة العالمية، 2016.
18. منظمة السياحة العربية، 2015.
19. تقرير تطورات أوضاع أسواق المال العربية، صندوق النقد العربي، يناير 2016.
20. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مصدر سابق.

الدراسة الرابعة
نحو إعادة الاعتبار للصناعات التحويلية العربية

إعداد
الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

مقدمة

هذه الدراسة تشكل قراءة تحليلية في التطورات الجذرية في الصناعات التحويلية العالمية ومعالمها البارزة، والتي تشق طريقها بثبات إلى ثورة صناعية جديدة في إطار مفاهيم التنمية الحديثة. فأوضاع هذه الصناعات اليوم أشبه ما تكون في موقع وسط بين عوامل عديدة تتجاذبها ما بين التقدم والتطور إلى مراحل تاريخية جديدة من جهة، وأعباء الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة في مرحلتها الجديدة وآخرها ما يتجلى من تراجع في النمو الاقتصادي والصناعي في الصين من جهة أخرى.

وتستكشف الدراسة موقع الصناعة العربية في هذا الإطار، والتحولات الجغرافية الجديدة للصناعات التحويلية العربية خلال العقدين الماضيين، من حيث صعود دول وتراجع دول أخرى. كما تقدم تقييما لمسيرتها، من حيث مواطن النجاح ومكامن التراجع، كما تعكسها المؤشرات. وتحدد أسباب التعثر في تحقيق النقلة النوعية المطلوبة، بالمقارنة مع مناطق ودول أخرى، وتأثير الاضطرابات في المنطقة على الشركات الصناعية، والمعوقات الجديدة التي تواجهها.

والرسالة الأساسية هي الدعوة لإعادة الاعتبار إلى الصناعة، والتحذير من نسيان الصناعة في خضم الخطابات للانفتاح والاصلاح ودعوات التركيز على التجارة والتحول إلى الخدمات - هذه الاتجاهات الجديدة في العالم التي لم تكن لتشق طريقها لولا الاستناد إلى قواعد صناعية صلبة، وبالتالي فإن الاهتمام بالقطاعات والقضايا الجديدة لا يلغي أهمية إيلاء الصناعات التحويلية الاهتمام المناسب، ويجب أن يكون متكاملاً معها ومراعيا للتبدلات الجديدة لتحقيق تنمية يعتد بها.

ونأمل أن تساهم هذه الدراسة، التي أعدتها مديرة البحوث الاقتصادية السيدة

مي دمشقية سرحال، بتسليط الضوء على قضايا الصناعات التحويلية لتعزيز الاهتمام بها، نظراً للأهمية الحيوية لهذا القطاع للتنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

أولاً - أهمية الصناعات التحويلية ومفاهيمها الحديثة

أ - أهميتها وموقعها في الثورة الصناعية الجديدة

يحتل قطاع الصناعات التحويلية أهمية حيوية لجميع دول العالم، لأنه يمثل قوة الدفع الأساسية للنمو الاقتصادي، بسبب كونه في موقع القلب من التطورات العلمية والابتكارية الحديثة، ونظراً لإنتاجيته العالية نسبياً، والمجالات الواسعة المتاحة للابتكار والتطوير في إطاره. ويساهم تزايد النمو في القيمة الصناعية المضافة بدفع معدلات النمو صعوداً بشكل مستدام، كما يتيح استمرار هذا النمو توظيف شرائح كبيرة من القوى العاملة في نشاطات الصناعات التحويلية، مما يسمح بتحقيق زيادات كبيرة في الدخل. وتلعب الصناعات التحويلية دوراً أساسياً في إدخال التكنولوجيات الجديدة إلى باقي القطاعات الاقتصادية، مثل الزراعة، والنقل، والخدمات، الأمر الذي يحقق زيادات في معدلات النمو الاقتصادي.

أما في العالم العربي، فتحتاج الصناعات التحويلية إلى إعادة نظر في السياسات القائمة التي تعيق الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، خصوصا وأن هذا القطاع يخلق من 5 إلى 6 أضعاف فرص العمل التي توفرها الصناعات الاستخراجية[1]، إلى جانب تأثيراته المتنوعة في دفع النمو الاقتصادي وتحفيز التشابك بين القطاعات.

ولا تقتصر أهمية هذا القطاع على إنتاج السلع الأساسية للاستهلاك المحلي وللتصدير، بل لما يولده من تكنولوجيات جديدة لغيره من القطاعات الاقتصادية، خصوصاً وأنه يحتل موقع القلب في الثورة الصناعية الجديدة، مثلما جرى في الثورات الصناعية السابقة.

ذلك أن العالم يقف اليوم على عتبة ثورة صناعية جديدة عمادها التقدم التكنولوجي في مجالات علوم الحواسيب والذكاء الاصطناعي والتصنيع المعتمد

على الطباعة الثلاثية الأبعاد وتكنولوجيا النانو. ولا يزال هذا التطور في مراحله الأولى، ويمكن اعتباره بمثابة الثورة الصناعية الرابعة بعد الثلاث الأولى التي حدثت سابقا في تاريخ البشرية وأدت إلى التقدم من خلال ابتكار وانتشار أشكال جديدة لتوليد الطاقة، وإنتاج الحجم الكبير، ومعالجة المعلومات. ومن المتوقع أن تنفرد الثورة الصناعية الجديدة عن سابقاتها من حيث السرعة والنطاق وقوة التأثير في تحويل مجمل نظم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وما لذلك من انعكاسات محتملة على الطبيعة البشرية.

لقد ارتكزت الثورة الصناعية الأولى على طاقة المياه والبخار لمكننة العمليات الإنتاجية. واستخدمت الثورة الصناعية الثانية الطاقة الكهربائية لتوليد إنتاج الحجم الكبير. واعتمدت الثورة الصناعية الثالثة على الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات لأتمتة العمليات الإنتاجية. أما الموجة الرابعة من الثورات الصناعية، فإنها تبني على الموجة الثالثة التي سبقتها والمعروفة بالثورة الرقمية، وتنفرد بدمج مجموعة من التكنولوجيات لكسر الحواجز بين العالم المادي والرقمي، بحيث تصبح المصانع أكثر ذكاء وفعالية وكفاءة من سابقاتها.

ب - المفاهيم الحديثة للتنمية والتصنيع

كانت النظرة التقليدية إلى التنمية تعتبرها مسألة تراكم رأسمالي بنيوي وبشري. وقد كان يفترض أن الدول النامية لديها نوع من الميزة، من حيث أنه حيثما تكون الرساميل نادرة، فإن العائدات على الاستثمارات الجديدة تكون عالية، بما يساعد وينّمي القدرة على التوفير وعلى جذب تدفقات جديدة من الرساميل من الخارج، ويساهم بالتالي في تقليص الفجوة مع الدول الصناعية.

ولكن الوضع تغير الآن، لأن التكنولوجيا أقل قابلية للمقاربة من رأس المال. فالاختراعات تحتاج إلى اقتصاديات الحجم، بمعنى أن مناطق التكنولوجيات المتقدمة هي أفضل المناطق المؤهلة لإنتاج مزيد من الابتكارات. والأفكار الجديدة غالبا ما تكون نتاج إعادة تركيب لأفكار موجودة أصلاً. ولذلك، فإن البيئة الغنية بالأفكار تنتج تفاعلات متسلسلة من الاختراعات. ولكن كما هو الحال في التفاعلات النووية، هناك حاجة أولاً إلى وجود الكتلة الحرجة[2] من الأفكار والتكنولوجيات. وكذلك يعتمد الحافز على الإبداع على حجم السوق، لأن الابتكارات تنطوي على تكاليف ثابتة، مثل

نفقات الأبحاث والتطوير. ولذلك فإن السوق الكبيرة الحجم مؤهلة أكثر من غيرها لتوفير الدافع للإنفاق.

لكن المسألة ليست مسألة أسواق فحسب. لأن الابتكارات الناجحة تحتاج إلى مؤسسات تدعمها. فالابتكارات التكنولوجية اليوم هي نتاج شيئين. أولهما البصيرة العلمية الأساسية المتوفرة في نطاق إدارات الدولة والجهات الخاصة والأكاديمية. وثانيهما هو الرؤية والهندسة التطبيقية بقيادة القطاع الخاص والتي تساندها عادة براءات الاختراعات.

أما البصيرة العلمية. فتعتمد على مراكز الأبحاث الخاصة والحكومية وعلى الجامعات التعليمية. وأما الرؤية والهندسة التطبيقية. فهي من اختصاص القطاع الخاص الذي يسعى إليها للتنمية والتقدم ولتحقيق الأرباح. ومن هنا. فإن الاختراعات الناجحة تتطلب تضافر جهود متكاملة لكل من الحكومات. والجهات الأكاديمية. والقطاع الصناعي الخاص. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك اختراع الإنترنت التي بدأت في أواخر الستينيات بتمويل من وزارة الدفاع الأميركية كاستراتيجية للتواصل خلال حدوث هجوم نووي. وسرعان ما وضعت للتواصل بين الجامعات الدولية ومجتمعات مراكز البحوث العلمية. ثم انتقلت في التسعينيات إلى مجال التطبيق في عالم القطاع الخاص. وكانت البداية من الأروقة البحثية الحكومية المرتكزة على خبرات أكاديمية. ثم تطورت مع تضافر الجهود البحثية الحكومية والأكاديمية حتى وصلت أخيراً إلى قطاع الأعمال الذي أضاف العديد من الابتكارات العملية التي طورتها إلى شكلها الحالي.

ثانياً - الصناعات التحويلية العالمية والعربية في خضم التحولات

أ - معالم إعادة الهيكلة

شهد قطاع الصناعات التحويلية في العالم تغييرات جذرية في ظل مرحلة من السنوات اتسمت بالتقلب والصعوبات التي رافقت تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام 2008. والتراجع الملحوظ الذي صاحبها في العمالة الصناعية في الدول المتقدمة. مع تسجيل صعود لافت لعدد من الدول الناشئة.

وقد تأثرت الدول المتقدمة بهذه الأزمة بشكل مباشر، وأثرت على باقي دول العالم بسبب تراجع الطلب فيها.

وفي المقابل، تم تحقيق قفزات نوعية في هذا القطاع، خصوصاً وأن العالم على مشارف ثورة صناعية جديدة ترتكز على الدمج بين العالم المادي والعالم الرقمي من جهة، والتوسع في الاعتماد على الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة في الصناعة من جهة أخرى. وتنذر التحولات الجديدة الواسعة النطاق والعميقة التأثير بقرب حدوث تحولات لا يستهان بها في كل من نظم الإنتاج والاستهلاك.

وخلال العقدين الأخيرين انتقل قسم لا يستهان به من الصناعات التحويلية الدولية من دول الغرب إلى الشرق، ومن دول الشمال إلى الجنوب، حيث أدت الزيادات المتسارعة في القيمة المضافة للصناعات التحويلية دوراً رئيسياً في تخفيض الفقر في العديد من الدول النامية والصناعية الصاعدة، من خلال خلق فرص العمل الجديدة وتوليد مصادر جديدة للدخل دفعت بمعدلات النمو إلى مستويات لا سابق لها.

ب - انعكاسات تباطؤ الصين في العام 2015

سجلت الصناعات التحويلية في العالم عام 2015 نمواً متواضعاً بسبب التباطؤ في اقتصادات الدول الصاعدة والنامية، في مقابل تسجيل تقدم بسيط في النمو الصناعي في الدول المتقدمة، على عكس السنوات السابقة. وجاء ذلك بتأثير من تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، في مقابل الاستفادة التي حققتها الدول الصناعية من الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط العالمية. على أن هذا التحول يمكن أن يشكل في ظل النمو الهش للاقتصاد العالمي مقدمة لمنحى من التراجع الجديد في النمو العالمي، وما لذلك من تأثير سلبي على القطاع الصناعي العالمي بشكل عام.

وسجل النمو في الصناعات التحويلية العالمية تقدماً بسيطاً من 2.6 في المئة للربع الثاني من عام 2015 إلى 2.7 في المئة في الربع الثالث من العام ذاته، والذي شهد نموا في الصناعات التحويلية للدول المتقدمة بنسبة 1.2 في المئة، مقابل تراجع في الدول النامية والمتقدمة من 5.3 في المئة للربع الثاني من العام 2015 إلى 5 في المئة للربع الثالث من العام نفسه.

اتجاهات النمو في الصناعات التحويلية خلال عام 2015، نسب مئوية

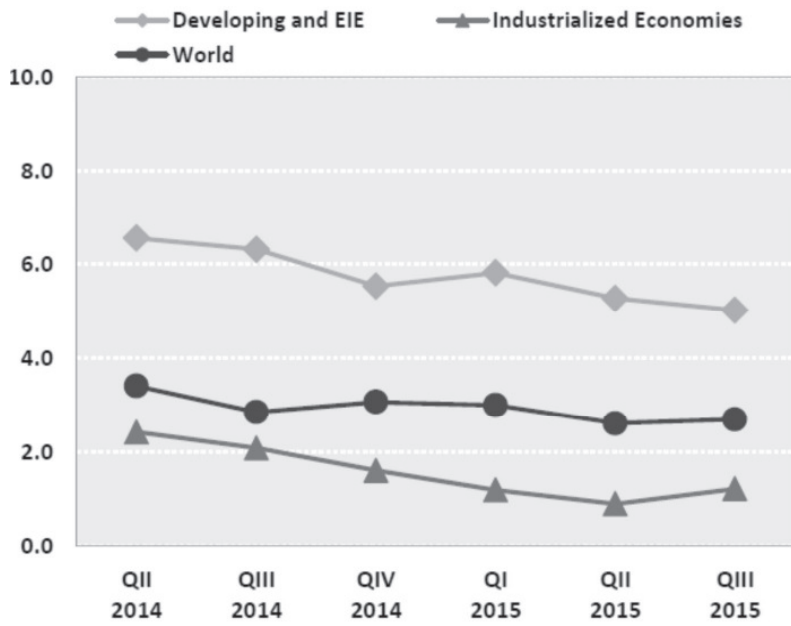

المصدر: يونيدو، تقرير الربع الثالث من عام 2015.

ج - الجغرافية الصناعية الجديدة في العالم العربي

أما في العالم العربي، فقد شهدت الصناعات التحويلية تبدلات جغرافية أساسية، مع انتقال مراكز الثقل الصناعية من دول كانت تعتبر في السابق مواطن تقليدية للصناعات التحويلية، مثل مصر والجزائر وغيرها، إلى عدد من دول الخليج العربية، ولا سيّما بفضل الاستثمارات الهائلة التي تم توظيفها في الصناعات البتروكيماوية، كما في غيرها من الصناعات. وتعتبر السعودية حالياً الدول الصناعية الأولى في العالم العربي، وتحتل المرتبة 36 من بين 141 دولة في العالم في مجال التنافسية الصناعية، علما إنتاجها من القيم الصناعية المضافة يشكل نحو 36 في المئة من مجموع الإنتاج العربي.

ترتيب الدول العربية بحسب مؤشر التنافسية الصناعية لمنظمة يونيدو 2010 و2013
(بين 141 دولة)

	البلد	المرتبة	
		2010	2013
المراتب العالمية الأولى	ألمانيا	1	1
	اليابان	2	2
	كوريا الجنوبية	3	3
	الولايات المتحدة	4	4
	الصين	8	5
الدول العربية	السعودية	36	36
	البحرين	47	44
	الكويت	48	47
	قطر	55	48
	الإمارات	53	54
	تونس	59	58
	عُمان	66	62
	المغرب	69	67
	مصر	72	71
	الأردن	76	78
	لبنان	81	85
	الجزائر	82	87
	سوريا	97	99
	فلسطين	119	118
	اليمن	125	127
	العراق	137	137

المصدر: Unido, **Industrial Development Report**, 2016

ثالثاً - تطور القيم الصناعية المضافة وأهم القطاعات الصاعدة

بصورة عامة، تضاعفت القيمة المضافة للصناعات التحويلية في العالم،

مقاسة بالأسعار الثابتة لعام 2005، خلال الفترة من 1990 لغاية 2014 من 4753 مليار دولار إلى 9228 مليار دولار[3]. واعتباراً من عام 2004، استحوذت دول آسيا والباسيفيك على معظم الأنشطة الصناعية في العالم بقيادة الصين، فيما كانت أوروبا تستأثر بالمرتبة الأولى في هذه النشاطات في السابق.

أ - أهم القطاعات الصاعدة

يتصدر قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات أنشطة الصناعات التحويلية في العالم، حيث قدرت حصته من إجمالي القيمة الصناعية المضافة للصناعات التحويلية بنسبة 12 في المئة عام 2013. ويليه في الأهمية النسبية الصناعات الكيماوية ومنتجاتها بنسبة 11.7 في المئة، وصناعات الآلات والمعدات بنسبة 8.5 في المئة[4].

وخلال الفترة من 2000 لغاية 2013، سجلت ثمانية قطاعات تصنيعية زيادة في حصتها من القيمة الصناعية المضافة المنتجة عالمياً، من مجموع 39.7 في المئة إلى 46.6 في المئة، حيث سجل تقدم ملموس في مجال صناعات أجهزة الراديو، ومعدات التلفزة والاتصالات، والمعادن الأساسية، والكيماويات ومنتجاتها، والمركبات، والمقطورات، وشبه المقطورات. وجاء التطور في مجال المعادن الأساسية بشكل رئيسي بفضل النمو السريع في القيمة الصناعية المضافة في الدول النامية والصاعدة، إلى جانب الاستثمارات التي تم توظيفها في مجال البنى التحتية.

وشهد العديد من الصناعات التقليدية بعض التراجع، مثل صناعات النسيج، والملابس الجاهزة، والفرو، والصناعات الخشبية، والورقية، والطباعية. كما لحظت صناعات المنتجات المعدنية والآلات والمعدات أيضا بعض التراجع. ويتسم التركيب الهيكلي للصناعات التحويلية في الدول الصناعية بالتركيز على القطاعات المتوسطة والعالية التكنولوجيا، بينما تحوز الصناعات التقليدية على النصيب الأكبر من النشاطات الصناعية في الدول النامية والصاعدة.

ب - أوضاع الصناعات التحويلية العربية ونقاط ضعفها

تمثل الصناعات الاستخراجية العربية مركز الثقل في العديد من الدول العربية، وتمثل نحو 80 في المئة من إجمالي القيمة الصناعية المضافة، مقابل 20 في المئة

للصناعات التحويلية[5]. ويتبين من الجدول التالي التواضع النسبي في نمو الصناعات التحويلية العربية، مقارنة مع النمو المحقق في الصناعات الاستخراجية، علماً أن هذه الأخيرة تأثرت كثيرا بالأزمة الاقتصادية العالمية والتقلبات في أسعار النفط.

تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية العربية
2013 - 2005

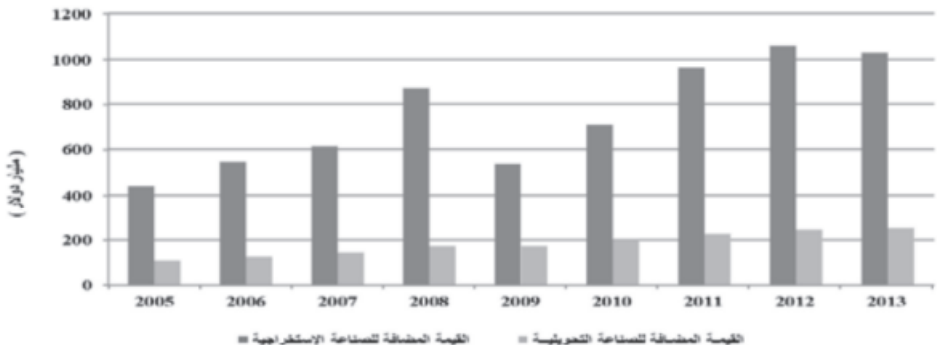

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2014.

وبصورة عامة تتصف الصناعة العربية بضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها. فالصناعات التحويلية غير البتروكيماوية لا تزال ترتكز على أنشطة صناعية خفيفة تضم صناعات الغذاء والمنسوجات والملابس، وبدرجة أقل الآلات ومعدات النقل وغيرها من الصناعات المتفرقة. ويتم مزاولة هذه النشاطات في أغلب الدول العربية في منشآت صناعية صغيرة. ولذلك، وعلى الرغم من النمو الذي شهدته هذه الصناعات، إلا أن مسار هذا النمو اعتراه الكثير من التقلب. ويبين هيكل الواردات العربية ضيق القاعدة الإنتاجية العربية التي لم تستطع مقابلة احتياجاتها من السلع المصنعة التي تهيمن على فواتير الاستيراد للبلاد العربية. فواردات البلاد العربية تتكون حالياً من المصنوعات بنسبة 62.7 في المئة، مقابل نسبة 20.1 في المئة للمواد الزراعية، و16.4 للوقود والمعادن. وتتكون المستوردات من المصنوعات بنسبة 28.6 في المئة من الآلات ومعدات النقل، و17.6 في المئة للمصنوعات الأساسية، و9.1 في المئة للمواد الكيماوية، و7.4 في المئة للمصنوعات الأخرى.

ومن جهة ثانية، فإن الصادرات الخارجية العربية تتركز على الوقود والمعادن بنسبة 73.7 في المئة عام 2013، مقابل 19.8 في المئة فقط للمصنوعات التي يتصدرها

المواد الكيماوية بنسبة 7.8 في المئة، يليها المصنوعات الأساسية بنسبة 5.8 في المئة، ثم الآلات ومعدات النقل بنسبة 3.5 في المئة.

الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية 2013

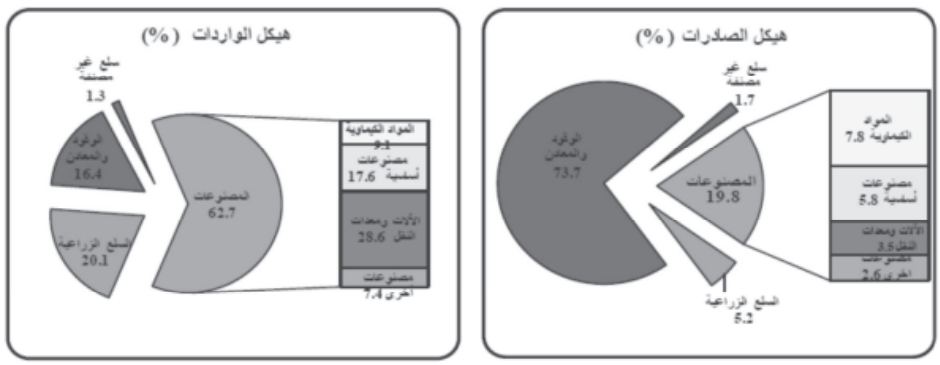

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**.

ولا يمكن الاستمرار بالاعتماد على تصدير عدد محدود من السلع الأولية، لأن هذه السلع أخذت تفقد قدرتها على المنافسة مع التقدم في تكنولوجيا المواد التي تتوسع في احتلال الأسواق العالمية. فهناك حالياً بدائل عديدة اقتصادية للحديد، كما تم استبدال النحاس بالألياف البصرية، والقطن بالألياف الصناعية المركبة، وغيرها الكثير، حتى أن النفط صارت له بدائل معروفة ومناسبة أكثر للبيئة وتستخدم في مجالات عديدة. والواقع أن الانخفاض في شروط التبادل التجاري للسلع الأولية هو أحد التأثيرات السلبية للتقدم في الابتكارات، وهو على كل حال في صلب أسباب الأزمة الاقتصادية العربية الحالية.

وتجدر الإشارة إلى أن مركز الثقل الصناعي العربي بدأ منذ نحو عقدين في الانتقال إلى مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مثلما حدث في العديد من المجالات. وقد لعبت الاستثمارات الضخمة الموظفة في العديد من القطاعات الصناعية في هذه الدول في هذا التحول، وخصوصاً الصناعات التي تعتمد على منتجات النفط، مثل صناعة البتروكيماويات. ولكن حتى في هذه الدول، فإن الصناعة فيها تعاني من عدم التنوع ولا يزال النفط ومشتقاته يشكل القسم الأعظم من صادراتها. أما الدول التي بدأت بالتصنيع منذ أكثر من خمسين عاماً، مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر، فمن الملاحظ أن حيوية التصنيع فيها تراجعت بسبب عدم القدرة عموما

على الانتقال من التجميع إلى ابتكار الجديد. علماً أن هذا القطاع هو الأكثر معاناة منذ بدء التحولات والأحداث التي انطلقت في العديد من الدول العربية منذ عام 2011 ولم تنته فصولاً بعد.

ويبين الجدول التالي المؤشرات الإنتاجية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية. حيث تتصدر السعودية الدول العربية في المساهمة في الصناعات التحويلية العالمية. وتحتل قطر المرتبة الأولى عربياً في القيمة المضافة للفرد. فيما تأتي تونس في المرتبة الأولى عربياً بالنسبة لمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. كما حل عُمان في الصدارة من حيث نسبة القيمة الصناعية المضافة المتوسطة والعالية التكنولوجيا في إجمالي الصناعات التحويلية.

المؤشرات الإنتاجية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية

البلد	القيمة المضافة للصناعات التحويلية للفرد (بأسعار 2005) دولار أميركي 2013	% للقيمة المضافة للصناعات التحويلية العالمية 2013	% القيمة الصناعية التحويلية المضافة للناتج المحلي الإجمالي		% القيمة الصناعية المضافة المتوسطة والعالية التكنولوجيا في إجمالي الصناعات التحويلية	
			2008	2013	2008	2013
السعودية	2046.1	0.65	11	11	36.3	35.9
البحرين	2502.3	0.04	14	14	28.2	22.4
الكويت	1785.7	0.07	7	6	27.4	29.6
قطر	4595.1	0.11	7	8	33	25.8
الإمارات	2612.9	0.27	11	10	12.6	12.6
تونس	652.8	0.08	16	17	27.3	28.8
عُمان	1297.8	0.05	9	10	14.2	48.2
المغرب	323.6	0.12	14	13	29.1	27.4
مصر	242.2	0.22	16	15	22.3	22.5
الأردن	398.7	0.03	16	16	26.6	16.3
لبنان	480.6	0.03	8	7	19.9	20
الجزائر	183.1	0.08	6	6	15.2	27.2
سوريا	65.2	0.02	4	4	21.5	21.5
فلسطين	148.9	0.01	11	9	5.6	5.5
اليمن	59.45	0.02	6	7	2.1	2.3
العراق	36.9	0.01	2	2	7.7	7.3

المصدر: Unido, **Industrial Development Report**, 2016

رابعاً - صادرات الصناعات التحويلية

أ - أهميتها الاقتصادية

ليس خافياً أن الفوائد من تصدير الصناعات التحويلية أكثر بكثير من السلع الأولية، نظراً لاحتوائها على قيم مضافة أعلى ترفع من قيمتها وأسعارها.

ويعود النجاح الذي حققته عدة دول صاعدة إلى تركيزها على تصنيع الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير، نظراً للمزايا والفوائد في مجالات تعزيز مصادر النقد الأجنبي، وتنمية القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، من حيث التكنولوجيا والمواصفات، وانعكاساتها على هياكل الصناعات التصديرية بشكل مباشر وعلى هياكل الصناعة برمتها بشكل غير مباشر، وبالتالي على الأداء الاقتصادي للدول بشكل عام.

وتمثل الصناعات التحويلية نسبة كبيرة من إجمالي التجارة العالمية، حيث قدرت حصتها منها عام 2013 بنحو 83 في المئة، وبلغت 13.9 تريليون دولار. وقد استطاعت هذه القطاعات أن تستعيد انتعاشها بشكل كلي بعد هبوط حاد خلال الفترة 2007 - 2009، غالباً بسبب التوسع السريع للدول النامية والصاعدة.

ب - تقدّم لافت للدول النامية والصاعدة في أسواق التصدير

بالفعل، فقد نما الوزن النسبي للدول النامية والصاعدة في الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التحويلية بشكل هائل، ولا سيّما بسبب الصعود الفلكي للصين كمصدّر عالمي رئيسي. وعلى الرغم من ارتفاع صادرات المنتجات الصناعية الأولية، لكنها تشكل 16 في المئة فقط من التجارة العالمية.

ويؤشر النمو السريع في حصص الدول النامية والصاعدة من صادرات الصناعات التحويلية إلى مدى ديناميكية هذه الدول، حيث ارتفعت النسبة من 11.5 في المئة عام 1990 إلى 20.9 في المئة عام 2000، ومن ثم إلى 35.6 في المئة عام 2013. وأبرز ثلاث دول في الصدارة هي الصين والمكسيك والهند التي تشكل حصتها مجتمعة نسبة 62.1 في المئة من إجمالي دول هذه المجموعة في العام 2013، مقارنة مع نسبة 55.3 في المئة لعام 2000. وتجدر الإشارة إلى توسيع حصص الدول النامية والصاعدة من الصادرات العالمية من المنتجات الصناعية المتوسطة والعالية التكنولوجيا بمعدل سنوي قدره 6.4 في المئة خلال الفترة 2005 - 2013.

حصص المساهمة في صادرات الصناعات التحويلية ما بين الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية 2013 – 1990 (%)

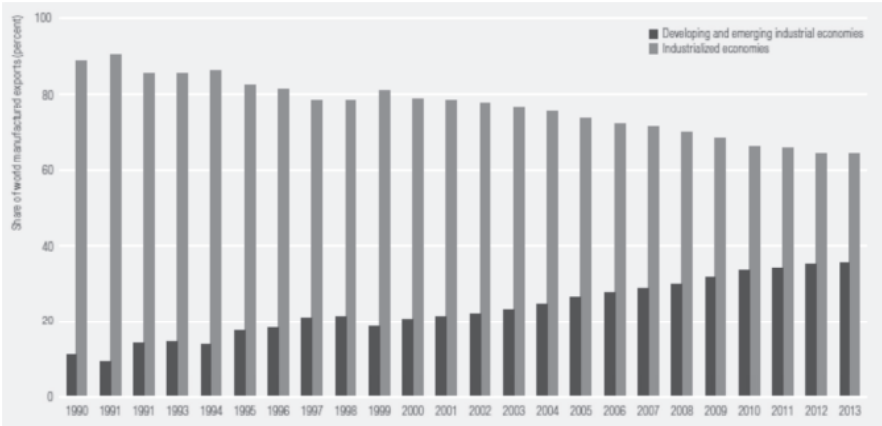

المصدر: منظمة اليونيدو عن UN ComTrade.

د - مؤشرات التصدير العربية

يبين الجدول التالي أبرز مؤشرات التصدير للصناعات التحويلية العربية. ومن أهمها حيازة السعودية على نسبة 28 في المئة من إجمالي حصة الدول العربية في التجارة العالمية في الصناعات التحويلية. علماً أن إجمالي الحصة العربية متواضعة للغاية وتمثل 1.97 في المئة من المجموع العالمي لعام 2013. كما من اللافت تصدر تونس لأعلى نسبة عربية من الصادرات المتوسطة والعالية التكنولوجيا في إجمالي الصادرات الصناعية التحويلية.

مؤشرات الصادرات العربية من الصناعات التحويلية

البلد	صادرات الصناعات التحويلية للفرد (بالأسعار الجارية) دولار أميركي 2013	% للتجارة العالمية في الصناعات التحويلية 2013	% الصادرات الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات		% الصادرات المتوسطة والعالية التكنولوجيا في إجمالي الصادرات الصناعية التحويلية	
			2008	2013	2008	2013
السعودية	2429.9	0.55	16.4	19.1	26	35.7
البحرين	15242.2	0.16	87.7	91	6.5	1.7
الكويت	10400.5	0.28	32.6	30.6	8.2	13.4
قطر	5693.4	0.10	5	9.1	43.7	38.8
الإمارات	2314.1	0.17	18.6	10.6	7.5	21.2
تونس	1317.7	0.11	81.9	84.9	39.2	46.8
عُمان	2308.2	0.07	18.1	18.1	28.9	40.3
المغرب	534.8	0.14	74.9	80.4	31.6	44.5
مصر	228.2	0.15	61.8	65.1	24.5	31.6
الأردن	730.9	0.04	81	78.5	47.8	43.4
لبنان	620.7	0.02	81.2	76	38.3	32.9
الجزائر	377.6	0.12	18.3	22.4	0.7	0.8
سوريا	231.3	0.05	51.7	43.9	25.1	22.7
فلسطين	114.1	0.00	90.8	77.6	9.5	7.7
اليمن	36.04	0.01	14	12.5	2.8	5.6
العراق	14.9	0.00	0.1	0.6	5.2	5.2

المصدر: محتسب من المصدر السابق.

خامساً - لماذا ابتعدت الصناعة العربية عن أهدافها؟

أ - الفجوة التقنية

إن الصناعة العربية التي نشأت في الخمسينيات، ونمت بقصد دعم الاستقلال

الاقتصادي للدول العربية، والوفاء بالحاجات المحلية بدلا من استيرادها، والتحول من تصدير المواد الأولية إلى تصدير السلع النهائية، بحيث تكون عاملاً إيجابياً في تحسين موازين المدفوعات عن طريق تنويع القواعد الإنتاجية وتوسيعها وتدعيم الاكتفاء الذاتي والحد من التبعية إلى الخارج، لم تستطع بعد أكثر من ستة عقود أن تتوصل في نهاية المطاف إلى الخروج من هذا الوضع. وعلى العكس من ذلك، يلاحظ تراجع في الوفاء في هذه الأهداف والغايات، بل إن هذا التراجع لا يزال يتزايد ويتفاقم. ولم تتمكن الصناعة العربية من الخروج عن النطاق المحلي للسوق المحلية الضيقة، ولا أن تتخصص في إنتاج يستطيع أن يجابه المزاحمة الدولية. ولا تزال، بشكل عام، غير قادرة على استيعاب وتطويع التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها بالشكل المرجّى.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ابتعاد الصناعة العربية عن تحقيق أهدافها مع مرور الوقت هو في الفجوة التقنية، وضعف إمكانية تطوير القدرات لإنتاج التكنولوجيا، والتي من شأنها أن تضمن موقعا تنافسيا لمنتجات الصناعة العربية في الأسواق العالمية، والتي هي اليوم بالكاد لها وجود على ساحة الأسواق وعالم التجارة الدولية.

ذلك أن البحث العلمي الحقيقي والمعمق والمتكامل مع القواعد الصناعية لم يحقق بعد التقدم المطلوب للدول العربية. وفيما نرى تواضع الميزانيات المخصصة له في معظم هذه الدول، فأن الإنفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة يحقق زيادات مضطردة رغم الأزمات غير المسبوقة التي تمر بها ويمر بها الاقتصاد العالمي.

ثم إن المسألة لا تقتصر على حجم الإنفاق، ولا بإقامة المؤسسات والصناديق الوطنية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، بل بتوحيد الجهود لاستثمار هذه الموارد والآليات لخدمة أهداف التنمية الصناعية المستدامة، عوضاً عن أن تبقى أشبه ما تكون بجزر معزولة عن بعضها البعض. وهناك حاجة إلى التنسيق على كافة المستويات، وإلى توفير البيئة المستقطبة للعلم والعلماء، علماً أن وراء العديد من الاكتشافات العلمية في العالم علماء عرب متفوقين وبارعين تأمنت لهم سبل وفرص النجاح، ويتوقون لأن يفسح لهم المجال لتوظيف علومهم لخدمة أوطانهم والعالم العربي الذي إليه ينتمون.

ولا تزال الدول العربية بعيدة عن مثل هذا التفاعل المثمر. والمؤشرات القليلة المتوفرة تشير إلى أهمية التركيز على الأبحاث وعلى برامج التنمية المرتبطة بها.

والمشكلة ليست في نقصان أعداد المتعلمين، أو حملة الشهادات الجامعية العلمية، أو بالعلماء والتقانيين، بل إن المشكلة هي في انخفاض الإنفاق على الأبحاث العلمية وغياب البرامج التي تشجع وتربط نتائج الأبحاث باحتياجات الأسواق واحتياجات تطويرها. فالإنفاق على البحث والتطوير في البلاد العربية لا يتجاوز نسبة 0.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بما يقل بنحو ثمانية أضعاف عن المستوى العالمي البالغ 1.7 في المئة. على أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، حيث دأبت دول مثل السعودية وقطر والإمارات على رفع مستويات الإنفاق في هذا المجال بشكل كبير.

كما أن تراجع الأداء الصناعي العربي بشكل عام لا ينفي توفر بعض الصناعات الرائدة والمبادرات الخلاقة في شتى أنحاء الدول العربية، ولا سيّما باعتناق المزيد من الشركات الناشئة للتكنولوجيا والتحول الرقمي. ولكن النقلة النوعية تحتاج إلى توفير الكثير من العوامل لتحقيق الريادة. فالبيئة الحاضنة في العالم العربي لا تزال إما غائبة أو يافعة، وتحتاج إلى المزيد من التطوير والتجارب والخبرة. وغالباً ما ترحّل الابتكارات الناجحة ومخترعيها إلى الغرب الذي يتلقفهم ويوفر لهم كافة الحوافز ومختلف أسباب النجاح والتطوير.

وتلعب القوانين والأنظمة دوراً كبيراً في دفع الابتكار قدما، إلى جانب نظم ومستويات التعليم، والبنى التحتية المناسبة، والتسهيلات في التمويل، حيث معظم هذه العوامل غائبة أو ضعيفة في معظم الدول العربية.

ب - تباين المسارات مع الاقتصادات الناشئة الأخرى

يختلف أداء الدول العربية بشكل عام اختلافاً حاداً مع أداء دول الاقتصادات الناشئة، والتي شهدت خلال العقدين الأخيرين تطوراً بارزاً بدفع من النمو السريع في الاستثمارات الخاصة، وفي الإنتاج الصناعي، كما في تنوع الصادرات المصنعة ذات المحتوى التكنولوجي الكثيف.

ويكشف تحدي أزمة البطالة في العالم العربي عن نقاط ضعف أساسية في المسار القائم على اقتصادات غير متنوعة، ترتكز أساسا على استخراج وتصدير المواد الأولية، والنشاطات الزراعية التقليدية، وبعض الصناعات ذات القيمة المضافة المحدودة.

وعلى سبيل المثال، فإن مقارنة الأداء الحالي للصناعة بين مصر وكوريا الجنوبية يظهر تباينات حادة، علما أنهما الدولتين اللتين تشابهتا في الكثير من الظروف الاقتصادية عندما حققتا استقلالهما. فكوريا الجنوبية تصدّر حالياً معظم السلع، من المنتجات الإلكترونية العالية التكنولوجيا، إلى السيارات، والمراكب البحرية، وغيرها الكثير من السلع والمنتجات الصناعية. وبفضل ذلك، فإن اقتصاد كوريا الجنوبية يوازي حالياً 5 أضعاف حجم الاقتصاد المصري.

وقد قامت في مصر وسوريا والعراق والجزائر ولبنان وغيرها من الدول العربية صناعات في قطاعات مثل النسيج والجلود والإسمنت والمواد الغذائية وغيرها من الصناعات التقليدية. لكن هذه الصناعات، التي تتصف بأنها متوسطة أو ضعيفة التكنولوجيا، واجهت منافسة متصاعدة من قبل دول شرق آسيا كما من غيرها من الدول الصاعدة. وانحسر العديد من هذه الصناعات بسبب ارتفاع تكاليفها وعدم مواكبة التحديث الصناعي، أو بسبب الصعوبات غير المسبوقة التي واجهتها مؤخراً بسبب الاضطرابات والأحداث التي بدأت في عدد من الدول العربية منذ عام 2011، ولا تزال مستمرة، كما الحال في سوريا وليبيا واليمن.

ومن ناحية ثانية، أقامت الدول العربية الغنية بالثروة النفطية، وبالأخص السعودية، العديد من الصناعات التي تعتمد على منتجات النفط، مثل صناعة البتروكيماويات. كما أقيمت في هذه الدول صناعات تحويلية أخرى، حظيت بدعم واسع وتسهيلات وحوافز. وساهم ذلك في رفع حجم القيم الصناعية المضافة، عوضا عن تصدير كامل الإنتاج كمواد خام. ولكن هذه الصناعات تواجه هي الأخرى صعوبات في أسواق التصدير الأساسية لمنتجاتها تتعلق بالأنظمة الجمركية وعوائق الحماية.

وأثمرت الاستثمارات الموظفة في تطوير الصناعات المشتقة من النفط في تقدم الإنتاج الصناعي لهذه الدول، وتفوق بعضها على الدول العربية الأخرى في مجال القيم الصناعية المضافة وغيرها من المؤشرات الصناعية. كما الحال بالنسبة للسعودية التي باتت تحتل المرتبة الأولى في القيمة المضافة المتولدة من الصناعات التحويلية لإجمالي مجموعة الدول العربية.

لكن النظرة المعمقة تظهر نقاط ضعف أساسية، بسبب عدم ترابط الصناعات المقامة في دول مجلس التعاون الخليجي، ولا مع غيرها من الصناعات والأسواق في

الدول العربية، مما لا يترك مجالات لتراكم سلاسل القيم الصناعية والتشابكات العنقودية الأوسع جغرافيا والأعمق إنتاجا وقدرة على النمو والتطور، على عكس ما يجري في الأقاليم التجارية الدولية، وبالأخص منها في شرق آسيا.

ج - تأثير الاضطرابات في المنطقة

يقدر معهد التمويل الدولي الخسائر التي تم تكبدها بسبب الاضطرابات في المنطقة بنحو 717 مليار دولار في الفترة ما بين عامي 2011 و2014 [7]. وحتى الدول التي استطاعت تسجيل تقدم في تجاوز المراحل الانتقالية، مثل مصر وتونس، فقد كانت الصناعة فيها من أكثر القطاعات الاقتصادية التي عانت من الأزمات. فقد عانت الصناعة المصرية بشكل ملحوظ منذ ثورة يناير 2011 بسبب الاضطرابات الأمنية والسياسية، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتعثر عدد من المصانع، وتراجع الصادرات الصناعية، ومشكلة نقص العملات الأجنبية، وأزمات الطاقة التي حدثت وتكررت في السنوات الأخيرة.

وتعرضت الصناعة في سورية إلى انتكاسة كبيرة، حيث تقدر الخسائر المباشرة وغير المباشرة لغاية نهاية 2015 بعشرات المليارات من الدولارات، مما اضطر عدد كبير من الصناعيين إلى إغلاق منشآتهم أو نقلها إلى دول مجاورة. كما عانت الصناعة في اليمن كثيراً ولا تزال تعاني وتتكبد الخسائر التي تقدر بمليارات الدولارات.

وتأثرت الصناعة في الدول العربية المجاورة لمناطق الأزمات، كما الحال بالنسبة لكل من الأردن ولبنان. فقد انخفض الإنتاج الصناعي في الأردن بنسبة 1.3 في المئة عام 2014، مسجلاً خسارة بحدود 6 - 7 في المئة. كما تأثر القطاع الصناعي في لبنان كثيراً بتداعيات الأزمة السورية، خصوصاً وأنها أدت إلى إقفال معبر نصيب في الأردن، مما أغلق طرق الشحن البرية إلى الأسواق العربية التي استعيض عنها بالنقل البحري الأكثر كلفة ووقتاً. وبلغت الصادرات الصناعية 2.9 مليار دولار للأشهر التسعة الأولى من عام 2015، بتراجع نسبته 13 في المئة عن الفترة ذاتها من العام 2014 [8].

ويأتي ذلك وسط توقعات بأزمات مقبلة في قطاعات التصدير العربية بسبب استمرار الاضطرابات التي تشهدها بعض الدول العربية، واستمرار الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الطلب العالمي.

د - معوقات الصناعات التحويلية في العالم العربي

إلى جانب الأوضاع التي تمر بها المنطقة وحالة عدم اليقين الناجمة عنها وتأثيراتها على الاستثمارات الصناعية، فإن الصناعات التحويلية في العالم العربي تواجه بشكل عام معوقات بنيوية. وهناك العديد من المشكلات المشتركة للصناعات التحويلية في العالم العربي، حيث هناك تباين وتفاوت في حدتها بين دولة وأخرى، ومن أهم المعوقات التي تختلف بين دولة وأخرى:

- قدم التقنيات المستخدمة، وبطء تحديث المكون التكنولوجي للصناعة.
- ضعف مطابقة المنتجات والسلع للمواصفات العالمية.
- ضعف التمويل اللازم للمشروعات الصناعية.
- عدم مواءمة المنتجات الصناعية المنتجة لاحتياجات الأسواق.
- ضعف الكفاءة الإنتاجية والتسويقية.
- وجود تشابه كبير في الهياكل الإنتاجية العربية وضعف التشابك بين الشركات والمصانع العربية، مما يؤثر على مجالات التسويق، وكذلك على مجالات التوسيع والتطوير.
- ضعف البنى التحتية والنقص الكبير في إقامة المدن والمراكز والمناطق الصناعية.
- ارتفاع التكاليف الإنتاجية بسبب تكاليف الطاقة والنقل، علما أن أسعار النفط الحالية انخفضت كثيرا عن السابق، مما يساهم في تخفيض التكاليف وتشجيع الاستثمار في الصناعة.
- ارتفاع تكاليف التصدير، خصوصا بين الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بسبب الأعباء الجمركية وغير الجمركية.
- وقف التصدير إلى أسواق عربية تقليدية بسبب الاضطرابات التي تشهدها، مثل سوريا وليبيا.
- ندرة الكفاءات الصناعية وضعف الاهتمام بالتعليم المهني والصناعي التخصصي.
- ضعف أو غياب مراكز الدعم الصناعي والخدمات الصناعية التي تقدم الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية.
- توسع انتشار المنافسة غير المشروعة.
- بيئة العمل غير المهيئة للابتكار والابداع في العديد من الدول العربية.
- ضعف البيئة الاقتصادية المؤاتية للاستثمار.
- اختلاف نظم الاستثمار بين الدول العربية.

كما لكل من الدول العربية مشكلاتها الصناعية الخاصة بها والتي تنعكس بفعل الظروف التشغيلية والبيئة التي تعمل فيها والأسواق التي توجه إليها منتجاتها، والتي نوجزها في ما يلي[9].

ففي السعودية، هناك معاناة من عدم استقرار الامدادات للمصانع من الطاقة الكهربائية ومن الغازات الصناعية، ومن ارتفاع الإيجارات والخدمات وتكاليف المدخلات، والتأخر في منح الأراضي في المدن الصناعية الجديدة ونقص خدماتها اللوجستية والسكنية، والإغراق من السلع الأجنبية، وارتفاع تكاليف التصدير بسبب تكاليف الحاويات الباهظة، وارتفاع تكاليف النقل.

ويواجه الصناعيون في مصر معاناة شديدة في التمويل والإجراءات المصرفية، إلى جانب ارتفاع الضرائب العقارية، والصعوبات في الحصول على الأراضي الصناعية، الاختلاف في نماذج وإجراءات الحصول على رخص التشغيل والسجلات الصناعية.

وتعاني الصناعات التحويلية في السودان من ارتفاع الكلفة التشغيلية مما يضعف تنافسيتها وكفاءتها الإنتاجية والتسويقية.

وأيضاً تواجه الصناعات التحويلية في الإمارات صعوبات تتعلق بالكلفة التشغيلية، وارتفاع الإيجارات، والمنافسة من السلع الأجنبية، والارتفاع النسبي في الرسوم الحكومية، إلى جانب صعوبات التمويل والفوائد المرتفعة.

أما في المغرب، فأبرز المشكلات تتمثل بضعف الاستثمار والتكوين المهني والفني لليد العاملة رغم وفرتها، إلى جانب صعوبة الاستثمار الصناعي في ظل المضاربة القوية للاستثمار العقاري، وصغر حجم معظم المنشآت الصناعية مما يضعف إمكانيات التطوير والمنافسة.

وفي لبنان، ترتفع كلفة الإنتاج واليد العاملة، في ظل غياب الحماية حيال الإغراق من السلع الأجنبية، وقلة المناطق الصناعية، وعدم وجود البنى التحتية الأساسية المناسبة، إلى جانب المعوقات التشريعية والقانونية.

سادساً - التبدلات الجديدة في عالم الصناعات التحويلية

في سياق التحول المشهود في عالم الصناعة الحديثة، هناك معالم جديدة تشق طريقها بقوة لتطبع الصناعات التحويلية نحو مسارات جديدة مختلفة، ويشمل أبرزها تعزيز كفاءة استخدام الموارد والطاقة، واعتماد منهجيات الإنتاج الأنظف في عمليات التصنيع، وما تنطوي عليه من اهتمام بتقليل الفاقد الصناعي، وبإعادة التدوير الصناعي، إلى جانب التركيز على الأثر البيئي على مدار العمر التشغيلي للمنتجات الصناعية، وكذلك التخلص السليم والآمن من المنتجات، عبر إجراء تعديلات على المنتجات وتصاميمها والمواد المستخدمة فيها، كما يجري حاليا في الصناعات الالكترونية العالمية.

أ - تعزيز كفاءة استخدام الموارد والطاقة

أكثر ما تتركز استراتيجية التحولات الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة على زيادة كفاءة استخدام الموارد والطاقة. ولذلك تحتاج الصناعات التحويلية اليوم لأن تحقق مستوى أعلى من الإنتاجية، وأقل من حيث كثافة استخدام الطاقة، وأكثر كفاءة في استهلاك الموارد، خصوصاً وأن المدخلات من المواد تشغل الحيز الأكبر من كلفة الإنتاج، بما يمثل أكثر من نسبة 70 في المئة في المتوسط. والأمر لا يقتصر على تحقيق نمو في الإنتاج أعلى من النمو في استهلاك الموارد، بل يحتاج بالضرورة إلى القدرة على تقليص استهلاك هذه الموارد مع تحقيق مستويات أعلى من الإنتاج.

وتبين المؤشرات أن الصناعات التحويلية في العالم ماضية في هذه التوجهات، ولا سيّما وأن القيمة الصناعية المضافة للصناعات التحويلية تنمو بشكل أسرع من النمو في استخدام الموارد للإنتاج منها. ويساهم التحديث التكنولوجي إلى حد كبير في تحقيق التوازن المطلوب للتصدي لهذا التحدي. كما تلعب تطورات التصميم الصناعي دوراً مباشراً في مجال كفاءة استخدام الموارد، حيث يمكن أن تساهم في تخفيض استخدامها خلال عمليات الإنتاج، كما في توفير خيارات كفوءة للتصنيع وإعادة التدوير. ومن شأن اعتماد التوجهات الشاملة لتحقيق كفاءة استخدام الموارد في الصناعة أن يساعد الدول على المحافظة على النمو الاقتصادي مع تحقيق الفائدة للمجتمع في الوقت ذاته. ولا شك أن كفاءة استخدام الموارد أساسية جداً لضمان النمو المستدام.

وتعتبر الطاقة في طليعة سلم الأولوية في هذا المجال، خصوصاً وأن نسبة استهلاك القطاع الصناعي للطاقة من إجمالي الاستهلاك العالمي تعادل الثلث تقريباً بحسب مصادر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[10]. ولذلك تشهد معظم دول العالم اهتماماً متزايداً بتوليد الطاقة المتجددة كمصدر بديل عن الطاقة التقليدية، بسبب مزاياها ونظافتها بعيداً عن المخاطر البيئية والصحية الناجمة عن استخدام المصادر التقليدية. وتشير مصادر برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى ارتفاع نسبي ملحوظ في توليد الطاقة المتجددة في العالم، والتي ازدادت من نسبتها إلى إجمالي توليد الطاقة من 5.2 في المئة عام 2007 إلى 9.1 في المئة عام 2014 [11].

ب - مواكبة الدول العربية لركب الطاقات المتجددة

في السنوات الأخيرة، برز في العالم العربي توجه ملموس لمواكبة الركب العالمي في استخدام الطاقات المتجددة بديلا عن الطاقات التقليدية. وهو توجه جيد ساهم فيه الانخفاض المستمر لتكلفة الإنتاج وتطور التكنولوجيا في مجالات الطاقات البديلة، رغم أنه جاء متأخراً مقارنة ببلدان أخرى لا تملك وفرة في مصادر الطاقات المتجددة مثلما تتمتع به المنطقة العربية، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وتجدر الإشارة إلى أن الطاقة الكهرومائية مستغلة في عدد من البلدان العربية التي تمتلك أنهاراً كبيرة، مثل مصر والعراق وسوريا والمغرب. لكن بقية الطاقات المتجددة والمتوفرة بالمنطقة لم تلق اهتماماً ملموساً إلا منذ بداية القرن الحالي. وحالياً لا تتجاوز نسبة الطاقات المتجددة من مجموع مصادر الطاقة المتوفرة 6 في المئة كمعدل لدول المنطقة، أغلبها من الطاقة الكهرومائية، مقابل أكثر من 20 في المئة كمعدل عالمي حسب الوكالة الدولية للطاقة المتجددة[12]. وهذه النسبة لا تعكس ما تتمتع المنطقة من إمكانات طبيعية في هذا المجال، والتي تعتبر من أهم مناطق العالم التي تتوفر فيها الطاقة الشمسية.

وقد تبنت عدة دول عربية، بما فيها الدول الغنية بمصادر الطاقة التقليدية، إستراتيجيات لتطوير استغلال الطاقات المتجددة، ووضعت أهدافا طموحة للعقود القادمة. وهناك العديد من المشروعات التي وضعت أو قيد التنفيذ، ومن أهمها مبادرة «مصدر» في أبو ظبي التي تستهدف بناء أكبر معمل لتحويل الطاقة الشمسية المركزة في العالم، ستصل طاقته إلى ألف ميغاواط عند الانتهاء من تشييده. ويخطط

الأردن لإنتاج 300 ميغاواط من حاجته إلى الكهرباء عام 2020 من الطاقة الشمسية. كما دشن المغرب خلال 2015 المرحلة الأولى من مشروع نور للطاقة الشمسية الذي يهدف عند انتهاء جميع مراحله إلى توليد 580 ميغاواطا كافية لإمداد مليون بيت بالكهرباء. وتعمل مصر على إنجاز محطة للطاقة الشمسية جنوب القاهرة.

وحددت بعض الدول العربية أهدافاً للطاقة المتجددة بحلول العام 2020، من بينها المغرب الذي طمح إلى تحقيق نسبة 42 في المئة من الطاقة المتجددة المتنوعة الهوائية والشمسية والمائية، تليه مصر التي تستهدف نسبة 20 في المئة، والأردن نسبة 10 في المئة. كما حددت كل من تونس الوصول إلى 30 في المئة، والجزائر إلى 40 في المئة من الطاقة المتجددة في العام 2030. أما السعودية، فتطمح إلى تحقيق نسبة 44 في المئة من الطاقة المتجددة في العام 2032 [13]. وينتظر أن تضخ في السنوات المقبلة أكثر من 100 مليار دولار في قطاع الطاقة المتجددة، تلبية للارتفاع الحاد في الطلب على الطاقة المتوقع أن ينمو بنسبة 45 في المئة في 25 سنة، بما يعاد حجم الطلب في بقية دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة[14]. وستمثل مشروعات السعودية وحدها في عام 2020 نحو 70 في المئة من القيمة الإجمالية لمشروعات الطاقة المتجددة في دول هذا المجلس. ومن المنتظر أن يصل حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة بالوطن العربي إلى 300 مليار دولار أميركي بحلول عام 2030 [15].

سابعاً - تحديات النهوض وإعادة الاعتبار

أ - تزاحم التحديات

إن التحديات الرئيسية التي تواجه تنمية الصناعات التحويلية في العالم العربية في البلاد العربية تنقسم إلى ثلاثة أنواع من التحديات، فالنوع الأول يتصل بالاضطرابات وتأثيراتها المدمرة في الدول التي تعاني منها، والانعكاسات الشديدة لها على باقي الدول خصوصاً المجاورة أو المصدرة لها، ولا سيّما على حركة التجارة الصناعية. والتعامل مع هذه الصعوبات يتطلب من المستثمرين اتخاذ سياسات حذرة ومتحفظة ريثما تستعيد الأمور حالتها الطبيعية، كما يتطلب من الحكومات دعما ومؤازرة، خصوصا في دعم وتسهيل برمجة استحقاقات التمويل المتعثرة، وحشد طاقات المجتمع العربي والدولي للمساندة في هذا الإطار.

والنوع الثاني هو التحديات الداخلية المؤثرة في القدرة التنافسية للصناعة العربية، وتشمل تحدي تطوير السياسات الصناعية، وتحدي تنمية عناصر التنافسية الإنتاجية، وتحدي تعزيز العلاقات الصناعية بين البلاد العربية. والتعامل مع هذه التحديات يحتاج إلى تصميم على تجاوز الانعكاسات السلبية للسياسات الصناعية التي تم تطبيقها، وإلى قدرة على رسم سياسات جديدة تتجاوب مع تطلعات القطاع الخاص للقيام بالدور المطلوب منه في التنمية الصناعية. وهذا يتطلب سعيا جديا لتوجيه الإمكانيات العربية الوطنية والقومية للنهوض بأوضاع كل من البحوث والتطوير، وبمستويات الجودة والنوعية، وبمستويات الإنتاجية، وبالتالي بمستويات النمو في عجلة الإنتاج. ولا شك أن النجاح في هذه الأمور يرتبط إلى حد كبير بمدى الالتزام الجدي بتنمية وتطوير العلاقات الصناعية العربية بشكل تكاملي يوسع المجالات التخصصية ويعزز كفاءتها، كما يفسح الفرص للآفاق الصناعية لكي تأخذ مداها.

أما النوع الثالث، فهو التحديات الخارجية المتمثلة في التحولات المتسارعة في التكنولوجيا الصناعية، وفي الأشكال الجديدة المتنامية للعولمة الاقتصادية. وهذه التحديات تتطلب عزما على إحداث تغيير نوعي باتجاه التحول من الصناعات التقليدية إلى الصناعات الحديثة، إلى جانب تعزيز الكفاءة في مواكبة القدرات التنافسية للتكتلات الاقتصادية، وكذلك كفاءة التعامل مع التزامات الانفتاح واتفاقيات منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية. ولا يمكن اختراق الحواجز التي تنطوي عليها هذه التحديات إلا بالعمل على بناء تكتل عربي قوي في مواجهة الخضم المتصاعد من التيارات العالمية والتحديات الإقليمية الحالية والمستقبلية.

وهذا التنوع في التحديات وفي تداعياتها، كما في التوجهات المطلوبة للتعامل معها، يكشف أهمية التحولات المطلوبة، ولا سيّما في الدور المطلوب من القطاع الخاص العربي الذي أصبح الآن محل اهتمام بالغ وتعلق الآمال على عمله ونشاطاته. فالدور المطلوب من القطاع الخاص العربي الآن هو دور نوعي غير تقليدي، لأن التطورات المتسارعة والتحولات الإقليمية والدولية الجيوسياسية، وفي التكنولوجيا والمعلومات، وفي المفاهيم الاقتصادية والصناعية والتجارية وفي العلاقات الدولية، كما في الأنظمة الدولية المستحدثة في المجال التجاري، وفي تنامي أشكال محددة من التكتلات الدولية، مثل الأقاليمية، كل هذه المتغيرات هي من النوع غير التقليدي. ولذلك على القطاع الخاص أن يكون له دور خلاّق في وضع أسس الخروج من حالة المراوحة والتعثر، والتي أكثر ما تتجسد في ضعف الكفاءة الإنتاجية وإهمال

احتياجات البحث والتطوير. فالمطلوب هو نقلة نوعية تنسجم مع التحديات التي تنطوي عليها التنمية التكنولوجية التي شقت طريقها في أنحاء عديدة من العالم. وهو ما يقتضي تجاوز النظرة التقليدية للأمور ورسم صورة استشرافية للمستقبل ولدور القطاع الخاص الإيجابي في الوفاء بالتطلعات.

لكن استشراف الدور المستقبلي يتطلب فهماً واضحاً للاتجاهات التكنولوجية الدولية الجديدة، ولموقع البلاد العربية منها. وأكثر من ذلك، فإنه يحتاج إلى النظر بواقعية إلى الأزمة الصناعية العربية، وإلى أسبابها، وإلى العقبات الهيكلية التي ما تزال تواجه القطاعات الصناعية العربية. وذلك ضروري من أجل وضع الأسس اللازمة للانطلاق والتقدم، بالارتكاز على تفعيل دور القطاع الخاص وتأهيله لدور ريادي جديد يكون على مستوى الطموحات.

ب - كي لا ننسى الصناعة

إن مجرد تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي لا يؤدي بالدول لأن تصبح دولا متقدمة، حتى وإن استدام هذا النمو لعدة عقود من الزمن. ذلك أن التقدم لا يمكن أن يتحقق بغير التصنيع الذي يمثل جوهر التنمية الاقتصادية، باعتباره يرتقي بهياكل الإنتاج، ويمثل رافعة النمو المتواصل للإنتاج والإنتاجية والتصدير، فضلا عن كونه المصدر الأهم لتوفير فرص العمل.

ويبدو اليوم في العالم العربي أنه في أحيان ومواقع كثيرة دخلت الصناعة طيّ النسيان في حسابات السياسات الاقتصادية، أو على الأقل تراجعت مراتبها في سلم الأولوية. ففي ظل انشغال الاقتصادات العربية بمواكبة الاسقاطات الفكرية الغربية، والشعارات الدولية التي تطرح، تارة للانفتاح والتخصيص والإصلاح، وطوراً للمفاهيم الجديدة للاقتصاد المعرفي والتكنولوجيا والخدمات، وغيرها من الاتجاهات التي تركز على البنى التحتية والتجارة التي أخذت المقعد الأمامي، يظهر أن الاهتمام بالصناعة لم يأخذ حقه من الاهتمام، ولم يعد كما كان في السابق. ومع أن لكل من هذه الأمور دوراً مهماً في التنمية، غير أن المسار الحقيقي للتقدم الاقتصادي يمر عن طريق الصناعة أكثر من أي قطاع آخر، خصوصاً عندما يكون التحدي الأساسي هو التنمية. فالرهان على غيرها، حتى وأن تم تسجيل أرقام نمو اقتصادي عالية، لا يحقق تراكماً رأسمالياً ومعرفياً، ولا توظيفاً واسعاً وعميقاً لقوى ومصادر الإنتاج. ويصعب

أن تجد بلداً تطور دون تركيز على الصناعة وعلى حمايتها مع تحرير المنافسة الداخلية واستعداد الحكومة للدعم. صحيح أن الدول المتقدمة تتوسع بالأخذ بالخدمات والمعلوماتية، لكن هذا التوسع يستند إلى أرضية صناعية متينة ومتطورة.

وهناك الكثير من الحقائق التي تبين أسباب الابتعاد عن اتجاه البوصلة الصحيح لاستراتيجية صناعية متكاملة بين الدول العربية يعتد بها، بعضها هيكلي، ومنها ما هو مؤسساتي. فمثلاً، لا يزال التعليم في العالم العربي يراهن على التعليم الجامعي على حساب التعليم الفني، رغم كل ما يقال من تصريحات ويصرف من نفقات. ومن المظاهر أيضاً عدم الترابط بين مشروعات البنى التحتية والصناعات التحويلية، ولا سيّما مشروعات الربط العربي التي أقرت في القمم الاقتصادية العربية وابتدأ تنفيذها، وإن تكن تتقدم ببطء شديد. وذلك بالإضافة إلى الاتكال على استيراد التكنولوجيا الصناعية من الخارج من دون تحقيق تميز تقني. أما من الناحية المؤسساتية، فلا شك أن مؤسسات العمل العربية المشترك المعنية بالصناعة تحتاج لأن تعيد النظر في منهجية عملها لكي تحقق التقدم المطلوب في التنسيق والتكامل الصناعي العربي.

وفي ظل الانخفاض الحالي في سعر النفط في الأسواق العالمية، فإن الصناعات التحويلية العربية مؤهلة أكثر من أي وقت مضى لأن تستفيد من الفرص التي يتيحها انخفاض سعر الطاقة وغيرها من أسعار المواد الأولية، خصوصاً وأن تكاليف الطاقة شكلت في السابق عائقاً أساسياً في هذا المجال، ولا سيّما في الدول العربية التي لا تمتلك ثروات نفطية وتعتمد على الاستيراد في تأمين احتياجاتها. وإلى جانب ذلك، من المهم التركيز على الابتكار والمعرفة والإدارة الجيدة

وتحتاج الصناعة العربية إلى جيل جديد من السياسات الصناعية الوطنية والمشتركة، تستهدف رفع الإنتاج والإنتاجية الصناعية لبناء الأساس الموضوعي للتكامل الاقتصادي والتجاري العربي، وبما يؤهلها لمجابهة المنافسة الدولية. كما يكمن سر النجاح في توفير نظم التمويل المناسبة والداعمة، وتأمين بيئة حاضنة للاستثمار في قطاعات الخدمات المساعدة وللصيانة.

وليس من الضروري النظر بعيدا للاعتبار من النماذج الناجحة، فهناك تجارب رائدة في العالم العربي، كما حال سابك السعودية التي حققت تحولاً بارزاً في الصناعة السعودية. كما هناك تجربة المغرب الفتية والناجحة التي تركز على توفير البيئة

المناسبة للصناعات الهندسية، وتمكنت بفضل ذلك من استقطاب استثمارات الشركات الصناعية العالمية في إطار التعاون الثنائي والدولي، كما حققت الشركات الصناعية المغربية مردوداً كبيراً من خلال الاستثمار في الدول الأفريقية المجاورة.

ومن اللافت حقاً أن المغرب خطا خطوات مهمة في مجال التصنيع، بحسب ما جاء في مؤشر «بلومبرغ» للابتكار لعام 2016، حيث احتل المرتبة 33 عالمياً في قائمة الدول المصنعة للتكنولوجيا العالية التقنية، والمرتبة 41 على مستوى الصناعات ذات القيمة المضافة الجيدة[16]. كما احتل المرتبة 48 في ترتيب الدول الأكثر قدرة على الابتكار، ليحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم العربي بعد تونس. وتحتل تونس هذه المرتبة على الرغم من الصعوبات التي تواجه الصناعات التحويلية بعد الاضطرابات غير المسبوقة التي رافقت عملية التحول السياسي الجذري، مما يؤهله لانطلاقة صناعية قوية جديدة.

وفي ما يلي بعض المقترحات التي يجب التركيز عليها:

1 - الاهتمام بوضع استراتيجية عربية متكاملة لتنمية الصناعات التحويلية، محورها تعميق سلاسل القيم المضافة بين الصناعات العربية والتشابكات بين الشركات الصناعية العربية، من خلال:

أ - وضع البرامج القطاعية لتفعيل المشروعات العربية المشتركة وتطوير الاستثمار فيها، وللتوسع في التعاقدات بين الشركات الصناعية العربية، والصناعات الأمامية الموجهة للأسواق العربية وللتصدير إلى الخارج، وتوجيه صناديق ومؤسسات التمويل العربية لمدها بالتمويل والتسهيلات الائتمانية.

ب - تشجيع دمج الشركات الصناعية التحويلية على المستوى الوطني، وكذلك العربي المشترك، لتعزيز التنافسية والكفاءة.

ج - تفعيل دور المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بما يعزز إمكانياتها في تحقيق التنمية والتكامل الصناعي العربي في قطاع الصناعات التحويلية، وفي توحيد وتحديث المواصفات الصناعية العربية.

2 - اهتمام الحكومات العربية بما يلي:

أ - توفير البنى التشريعية والمؤسسية والتحتية الداعمة لتطوير الصناعات التحويلية.

ب - اتخاذ السياسات الاقتصادية والضريبية والمالية المرشدة للتكاليف الإنتاجية، والمحفزة للاستثمار في هذا القطاع، وفي تطويره وتنميته وتحديثه، وبالأخص صناعات القيم المضافة العالية.

ج - تشجيع ورعاية إقامة التجمعات الصناعية والمناطق الصناعية المتخصصة الحرة، ومدها بالبنى والخدمات اللوجستية والإدارية الضرورية للاستثمار والتصنيع والتسويق والتصدير.

د - المضي بتخصيص قطاعات الصناعات التحويلية، أو بإشراك القطاع الخاص فيها بهدف إعادة انتعاشها وتحديثها، ولتعزيز الكفاءة والإنتاجية والتطوير.

ه - تشجيع الاستثمار في التعليم الصناعي والتدريب المهني وفي تطوير المهارات الصناعية.

3 - اهتمام القطاع الصناعي الخاص بالارتقاء بالجودة والمحتوى التكنولوجي والمواصفات، إلى جانب الترويج والتسويق على أسس عصرية.

4 - تعزيز دور المصارف ومؤسسات التمويل العربية الوطنية والعربية المشتركة في تمويل المشروعات الصناعية في قطاع الصناعات التحويلية.

5 - الالتزام بمعالجة العقبات التي تواجه التجارة العربية البينية في السلع والمنتجات الصناعية التحويلية، والعمل على ضم تجارة الخدمات الصناعية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

6 - تعزيز الصادرات العربية من سلع ومنتجات الصناعات التحويلية، من خلال:

أ - تصحيح نظم التعريفات الجمركية بما يسهل الحصول على المدخلات الصناعية المستوردة بأسعار السوق الدولية.

ب - توفير آليات دعم التصدير.

ج - المؤازرة في اختراق الأسواق.

7 - تعزيز التواصل مع التكنولوجيات الصناعية العصرية وإقامة المشروعات المشتركة مع الشركات العالمية الرائدة في الصناعات التحويلية.

8 - الاهتمام بتنمية البحث والتطوير الصناعي في إطار شركات القطاع الخاص العربي، بالتعاون مع مراكز البحوث الصناعية الوطنية والإقليمية والدولية.

9 - تعزيز دور الغرف العربية الراعية للقطاع الخاص الصناعي العربي في مجال الصناعات التحويلية، من خلال:

أ - القيام بالبحوث المتصلة بهذا القطاع في بلدانها.

ب - السعي لدى الجهات المختصة لتذليل الصعوبات والعراقيل التي تواجه القطاع الصناعي الخاص.

ج - التنسيق بين الشركات الصناعية الوطنية ومع الشركات الصناعية العربية، وكذلك الدولية.

10 - العمل على توقيع اتفاقيات تعاون في مجال الصناعات التحويلية مع الأقطاب الدولية من الدول والشركات الرائدة، بالتعاون والشراكة مع القطاع الخاص.

المصادر

1. مصادر أرامكو السعودية.
2. Critical mass
3. Unido, Industrial Development Report, 2016
4. المصدر السابق.
5. جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014.
6. الدورة الثالثة للمنتدى العربي للبحث العلمي والتنمية المستدامة، بيروت، 10-12 ديسمبر 2015.
7. معهد التمويل الدولي.
8. جمعية الصناعيين اللبنانيين.
9. استنادا إلى آراء مستثمرين وصناعيين وخبراء منشورة في وسائل الإعلام المقروءة.
10. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
11. برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
12. الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.
13. إدارة الطاقة في المجلس الوزاري للكهرباء في جامعة الدول العربية.
14. مؤسسة فروست أند سوليفان للاستشارات، يناير 2016.
15. إدارة الطاقة في المجلس الوزاري للكهرباء في جامعة الدول العربية، مصدر السابق.
16. مؤشر بلومبرغ للابتكار لعام 2016.

The KEY to Success is SOLID Partnership

- **ICARDA** .org
- **ARC** .gov
- **NWRC** .gov
- **Zagazig university** .edu
- **Local manufacturer** .com

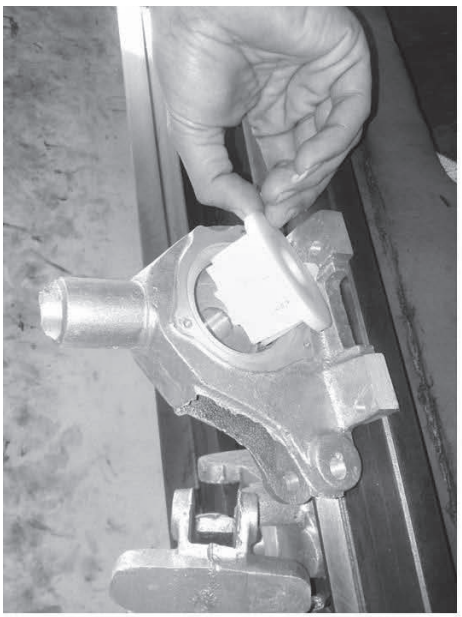

Metering system

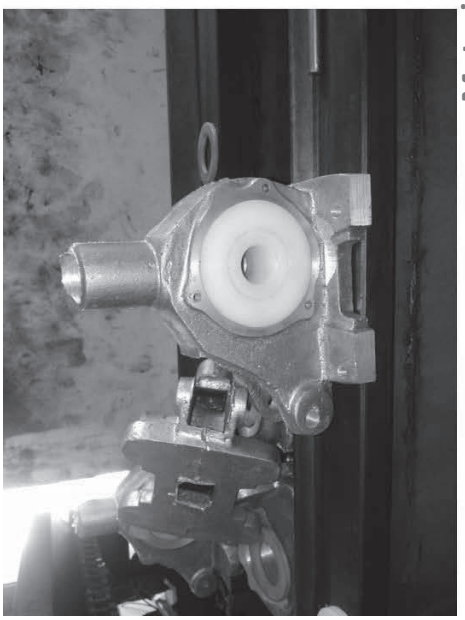

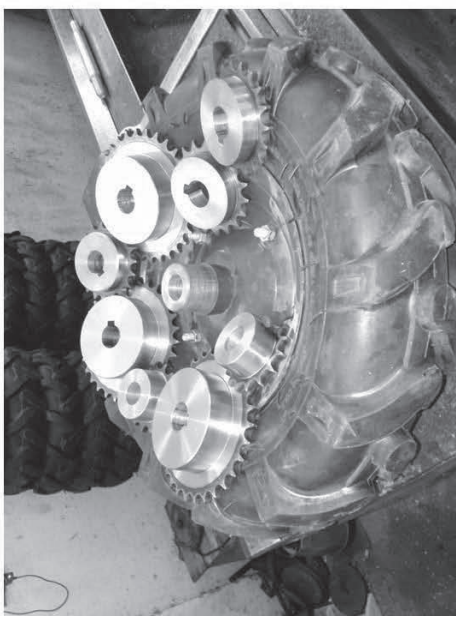

Production lines

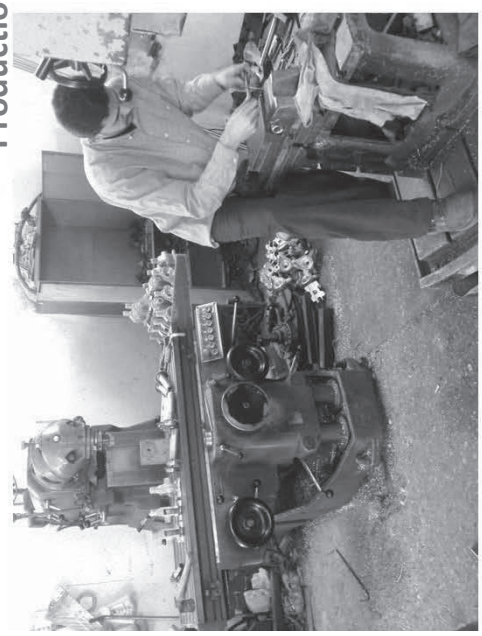

8

Scale out to other countries

in the region that have similar and suitable environments

Several machines have been produced and sent to:

(Egypt, Ethiopia, Jordan, Iraq, Morocco, Nigeria, Sudan, Uzbekistan)

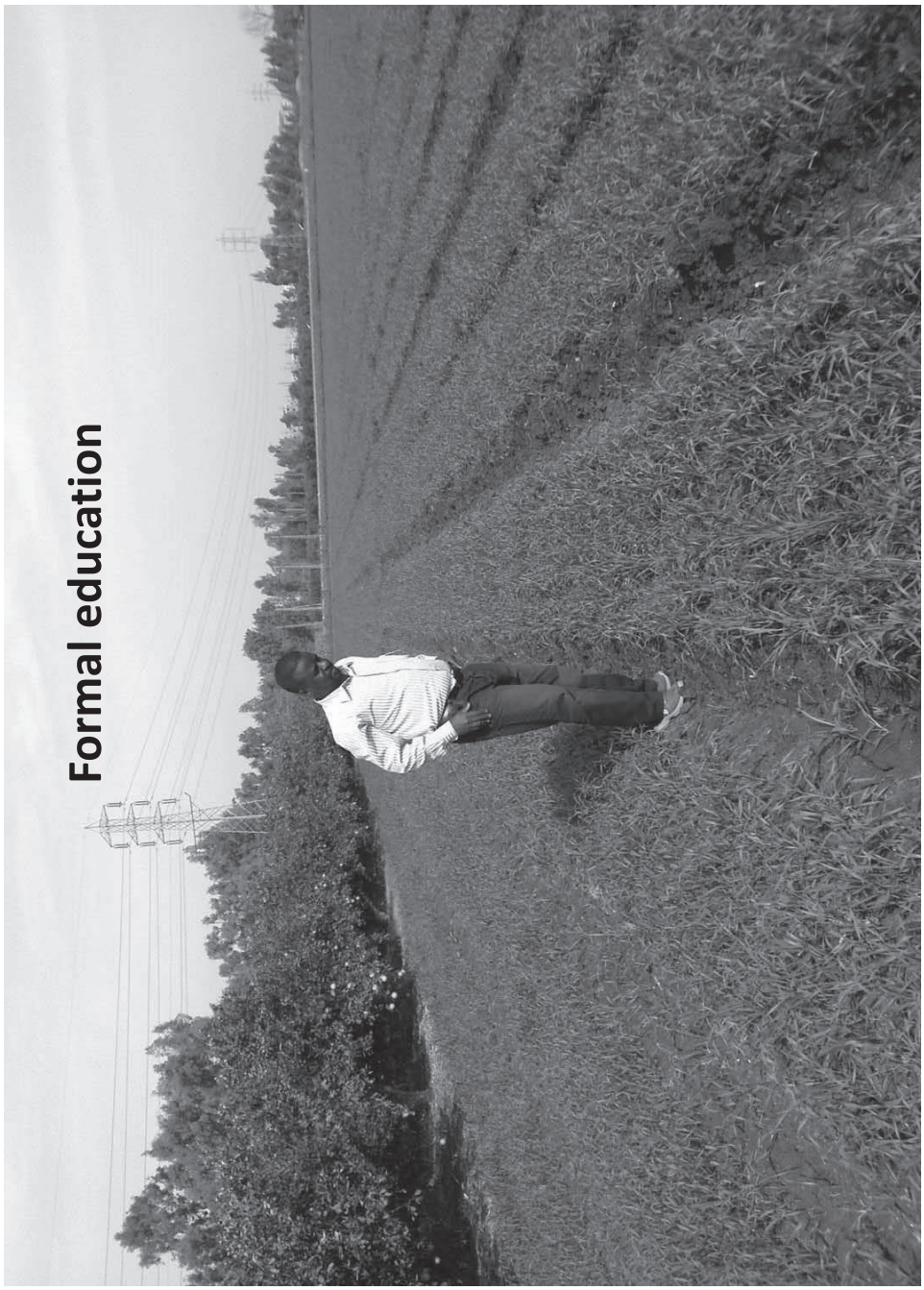
Formal education

III. Near East & North Africa Water Management Learning Route

(Morocco, Algeria, Tunisia, Libya,, Egypt, Jordan, Palestine, Syria, Lebanon, Sudan, Yemen)

Traveling workshops

7

Regional dissemination:
Nile Basin Learning Routes

Policy Makers
Minister of Agriculture
State Governor

6
community

5
Local dissemination
Direct dissemination

4

Solving water conflicts between upstream and downstream water users

3

Training of key farmers

2
Training of extension officers

1
Benchmark Advisory Group
(interaction with farmers & technical backstopping)
11/14/2012
14/11/2012

Dissemination at large scale

8 steps

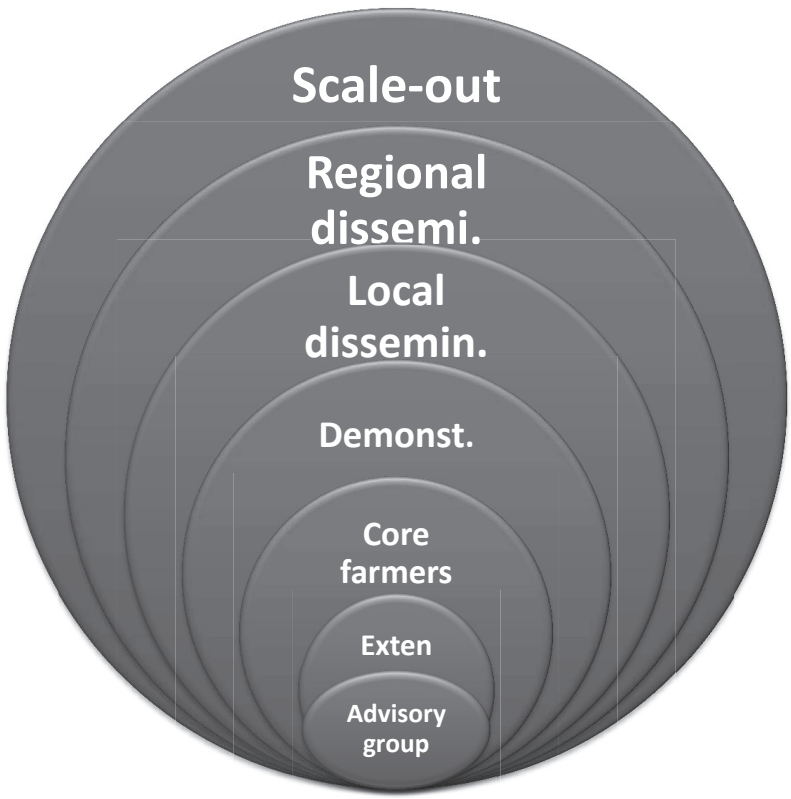

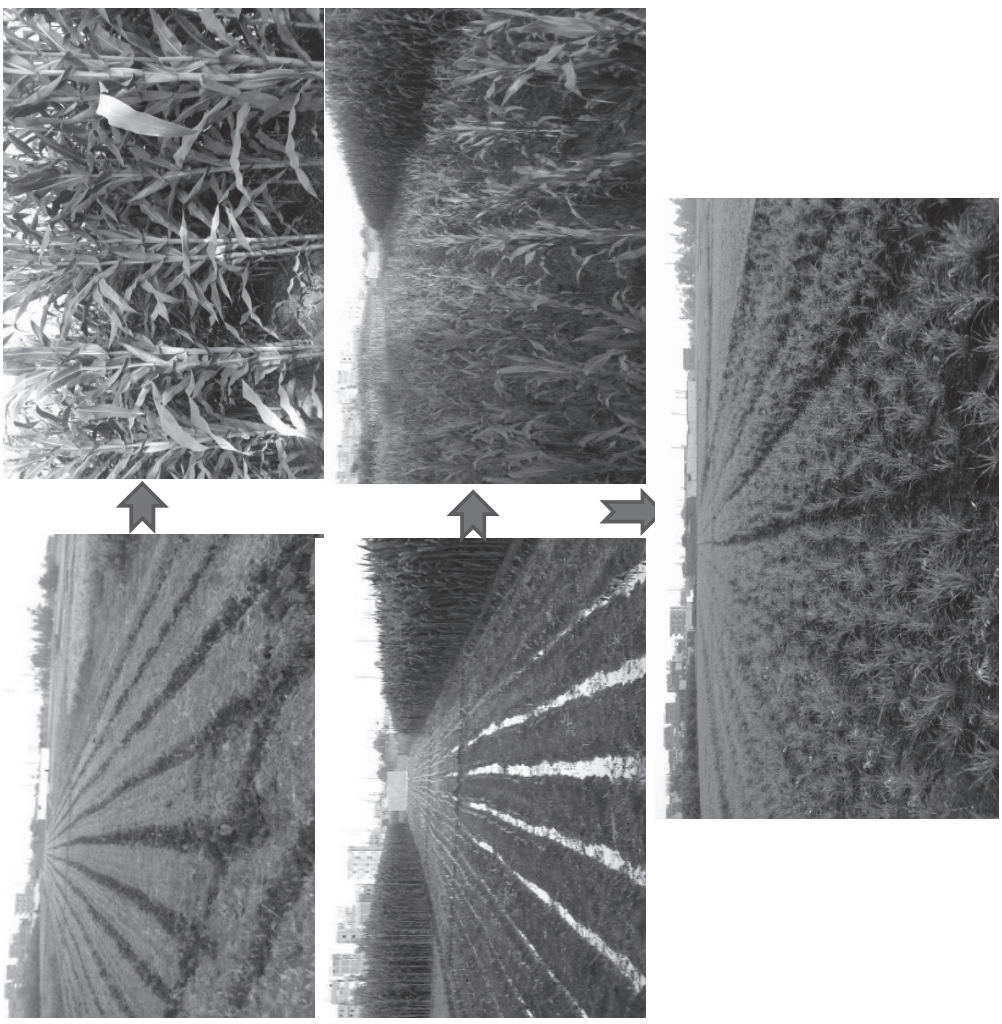

Successful RB adopter farmers

Wheat grain yield of farmer practices vs MRB

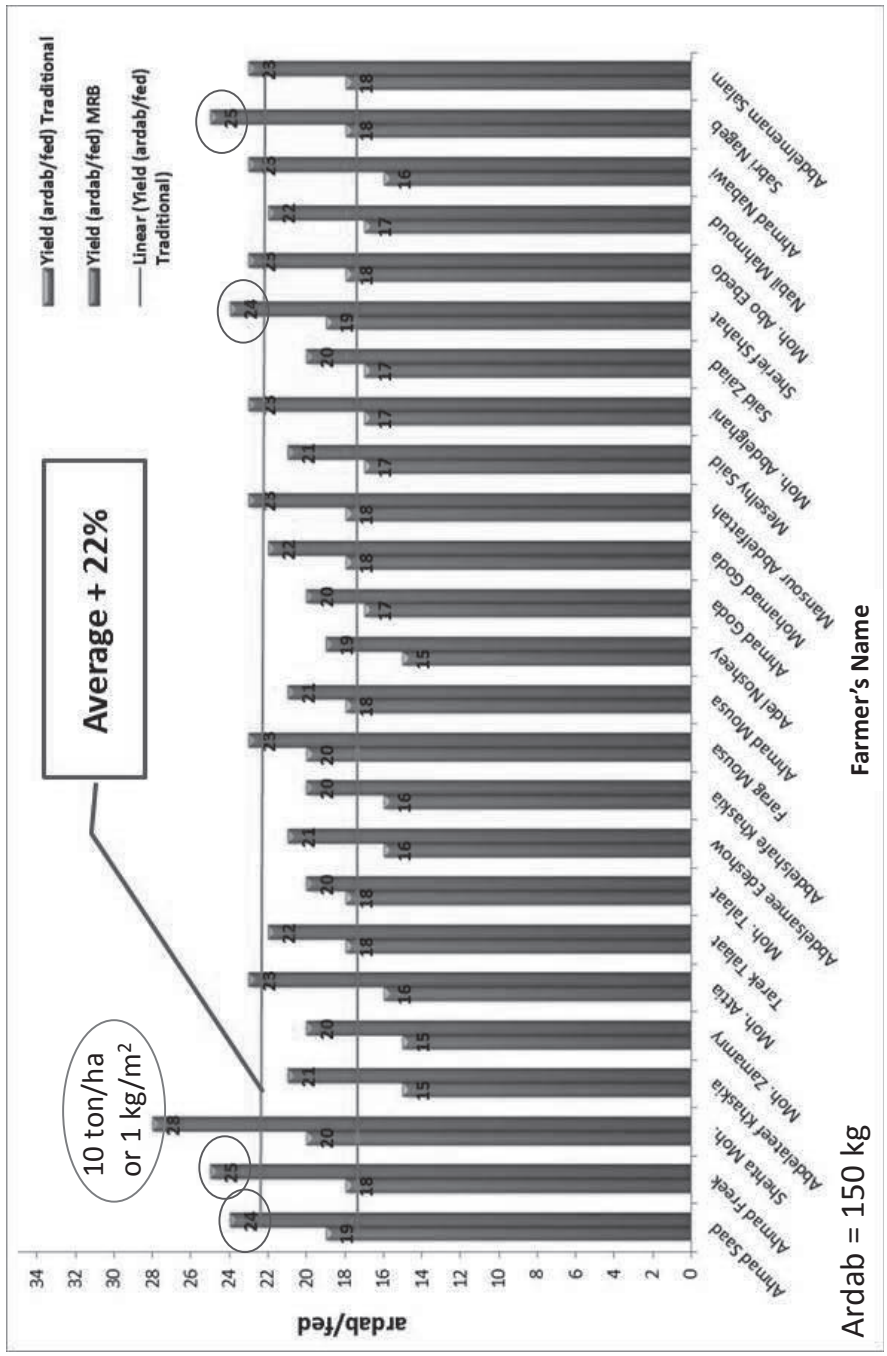

Farmers' Ownership

Farmers were involved in the whole process

Progress made to scale-out the mechanized raisedbed

Source: *MoA 2015:* Total wheat RB cultivated area in 2014/2015 in Sharkia Governorate 33,000 ha and 120,000 ha allover Egypt

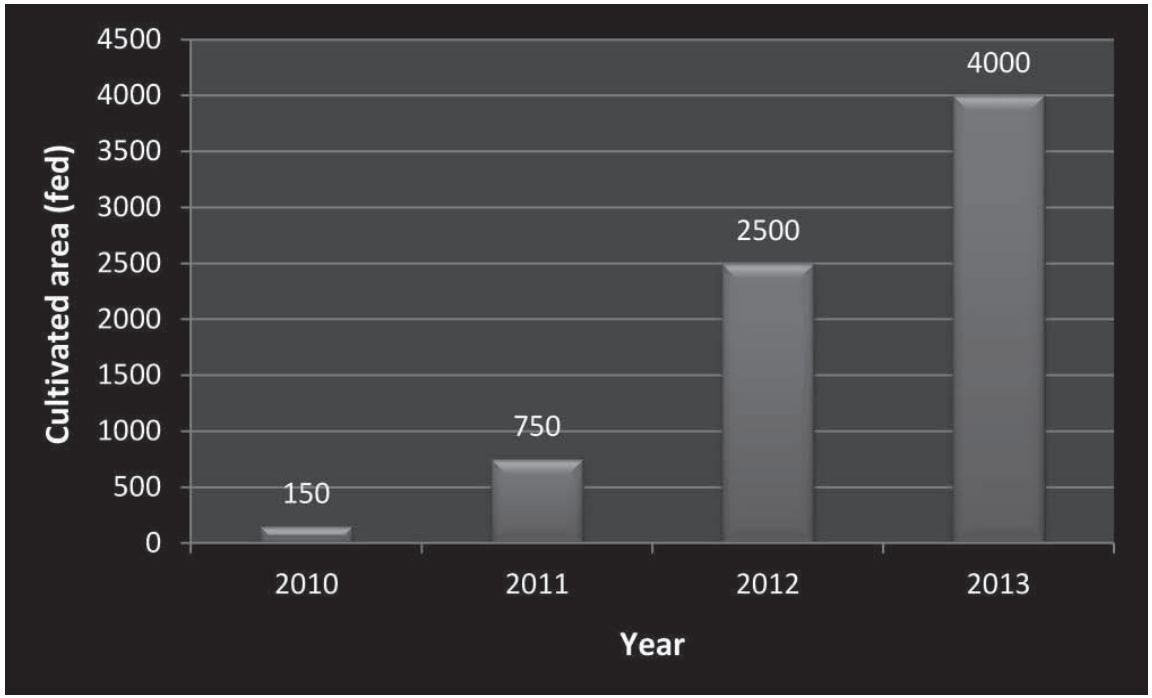

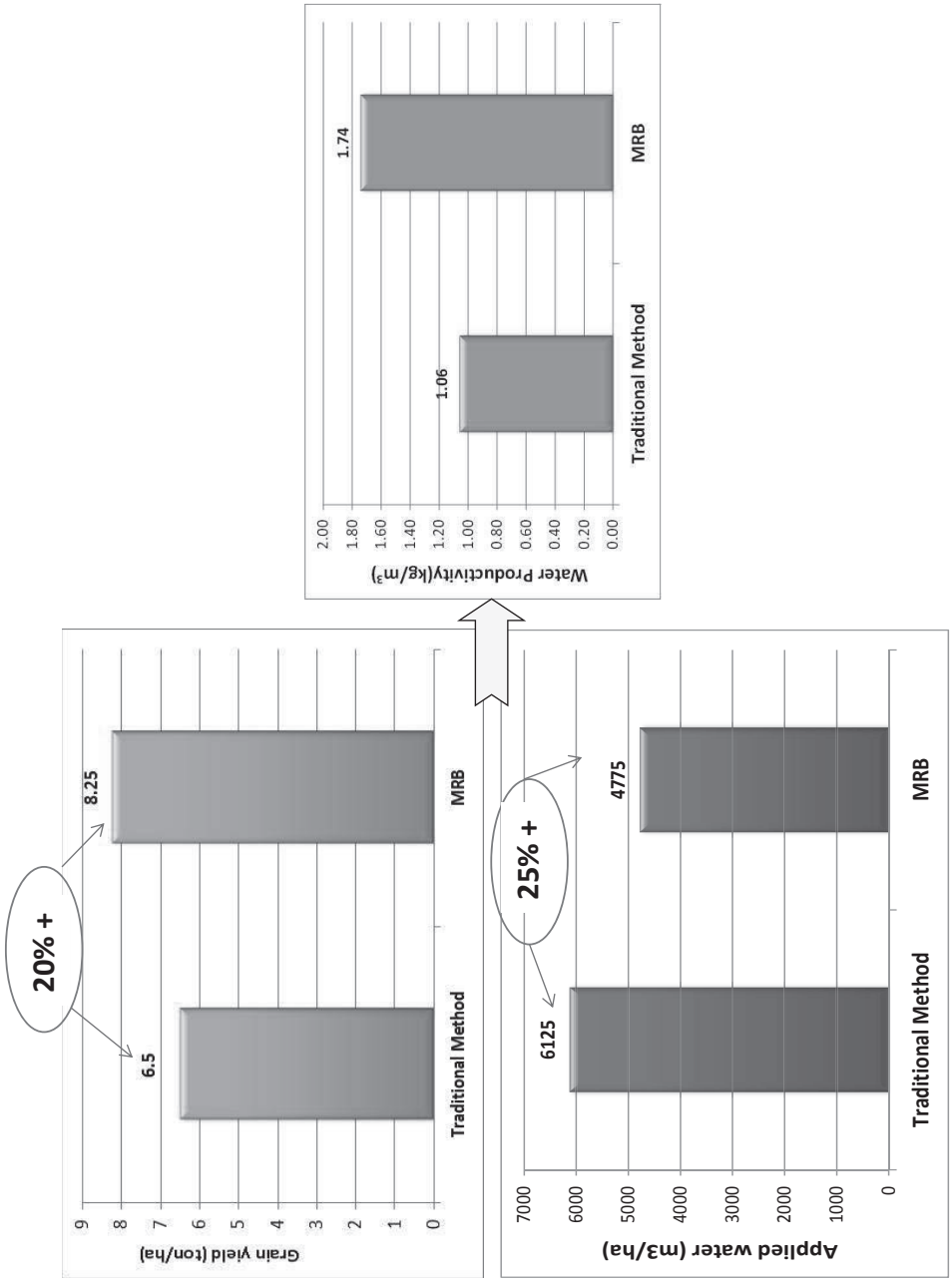
Water Productivity(kg/m³)
2.00
1.80
1.60
1.40
1.20
1.00
0.80
0.60
0.40
0.20
0.00
1.74
1.06
Traditional Method
MRB
20% +
Grain yield (ton/ha)
9
8
7
6
5
4
3
2
1
0
8.25
6.5
Traditional Method
MRB
25% +
Applied water (m3/ha)
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
6125
4775
Traditional Method
MRB

Key findings

The machine helped the wheat growers to:

- **save the applied water by 25%**
- reduce seed rate by 50%
- decrease farming cost by 25%
- increase fertilizers use efficiency by 30%
- reduce yield loss (no lodge)
- reduce farming time by 80%
- **increase crops yields by 20%**

\+ + + + +

II

Perfect Match

Gender Dimension

Traditional Function

Difficult to farm

MRB

Easy to farm

Intercropping on MRB (grain with vegetables)

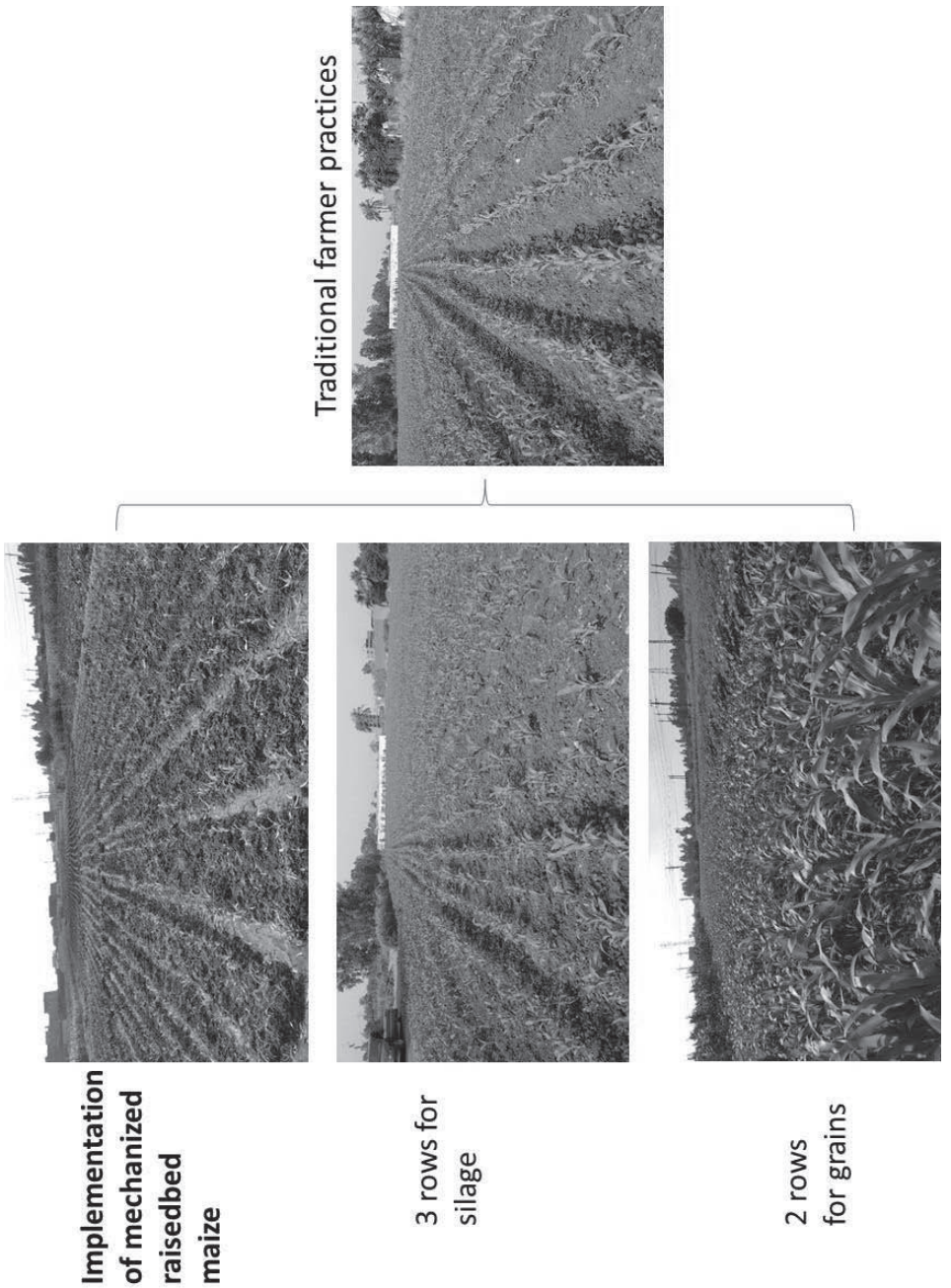
Traditional farmer practices
Implementation of mechanized raisedbed maize
3 rows for silage
2 rows for grains

MRB
Impressive
FP
Depressive

Better seed distribution

Safe disposal of runoff

Bad seed distribution

Water logging due to heavy rain or/and over irrigation

Applied Water
FP
MRB

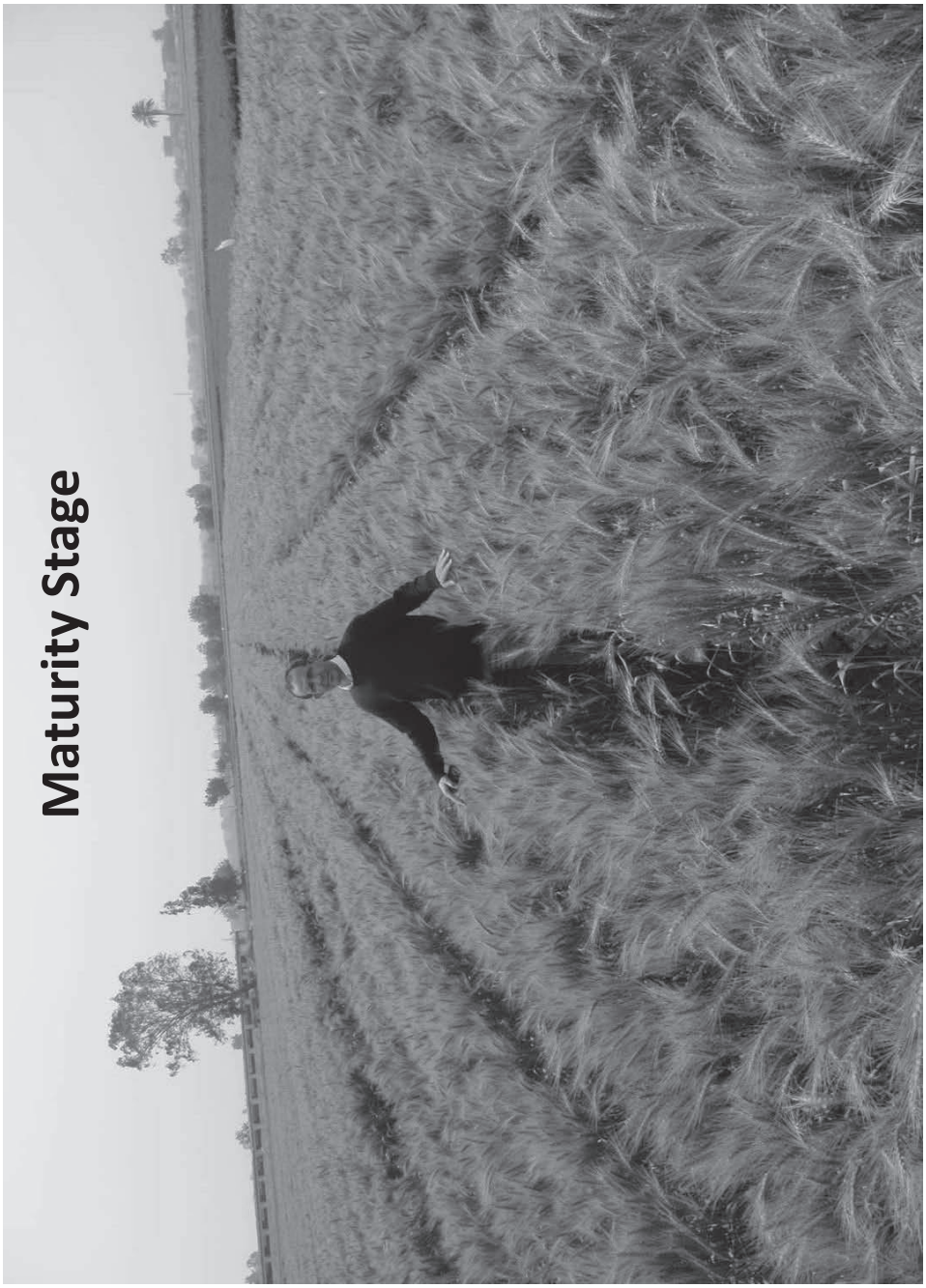
Maturity Stage

Establishment Stage

Germination Stage

Small Farms

Medium Farms

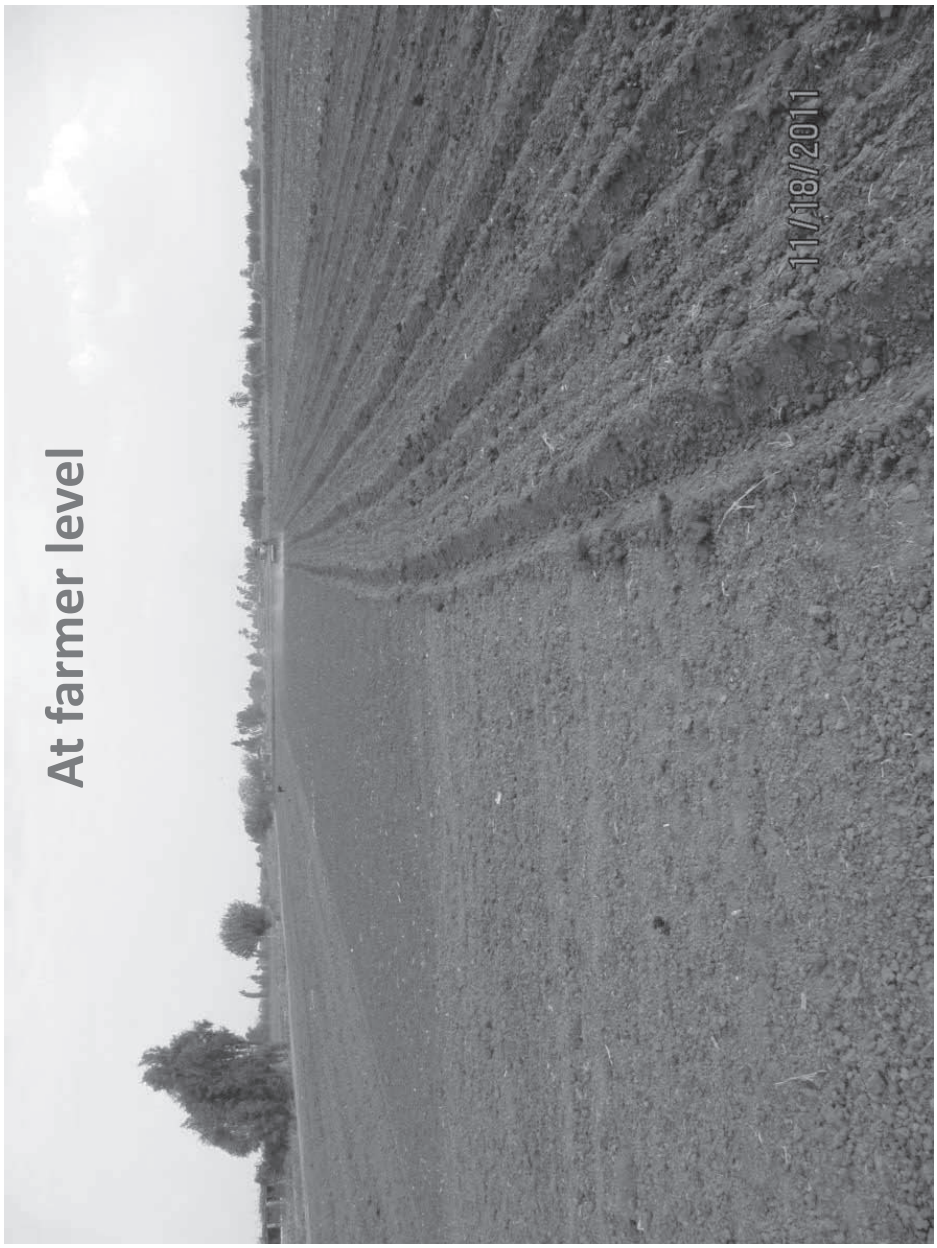

Large Farms

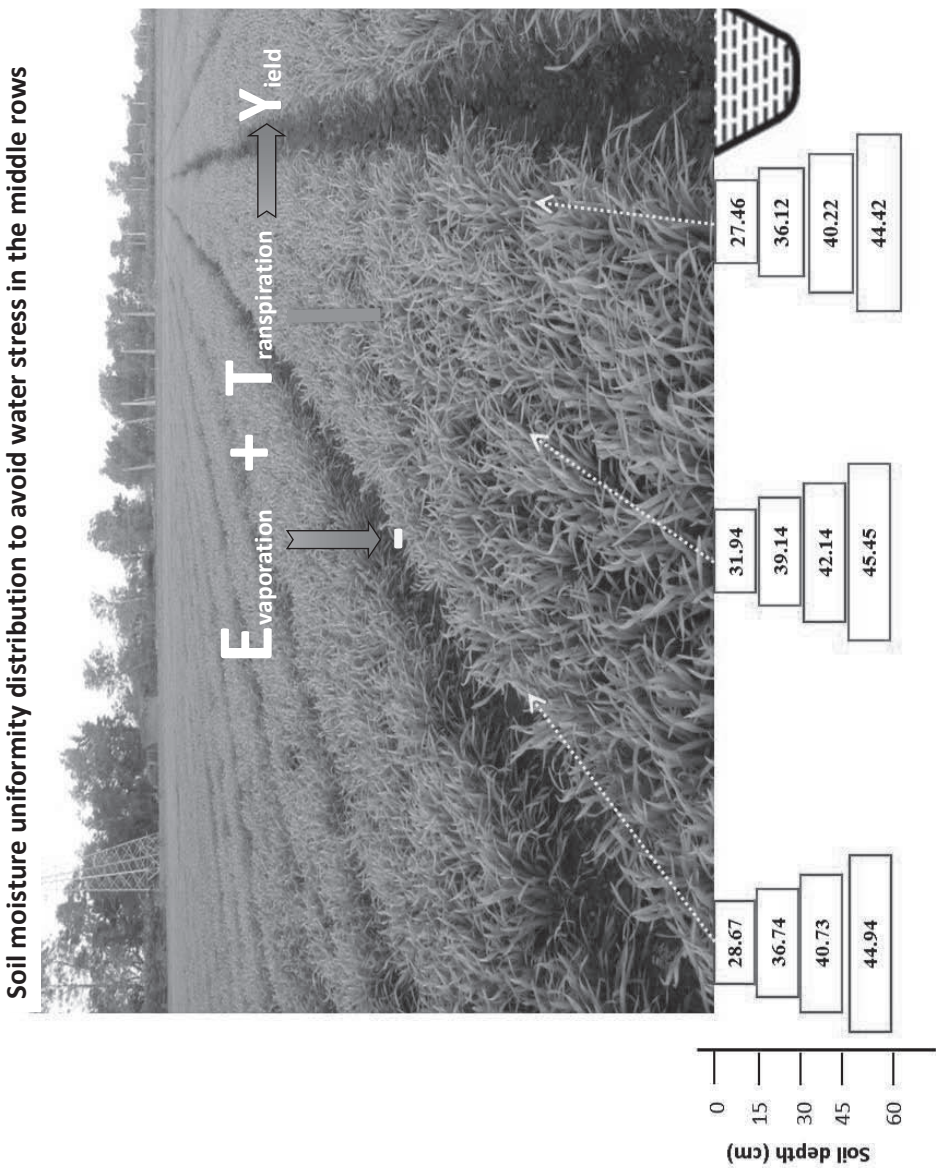
Soil moisture uniformity distribution to avoid water stress in the middle rows
E vaporation + T ranspiration - Y ield
28.67
36.74
40.73
44.94
31.94
39.14
42.14
45.45
27.46
36.12
40.22
44.42
0
15
30
45
60
Soil depth (cm)

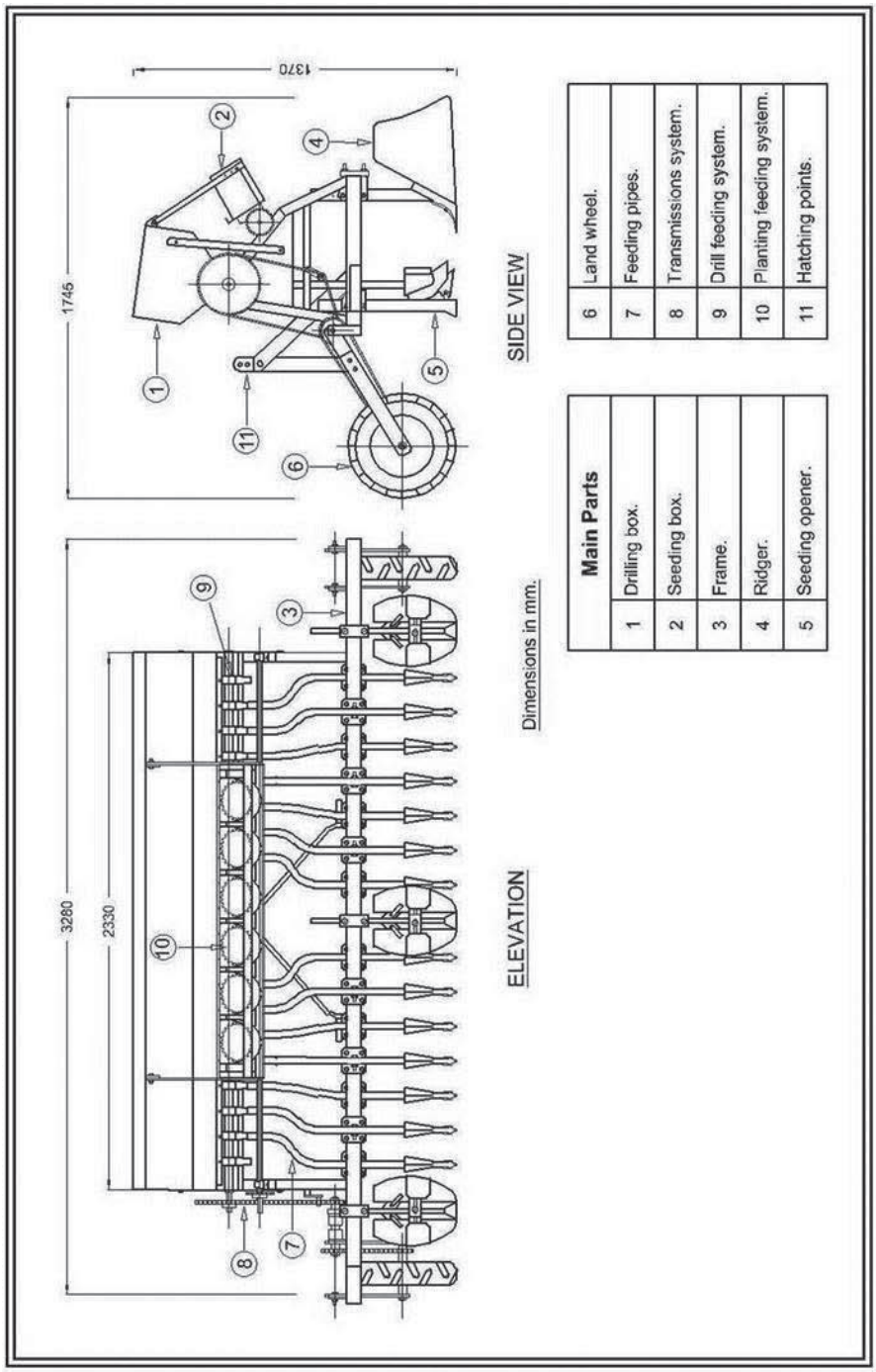

Schematic diagram for the raisedbed machine

Sugarbeet

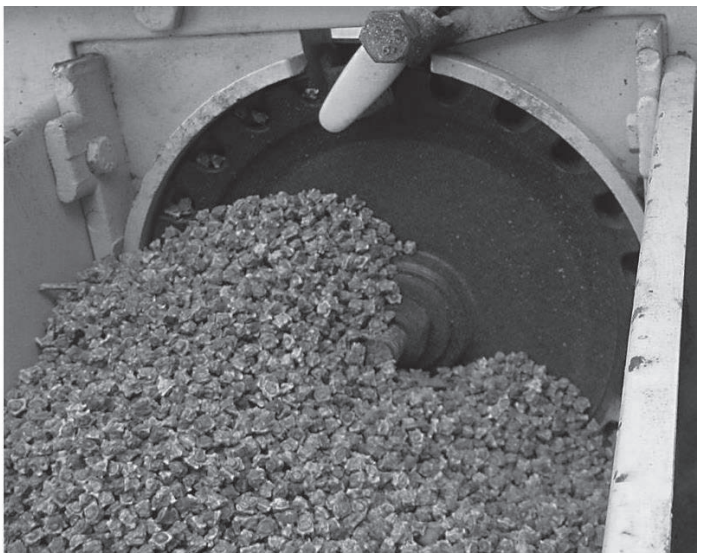

Faba bean

Adjustment for maize crop according to the seed size and inter-plant distance

The machine can be used in tilled and untilled soil

Multi-option machine
Seedrill
Planter

Development of the machine prototype at a local workshop

Mechanized Raisedbed (Evaporation)
Farmer practices (Evaporation)

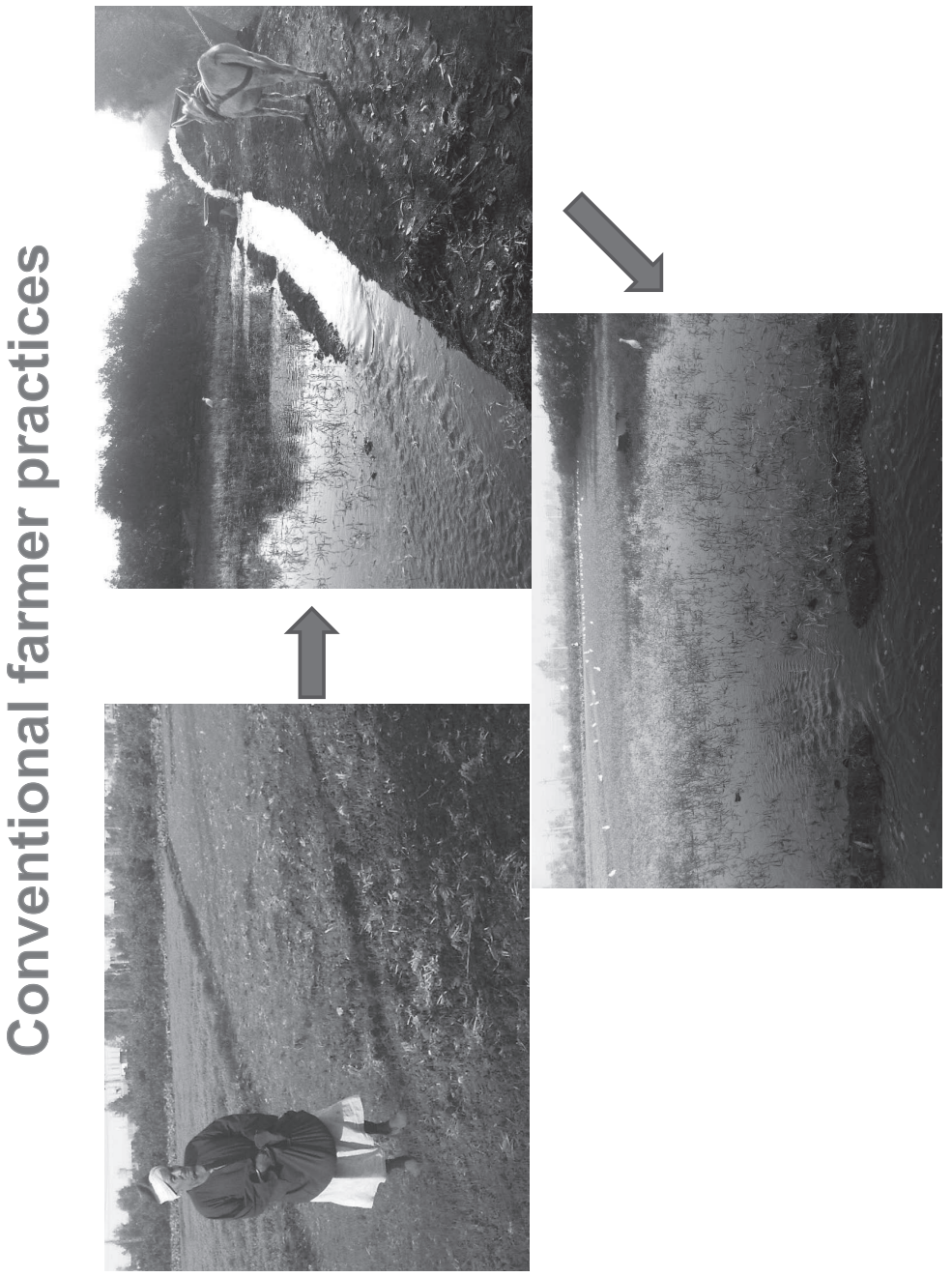
Conventional farmer practices

Irrigation

- Flood irrigation, agriculture uses 85% available water
- Inequity of water distribution (social conflicts)
- Water quality deterioration
- Drainage water reuse

Typical Nile Delta farm layout

Agriculture

- Survival function
- Intensive farming practices
- Diversified and free crop rotation

Egypt Agroecosystems

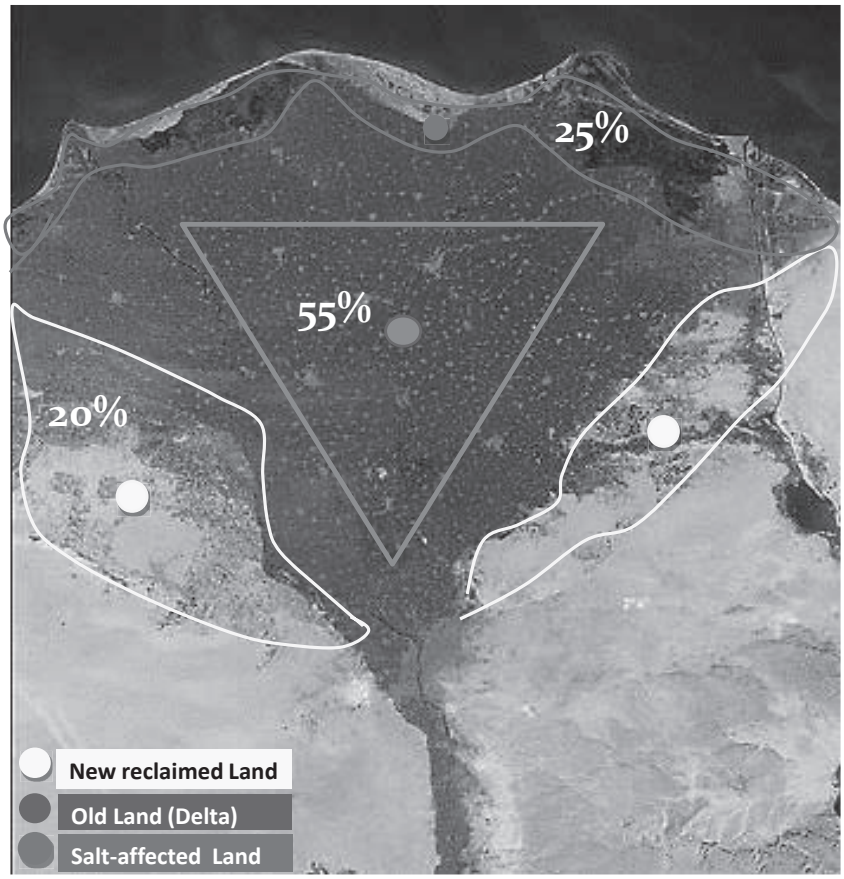

II. Nile Delta Case Study

Egypt

Population is 90 million

95% of Egypt land is desert

Renewable water resources is 55.5 billion cubic meters

The available annual water per capita is 600 m^3

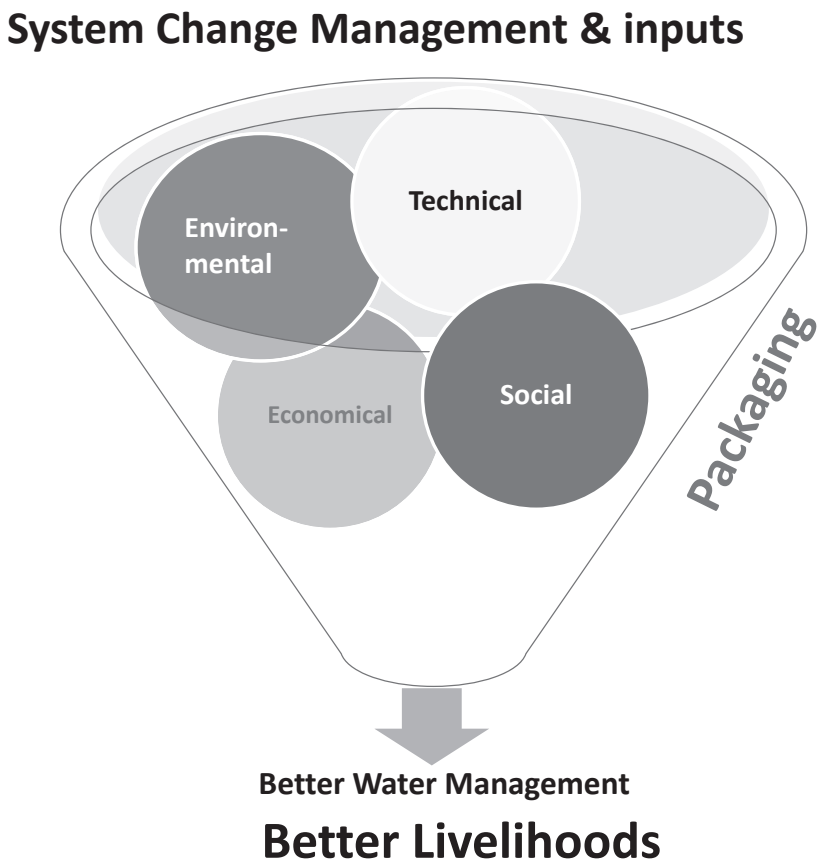
System Change Management & inputs
Environ-
mental
Technical
Economical
Social
Packaging
Better Water Management
Better Livelihoods

There is no absolute solution

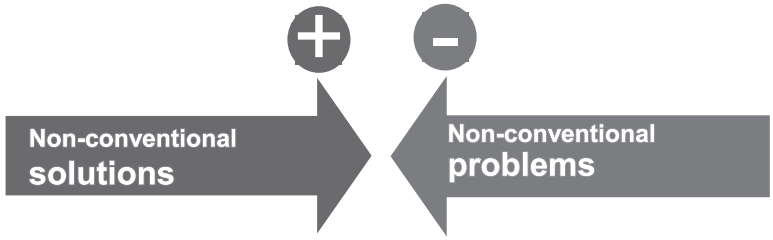

How can we produce more with less water?!!!

How can we shift from current practices to best practices and achieve the potential production?

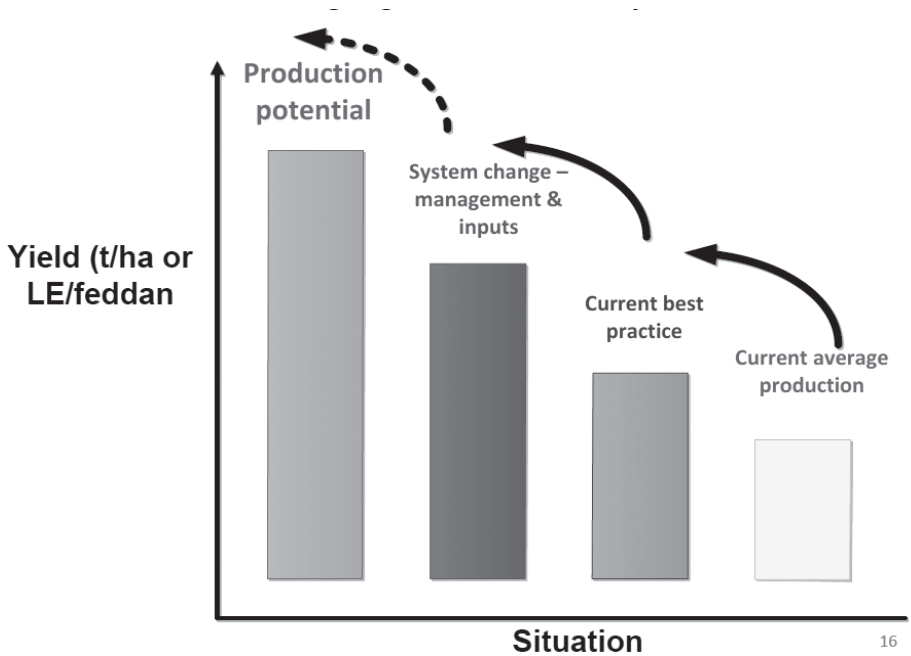

I. Facts & Challenges

Facts

- Mismanagement of irrigation water, over-irrigation, and the use of low water quality all are leading to rapid land degradation due to salinization and water-logging.

- So there is a significant need for establishment of an efficient, economic and sustainable irrigation management at various levels that maximize crop/water return.

The Challenges

- **Limited** crop choices under limited soil and water conditions
- Adoption of new/good practices is **low**
- **Inactive/inefficient** extension/advisory services
- **Low** investment in agriculture sector/education
- Water **quantity** and **quality**
- **Rapid** population growth and urbanization

Fifth Study
Improve Water and Land Productivity under Water Scarcity Conditions
"Nile Delta Case Study"

By
Atef Swelam
ICARDA

العنوان:

ص . ب: 11-2837 بيروت - لبنان

هاتف وفاكس: 22/21/826020-1-961+

Address:

P.O.Box: 11-2837 Beirut - Lebanon

Tel & Fax: +961-1-826020/21/22

email: uac@uac.org.lb

Arab Economic Review

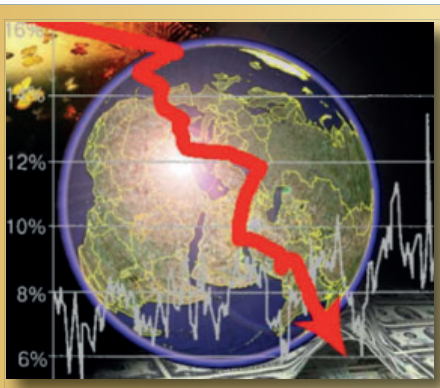

Published by
General Union of Chamber of Commerce, Industry & Agriculture
for Arab Countries

Issue No. (30), April - June 2016